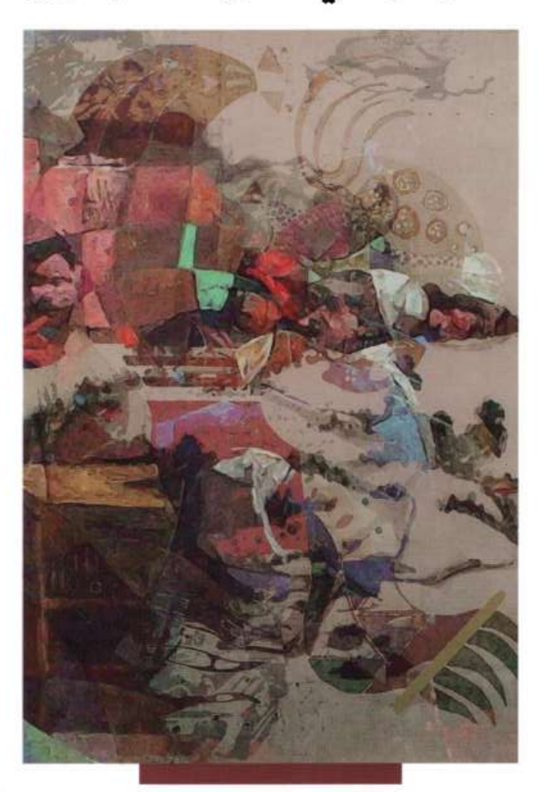
الأزمنة السائلة

العيش في زمن اللّايقين





زيجمونت باومان

ترجمة: حجاج أبو جبر تقديم: هبة رءوف عزت






MOHAMED KHATAB


مكتبة
الفكر الجديد



الأزمنة السائلة

العيش في عصر اللايقين




مكتبة
الفكر الجديد

الأزمنة السائلة

العيش في عصر اللايقين

زيجمونت باومان

ترجمة

حجاج أبو جبر



تقديم

هبة رءوف عزت







الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٣ حمرا - بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت - مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١

القاهرة - مكتبة
وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥

الاسكندرية - مكتبة
عمارة الفرات،
٢٤ شارع عبد السلام عارف
هاتف: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي
إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧

تونس - مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٥٠٨٣٠٥٥٤

اسطنبول - مكتبة
حي الفاتح، شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
هاتف: ٠٠٩٠٥٥٢٦٩٥٣٤٧٧

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

باومان، زيجمونت
الأزمنة السائلة: العيش في عصر اللايقين/ زيجمونت باومان؛ ترجمة حجاج أبو جبر؛ تقديم هبة رءوف عزت.
١٢٨ص.
ببليوغرافية: ص ١٢٤ - ١٢٨.
ISBN 978-614-431-131-8
١. الحداثة. ٢. الأحوال الاجتماعية. ٣. الفردية. أ. أبو جبر، حجاج (مترجم). ب. عزت، هبة رءوف (مقدمة). ج. العنوان.
303.4

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧



المحتويات

كلمة المترجم ٧

تقديم: عن التواريخ المتزامنة والمساحات التي يذوب فيها المعنى في وصف أنظمة التيه .... هبة رءوف عزت ١١

مدخل: إلى مستنبت اللايقين ٢٥

الفصل الأول: الحياة الحديثة السائلة ومخاوفها ٢٩

الفصل الثاني: حركة الإنسانية الدائبة ٤٩

الفصل الثالث: الدولة والديمقراطية وإدارة الخوف ٧٥

الفصل الرابع: معاً... ولكن فُرادى ٨٩

الفصل الخامس: اليوتوبيا في عصر اللايقين ١٠٩

المراجع ١٢٤






مكتبة
الفكر الجديد

كلمة المترجم

في عصر ما قبل الحداثة، كان التصور الميتافيزيقي للكون يقوم على فكرة «سلسلة الوجود الربانية»، وكان من المتوقع أن يقنع كل إنسان بموقعه وموضعه في تلك السلسلة، بل كان البشر يلعبون دور «الحُرّاس»، يحافظ كل منهم على الكون كما خلقه الله أو يتركه على حاله كما جاءت به الطبيعة، فكان انسجام الكون من هذا المنظور دلالة على عظمة الله أو سحر الطبيعة، حتى وإن عجز العقل البشري عن إدراك أسرار هذه العظمة وذاك السحر؛ وظل الإنسان يلعب هذا الدور المتواضع حتى تغير تصوره للكون مع مجيء الحداثة وزعمها «فك السحر عن هذا العالم»، وفي أثناء انتقال الحداثة من «الصلابة» إلى «السيولة».

جاءت «الحداثة الصلبة» لتؤكد مركزية الإنسان، وقدرته على بسط سلطان العقل على الطبيعة الجامحة، وتسخيرها لخدمة البشرية وتقدمها، وذلك بعدما سعت لإذابة الإيمان بخلق الله للكون، وفكرة الوحي، والخلود في الجنة أو النار، والمجتمع التراحمي، والاقتصاد الأخلاقي؛ فأفسحت المجال لمراكز صلبة جديدة تقوم على الحساب العقلاني للفعل ومركزية المجتمع التعاقدي، وكان من أهمها: ثالوث العمل/الإنتاج/التراكم، وثالوث العقل/العلم/التقدم، وثالوث الأمة/الدولة/الأرض. فكانت الحداثة الصلبة تحتاج إلى «أهل تخطيط وتنظيم» يرسمون تصورهم «للفردوس الأرضي»، ويشيِّدون «جنة الخلد» هنا والآن.

ارتبطت الحداثة الصلبة بظهور «أهل التخطيط والتنظيم والإنتاج» و«الإنسان القدير»، أو ما يسميه زيجمونت باومان «عائلة السوبرمان»، إذ انتقل مركز المقدس إلى الطاغية المستنير بوصفه الحَكَم الفصل؛ وإلى



الفلاسفة والعلماء وأهل القانون باعتبارهم «أهل التشريع» لمجتمع يضطرب في معرفة وجهته الأصيلة ورسالته الحقّة؛ وإلى أصحاب رؤوس الأموال الذين أسسوا المصانع ووعدوا بتلبية الحاجات وإشباع الرغبات.

شَهدت «الحداثة الصلبة» سياسة «دعه يعمل، دعه يمر»، اعترافاً بالدور الحاكم للاقتصاد ومركزية العمل، فكان العمل الاقتصادي بالمعنى الحداثي هو مصدر المِلْكية (جون لوك)، ومصدر الثروة (آدم سميث)، بل والماهية الخالصة للإنسانية (كارل ماركس)؛ وكان يراود مدارس «الحداثة الصلبة» بأيديولوجياتها المختلفة الأمل بتحقيق اقتصاد مستقر، ومن ثم نهاية التاريخ بتلبية كافة الحاجات البشرية، وانتهاء الصراع الطبقي في أطروحات الماركسية.

بيد أن آمال الحداثة الرأسمالية تحديداً كانت ضمن مشروع إمبريالي قام به «سوبرمان» يملك القدرة على تسخير «السابمان» (ما دون البشر) لخدمة مصالحه، وربما لإقصائه، وإبادته إذا كان «عنصراً غير نافع» (أو «فائضاً بشرياً»). وتبدّى هذا التصور في تصدير المشكلات الاقتصادية في أوروبا إلى «أراض مهجورة» بمساعدة جيوش الغزاة والتجار والإرساليات التبشيرية، فلم يقتصر التصدير على البضائع الفائضة والكاسدة والرديئة، بل اتسع ليشمل فائض البشر الذين لا أمل في تحويلهم إلى منتجين، فكانوا بمثابة مواد بشرية قابلة للترحيل ويمكن التخلص منها.

وأمّا «الحداثة السائلة» فهي إذابة مستمرة وتفكيك متواصل للمراكز الصلبة كافةً لصالح اللعب الحر، فلا تحتاج «الحداثة السائلة» إلى «حُرّاس»، ولا «أهل تخطيط وتنظيم وإنتاج»، بل ترحب بمن يسميهم باومان «أهل الصيد»، وهم أهل السوق والاستهلاك واللذة والجنس والجسد، يبحث كل منهم عن فرائس جديدة كل يوم، لكنهم يعيشون في حالة شبه دائمة من اللايقين، وينتابهم قلق شبه مزمن من الاستبعاد من «سباق الصيد».

ففي هذا الزمن تذوب المراكز الصلبة، وتُفسح الطريق لعولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة، واستلاب حقوق الإنسان الشخصية والاجتماعية والسياسية، باسم «الحرب على الإرهاب»، و«مواجهة العنف والإرهاب المحتمل»، و«حماية الأمن القومي»، لصالح أنظمة ديمقراطية/استبدادية،



وطبقات رأسمالية طُفيلية، ونُخب عسكرية وظيفية، لا يحكمها سوى منطق السوق، وإرادة القوة، وإدارة الخوف. وتنفصل السياسة عن السلطة، فيتلاشى اهتمام السياسة بالإنسان وما يتطلع إليه من «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، وتنشغل السلطة بإدارة السجون والمعتقلات، و«تصفية الإرهابيين»، و«قتل التكفيريين»، ومُلاحقة «المتآمرين»، وتوعد «أهل الشر»، واستحداث سبل التخلص من «الفائض البشري»، و«النفايات البشرية»، و«الكائنات عديمة القيمة»، و«ما دون الطبقة»، و«الطبقات الخطِرة»، و«الكائنات المستباحة»؛ وهي مفاهيم يستخدمها زيجمونت باومان في هذا الكتاب لفهم تحولات الحداثة في هذا الزمن.

وقد تناول زيجمونت باومان الإطار النظري والأمثلة الشارحة لبعض تحولات الحداثة في أعمال أخرى ضمن «سلسلة السيولة» التي ترجمنا منها ثلاثة أعمال: **الحداثة السائلة، والحياة السائلة، والحب السائل**. وهذا هو الكتاب الرابع في هذه السلسلة. وكما فعلتُ في الكتب السابقة، أجددُ الشكر للأستاذ الدكتور وائل غالي والدكتورة هبة رءوف عزت لقراءتهما مخطوطة الكتاب ومراجعتهما.

حجاج أبو جبر
منيل شيحة، الجيزة
نيسان/ أبريل ٢٠١٦



تقديم
عن التواريخ المتزامنة والمساحات التي يذوب فيها المعنى في وصف أنظمة التِيه

هبة رءوف عزت

سأل الناقد والفيلسوف الاجتماعي «فالتر بنيامين» ـ صاحب الكتابات البارزة في نقد الحداثة وصعود ثقافة المدن، حين تحدث عن الإبداع والنَّص والفن والزمن ـ سؤالاً مهماً: لمن نترجم؟ وما هي الفائدة من الترجمة؟ وأثار إشكالية «القابلية للترجمة» وما تثيره من قضايا حول الفجوة بين زمن إنتاج العمل ولحظته التاريخية من ناحية، وزمن الاستقبال من ناحية أخرى؛ وبحث في ديمومة المعنى أو انقطاعه أو تحولاته[1].

كتاب **الأزمنة السائلة**، لزيجمونت باومان، هو نَص يصلح للترجمة ابتداءً؛ فهو يملك من القدرة التفسيرية ما يجعله مناسباً لفهم وتحليل تحولات كثيرة يمر بها عالمنا الراهن، الذي لم تعد تقسيماته الجغرافية دالّة، بمثلما باتت التقسيمات الثقافية والاقتصادية، على محكات الغنى والفقر والاستكبار والاستضعاف هي الأكثر مركزية. يواصل باومان في هذا الكتاب ما بدأه في الكتب الثلاثة، التي ترجمتها هذه السلسلة، من بيان وتفصيل لملامح عصر «الحداثة السائلة»، التي نعايشها من خلال عدة قضايا، يجمع بينها مستجدات مهمة في انتقالنا من الحداثة الصلبة، التي بشرت بعالم أفضل في ظل العقلانية

(١) Walter Benjamin, «The Translator's Task,» translated by Steven Rendall, in: Lawrence Venuti, ed., *The Translation Studies Reader*, 3rd ed. (Oxford: Routledge, 2012), pp. 75-83.



والعلم إذا ما اعتنقنا الفردية مذهباً والرأسمالية مسلكاً والليبرالية الديمقراطية سبيلاً وتحررنا من الغيب ومن قيم الجماعة؛ لكن تلك الحداثة هي التي كانت في الوقت نفسه رافعة الاحتلال والهيمنة، وبعد نضالات التحرر والظن بأن الكولونيالية انتهت، فإذا بالأبنية والهياكل التي خلفتها وراءها تعيد تشكيل المجتمع والسوق، لندخل بعد عقود في تيه الحداثة السائلة، لنجد أننا أمام ثقب أسود أبرز ملامحه، كما يصفها باومان في هذا الكتاب:

«انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واختفاء، أو إضعاف، الأبنية الاجتماعية التي يمكن أن تترسخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والفعل. وقد أفضى ذلك إلى تحول التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من مشروعات وحلقات قصيرة الأجل، وإلى مشروعات وحلقات لانهائية بالأساس، لا تشكل سلسلة مترابطة يمكن وصفها بدقة في إطار مفاهيم من قبيل «التطور»، و«النضج»، و«التدرج الوظيفي»، و«التقدم»، (وجميعها مفاهيم توحي بسلسلة مترابطة تتمتع بمسار محدد). فالحياة التي بلغت قدراً كبيراً من التفكك تدفع إلى مسارات «أفقية»، لا مسارات «رأسية»، **وكل خطوة لا بد أن تكون استجابة لمجموعة مختلفة من الفرص، وتوزيعاً مختلفاً للاحتمالات، ومن ثَمَّ فهي تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات، وتدبيراً مختلفاً لمصادر القوة. وهكذا فإن نجاح الماضي لا يزيد بالضرورة احتمالية انتصارات المستقبل**، ناهيك بضمانها، فلا بد من الاختبار الدائم للوسائل التي أثبتت نجاحها في الماضي، ولا بد من مراجعتها دائماً، فربما يثبت أنها غير نافعة، أو أنها تأتي بنتائج عكسية ما أن تتغير الظروف. وربما يحظى النسيان السريع التام للمعلومات القديمة والعادات البالية بأهمية في تحقيق النجاح تفوق كلاً من استذكار الخطوات الماضية وبناء الاستراتيجيات على أساس الخبرة الماضية».

ترجمة هذا الكتاب للغة العربية مهمة إذاً لتكمل سلسلة الحداثة السائلة بأطوارها وتجلياتها المختلفة عند زيجمونت باومان، حيث إن هذه المعاني وتلك الحالة التي يصفها هي ما نعيشه في لحظتنا التاريخية الراهنة، والتي صار فيها التغير هو العادة الأكثر استقراراً في حياتنا الفردية والجماعية، والعامل الذي يشكل ـ كما يوضح باومان ـ ثقافتنا اليومية والمعيشية، وبه نواجه الصدمات، وننجح ـ أو نفشل ـ في مواجهة الإخفاقات.



إن تفكك الروابط، وانفصال السلطة الحاكمة عن السيطرة الفعلية على مقاليد السياسة التي تحددها توازنات خارج حدود الدولة، ومحنة المعاناة الفردية بعد تشرذم الروابط الاجتماعية، والمسارات الأفقية للحياة الاجتماعية والمهنية من مرحلة إلى مرحلة من دون إحداث تراكم رأسي نتيجة هذا الوضع سريع التغير ـ تلك هي الملامح الأربعة التي يرى باومان أنها تحكم هذا الزمن السائل وتلك اللحظة التاريخية.

النتيجة لذلك ببساطة هي ارتفاع رصيد المخاوف نتيجة غياب التوقع وتآكل العرف والعادة ومنظومة الأخلاق الاجتماعية، فالفرد لا يمكنه التعويل على دعم الأسرة الممتدة نظراً إلى تفكك الروابط، وتباعد المسافات، والتمحور حول الأسرة النواة الصغيرة، وذوبان معنى الالتزام تجاه المجموع؛ وكذلك لا يمكنه الاعتماد على الأصدقاء، الذين يتغيرون باستمرار ويتحركون من مكان إلى آخر، فلا يملكون حتى مشاركة الأزمات، حتى وإن حسنت النوايا، والجماعة الاجتماعية تفقد لُحمتها، وحتى المساحات العامة تتشرذم لمساحات ترتادها فئة ما طبقية أو مهنية أو ثقافية، وتتحول إلى «معابر» أكثر من كونها «جسوراً» وساحات تواصل وتفاعل، فتتلاشى معاني القرب مع انعزال كل فرد فيما يشبه الفقاعة السابحة في زحام متوَهَّم. وسرعان ما تلتقط الأنظمة السياسية والاقتصادية الخوف الناتج من هذا النمط من «التجمع المكون من أفراد يعانون من الوحدة»[٢]، وتحوله إلى رأسمال لبقائها، وتوظفه لمصالحها، فتمرر به سياسات أمنية، وتُسوّق بها أنظمة وأجهزة حماية، وتُدار برصيد الخوف المتجدد هذه الحملات الانتخابية، وتُنتزع الحقوق الاجتماعية من أصحابها.

واللافت للنظر أن الحداثة السائلة التي تنشر هذا الخوف تدير الهياكل

(٢) رصد كتاب هام صدر في مطلع الستينيات، التحول في الثقافة الأمريكية من الوعي الجمعي لتنامي الوعي الفردي والأسباب الهيكلية والبنيوية التي أدت لهذا التحول نحو الفردية النفسية والعقلية، أي التفكير بصيغة المفرد والعيش بهذه الصيغة؛ وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عاماً على صدوره ما زال هذا الكتاب مهماً لفهم الكثير من التحولات المركزية في الثقافة العربية التي تأخذ مسارها في مجتمعاتنا، ولكن بوتيرة مختلفة ومتفاوتة، منذ مطلع القرن العشرين، انظر: David Riesman, Nathan Glazer and Reuel Denney, *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*, 2nd ed. (New Haven, CT: Yale University Press, 2001).



الصلبة التي تحكمها وتهيمن عليها دولياً حروبٌ ضخمة، لكننا لا نسميها حروباً عالمية، لأنها تمتد فترة طويلة وتتجاوز كل حدود الحرب المتعارف عليها وقيودها القانونية والأخلاقية، بل نسميها أزمات، مثلما نسمي القتل المتعمد للأبرياء «نتيجة (مؤسفة) مصاحبة للفعل لا يمكن تلافيها»، وذلك في أثناء السعي لتحقيق أهداف وغايات لا يمكن التخلي عنها. وكالعادة، تملك الأنظمة الحاكمة دولياً وقُطرياً دوماً ترسانة من المفردات التي تنعت بها المخالف وتلصق به كل النقائص، وترسانة موازية من المفردات تنسب لنفسها بها الشرف والعقل والدفاع عن الوطن والأمن القومي والإنسانية. لكن الحقيقة التي نراها بأعيننا اليوم هي إبادة ثلاثية الأبعاد: إبادة عرقية، والإبادة بسبب الفكر، وإبادة المدن ومحوها تماماً[٣].

ويرصد باومان في هذا الكتاب إدارة الخوف، بل قل صناعة الخوف وتحويله إلى تجارة، ثم إعادة إنتاج هذا الخوف لدى الأفراد بشكل تلقائي نتيجة غياب اليقين السائد في ظل الحداثة السائلة.

---

(٣) المفردات الثلاث التي يمكن تتبعها في هذا الإطار، والتي تشكل ملامح العنف المنظم الذي تمارسه الحداثة من خلال تكنولوجيا الحروب الجديدة وصيغها، هي: Genocide, Ideocide, and Urbicide.

انظر أيضاً على التوالي: James Waller, *Becoming Evil: How Ordinary People Commit* Genocide and Mass Killing (Oxford: Oxford University Press, 2007).

وتكمن أهمية كتاب والر (Waller) أنه يدرس الإبادة العرقية من زاوية الشر الاعتيادي للأفراد وليس للأنظمة السياسية والأمنية، وأنه يحوله إلى قضية اجتماعية ينبغي التعامل مع عواقبها بنشر التعليم واحترام القانون في ثقافة العامة من الناس، فالإبادة ليست شأن القيادات فقط، بل هي مشهد اجتماعي ونفسي أوسع، ويحتاج علاجاً أشمل كي لا يتكرر.

أما كتاب أبادوراي (Appadurai) فهو يتحدث عن إبادة أصحاب فكرة أو أيديولوجية بعينها، وهي إبادة لا تنصرف للعرق، بل للفكر وأتباعه، وهي جريمة لا تقل بشاعة عن الإبادة العرقية، لكنها لا تثير قضية الشر فقط بل أيضاً قضية الغضب والثأر، وكيف يمكن أن تقوم مجموعات صغيرة ـ تهدف للانتقام ـ بإحداث أضرار لا يمكن لمن بدأ بالإبادة توقعها. انظر: Arjun Appadurai, *An Essay on the Geography of Anger* (London: Duke University Press, 2006).

أما الإبادة الثالثة فهي إبادة المدن، وسواء تم ذلك باكتساح الليبرالية الجديدة للمساحات وإعادة تشكيل وجه المدن بطرد الفقراء من المناطق التي يطمع فيها الأغنياء، أو باستيلاء القوة العسكرية على مساحاتٍ وعسكرتها، أو دخولها في شراكات مع الفريق الأول والمتاجرة بالأرض، أو هدم المدن واستهداف قلبها من قبل الآلة الحربية الحديثة؛ فإن هذه كلها تنويعات على إبادة النسيج العمراني لا تقل أثراً ووحشية عن أصناف الإبادة الأخرى، لأنها تتضمن محو العمران ومسح الذاكرة. انظر: Stephen Graham, «Postmodern *City*: Towards an Urban Geopolitics,» *City*, vol. 8, no. 2 (2004), pp. 165-196.



إن ما توفره الأنظمة السياسية، ونظم التأمين، وشركات الحراسة، وكاميرات المراقبة، والأحياء المسورة التي تفصل الأغنياء عن الفقراء الذين يتم إلصاق تهم الإجرام بهم، كل هذا لا يوفر الأمن. . إنه يوفر الحماية فقط، ولا يعالج أسباب التوتر المستمرة في النزاعات المجتمعية، بل يزيدها.

وليست خصخصة الأمن إلا مظهراً من مظاهر الزمن السائل الذي نعيشه، إذ يصبح الفرد هو المسؤول وحده عن البحث عن حلول فردية لمشكلات اجتماعية لا يملك لها علاجاً، وهو وحده المسؤول عن تجربة كل ذلك من خلال أفعال فردية منفردة، وغالباً ما تكون متعثرة، وهو يفعل كل ذلك بأدوات وموارد غير كافية أبداً. وفي ظل عدم اليقين، وتحولات القيم، والتقلبات في احتياجات السوق، يجد الفرد نفسه في حاجة إلى تغيير مساره بشكل مستمر، ويصبح ما تعلمه غير كافٍ للمنافسة، والسباق مفتوحاً على مصراعيه من دون نقطة استقرار واضحة أو خط نهاية محدد. وفي هذا المشهد تحدث الفجوات الضخمة وتغيب الثقة. ولعل ما كتبه فوكوياما في كتابيه المميزين، وهما: **الانقطاع الكبير والثقة**، ما يكفي لوصف المشهد، حتى وإن لم نشاركه الرأي في أطروحته عن نهاية التاريخ[٤].

وبذكاء شديد يربط باومان بين كل ما سبق واستنزاف الموارد في هذا العالم على يد قوى السوق الدولية، وهو لا يُبرئها من إثارة الحروب؛ فحين تسعى الرأسمالية خلف الثروة فإن الحرب والتهجير يصبحان أدوات مشروعة، والبشر مجرد نفايات تلقي بها الصراعات في أتون المعاناة، أو تلقي بها السوق وأزماتها الاقتصادية في أتون الفقر.

ولعل من أكثر الفصول التي تعبر عن وجود إطار تحليلي يعي فهم الواقع لمدة زمنية معتبرة، على الرغم من التغيرات، هو الفصل الذي يتحدث فيه باومان عن الهجرات والمخيمات؛ فعلى الرغم من أن الكتاب صدر منذ سنوات إلا أن وصفه لإنتاج الحداثة السائلة للمخيم، واستغلاله في تخويف

---

(٤) Francis Fukuyama: *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: Free Press, 1996), and *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order* (New York; London: Touchstone, 2000)



المواطنين، وتمرير المزيد من الحروب والنزاعات، سيفيد القارئ جداً في تحليل ما نراه ونشهده في ملف اللاجئين، خصوصاً السوريين.

«في الطريق إلى المخيمات، يُجرَّد الناس من كل عنصر فريد من هوياتهم، ما عدا عنصراً واحداً، ألا وهو اللاجئ «غير الشرعي»، الذي لا وظيفة له، ولا مكان له، ولا دولة له. فداخل أسوار المخيم يصير اللاجئون كتلة مضغوطة مجهولة، بعدما حُرموا من المزايا الاجتماعية الأساسية التي تُستمد منها الهويات، ومن الغزل المعتاد الذي تنسج منه الهويات. فإذا ما أصبح المرء «لاجئاً»، فإن ذلك يعني فقدان السُّبل التي يقوم عليها الوجود الاجتماعي، بمعنى فقدان الناس والأشياء الحاملة للمعاني، مثل الأرض، والمنزل، والقرية، والآباء، والممتلكات، والوظائف، وغيرها من المعالم. فتلك المخلوقات المنجرفة المنتظرة لا تملك سوى «حياتها العارية»، وهي حياة تعتمد استمراريتها على المساعدات الإنسانية..

... فاللاجئون «في المكان، وليسوا منه»، على ضوء موقعهم الجديد «المؤقت» دائماً، فهم لا ينتمون حقاً إلى البلد الذي شُيِّدت على أرضه الحدودية مساكنهم المتنقلة أو نُصبت عليها خيامهم، كما يفصلهم عن أهل البلد المضيف حجاب خفي منيع من الشك والكراهية، فهم معلقون في فراغ مكاني توقف فيه الزمن، فلا هم مستقرون، ولا هم متنقلون، ولا هم من أهل القعود، ولا هم من أهل الترحال».

ويمكننا القول باستدعاء جورجيو أجامبين في كتابيه **حالة الاستثناء والحياة العارية**، إن مخيم اللاجئين هو «معسكر الآخر» الذي أنتجته «ثكنة القوات المسلحة»، التي تخوض حروبها وتترك خلفها تلك المآسي، ثم تعود لتستغلها في دعم شرعية النظم التي تتخذ الحرب مصدراً للقوة والثروة(٥).

كان لا بد أن يتطرق باومان بالتالي إلى العلاقة بين الديمقراطية والفقر، ويناقش قضية طالما شغلت بال المفكرين، وكانت محوراً للتنظير لمفهوم المواطنة وحقوقها في منتصف القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(٥) Georgio Agamben, *State of Exception,* translated by Kevin Attell (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005).



فإذا كان المرء مطالباً بالمشاركة الديمقراطية، فهل يملك الفقراء رفاهية تلك المشاركة؟ وكان تي.اتش. مارشال في بريطانيا هو من نظر للمواطنة باعتبارها تستلزم استحقاقات اقتصادية كي يتمكن المواطن فعلياً وعملياً من المشاركة في متابعة السياسة والنقاش بشأنها في المجال العام، واتخاذ القرار السليم حين تأتي لحظة الانتخابات، ثم الرقابة الشعبية بعدها عبر الانخراط المدني(٦). كان ذلك في مرحلة الحداثة الصلبة، أما في مرحلة الحداثة السائلة و«ما بعد الأيديولوجيا»، فإن عدم اليقين السائد، نتيجة سرعة التحولات وارتفاع وتيرة الارتباكات في حياة البشر، يدفعهم تارة للعزوف عن السياسة، وتارة أخرى لدعم تيارات متطرفة قومية ودينية بحثاً عن يقين وثبات منتظرَين، فلا يزيد ذلك أحوالهم إلا سوءاً، ولا يزيد خوفهم إلا تصاعداً.

وعلى الرغم من أن عنوان الكتاب **الأزمنة السائلة** يقصد به زيجمونت باومان «العصر» ومرحلة الحداثة السائلة، إلا أن هناك خيطاً من تصورات الزمن يمتد عبر مختلف الظواهر التي ناقشها.

فلو بدأنا بمخيمات اللاجئين لوجدنا أنه يصف الزمن فيها بأنه «الحالة المؤقتة المتجمدة».. تلك اللحظة التي لا يمكن فيها استئناف مسار التاريخ الأصلي، ولا صناعة تاريخ جديد حيث استقر اللاجئ؛ هذا الانتظار الذي اتسم التأقيت فيه بالاستمرارية والامتداد.. لأجل غير معلوم، وتلك الأجيال التي تنشأ في «مخيم» لا هو بالسكن ولا هو بالوطن. تلك الحالة التي يصفها باومان من ثَمَّ:

> «.. حالة مستمرة ودائمة من الوجود المؤقت، وجود زمني يتألف من لحظات لا تُعاش أي منها باعتبارها عنصراً من الديمومة، ناهيك بكونها إسهاماً فيها، ذلك لأن السرديات طويلة الأجل وتبعاتها ليست جزءاً من الخبرة بالنسبة إلى من يعيشون في مخيمات اللاجئين؛ فسكان المخيمات يعيشون يوماً بيوم (على الحقيقة)، ولا يتأثر مضمون الحياة اليومية بالمعرفة التي تجمعها الأيام في شهور وأعوام».

---

(٦) T. H. Marshall, «Citizenship and Social Class,» (1950), in: T. H. Marshall and Tom Bottomore, *Citizenship and Social Class* (London: Pluto Press, 1992).



فالمخيم يحوي كل السمات المرتبطة بالحياة الحديثة السائلة: الحالة المؤقتة/الدائمة، واستمرار لحظة كان منتظراً أن تكون عابرة، والدور الاجتماعي غير المحدد على الدوام، أو.. «لكن أكثر دقة، الإلقاء في تدفق الحياة من دون مرساة لدور اجتماعي».

حين يتحدث باومان في مطلع الكتاب أيضاً عن التغير المستمر في ظروف السوق والعمل وانتفاء الأجل الطويل في المهن وفي الالتزام بمكان محدد للعمل، فإن هذا يستبطن أيضاً رؤية للزمن يتراجع فيه التركيز عن مساره التاريخي الأطول (Longue durée)، كما يسميه فرنان بروديل، ليحل محله ما يطلق عليه بروديل (التاريخ القصير)، في حديثه عن منظومة الزمن في التاريخ وأثرها في فهم التاريخ في العلوم الاجتماعية وتطويرها من خلال الوعي بتعدد أزمنة التاريخ وتعددية الزمن الجاري، ووضع ذلك في منظومة، أو فلنقل مصفوفة، تعيننا على فهم الزمن والتاريخ في امتدادهما[٧]. وما نشهده في الواقع في الحداثة السائلة أن هناك أزمنة مختلفة تتجاور، وتواريخ تتزامن، وهو ما يُحدث ارتباكاً في التحليل لدى البعض؛ ففي اللحظة نفسها تصب الأحداث في الآني والمستقبلي، وتبدو وكأنها تنفصل عن السالف والماضي، ويحتاج الباحث جهداً لتمييزها والربط بينها واستشراف آثار تجاورها على الثقافة والسياسة على المدى المتوسط والبعيد.

وقد انشغل ضياء الدين سردار بالتفكير في وصف العصر الذي نعيشه في علاقته بالزمن، واستنتج أن كل ما سبق من الأفضل وصفه بعصر «ما بعد الاعتيادي»، تناغماً مع فكرة باومان عن التأقيت وعدم القدرة على التوقع كأحد سمات الحداثة السائلة؛ فيقول:

> «كل ما هو «اعتيادي» قد تَبَخّر، ودخلنا في أزمنة «ما بعد الاعتيادي»، وفي هذه المرحلة تموت التقاليد القديمة، في حين لم تنشأ بعد تقاليد جديدة، ولا شيء في الحقيقة يبدو معقولاً في تلك الأزمنة بينهما.

---

(٧) Dale Tomich, «The Order of Historical Time: The Longue Durée and Micro-History,» paper presented at: The Longue Durée and World-Systems Analysis: The Colloquium to Commemorate the 50th Anniversary of Fernand Braudel's «Histoire et sciences sociales: La longue durée,» (Annales E.S.C., XIII, 4, 1958), Fernand Barudel Center, Binghamton University, New York, 24-25 October 2008, < https://www.scribd.com/document/102481889/Long-Duree-Braudel >.



ولكي نطوّر أي مفهوم عملي للمستقبل لا بد أن ندرك أن هذه المرحلة الانتقالية تتسم بثلاث سمات: التعقد، والفوضى، والتناقض. وهذه السمات هي التي تُبقي تلك المرحلة مستمرة بما يقود لغياب اليقين، وأطياف مختلفة من الجهل، التي تجعل عملية اتخاذ القرار مشكلة، وتزيد من المخاطر التي يواجهها الفرد والمجتمع وكوكب الأرض. وهذه الأزمنة ما بعد الاعتيادية تحتم علينا أن نهجر أفكار السيطرة والإدارة المُحكمة، وأن نراجع مفاهيم تم الاحتفاء بها سلفاً، مثل التقدم والتحديث والكفاءة. والطريق الذي نسلكه الآن علينا أن نتحلى فيه بالتواضع والبساطة والمحاسبة، وهي شروط لازمة للتعايش مع عدم اليقين وتعقد الحياة وجهلنا. وعلينا أن نعلم أننا لن نخرج من أزمنة ما بعد الاعتيادي وندخل مرحلة جديدة من «العادية» إلا ببوصلة أخلاقية وطيف متنوع من الخيال نستمده من التنوع الثري للثقافات الإنسانية»[^8].

وسنجد أنه حتى السياسة الليبرالية، التي يوضح باومان مأزقها الحداثي لعجزها عن التوفيق بين وجهها الديمقراطي وجوهرها الرأسمالي المتوحش[^9]، تقوم على تصور للزمن بتقديم الآني الجاري على التاريخي وعلى المستقبلي في أجله الطويل لصالح المكاسب العاجلة في أجل قصير، وتبني على ذلك اقتصاديات الوقت والعمل، بل وطبيعة السياسة التي تدور تقديرات المصالح فيها على دورة الانتخابات وليس دورة التاريخ، ومنافع

---

(٨) انظر بحثين في غاية الأهمية لسردار عن «أزمنة ما بعد الاعتيادي»، يقوم الآن محمد العربي - الباحث الشاب في المستقبليات - بترجمتهما للعربية، بعد أن ترجم سابقاً نَصاً سابقاً لضياء الدين بالعربية، نشرته مكتبة الإسكندرية، في الموضوع نفسه: Ziauddin Sardar: «Welcome to Postnormal Times,» *Futures*, vol. 42, no. 5 (June 2010) <http://dx.doi.org/10.1016/j.futures.2009.11.028>, and «Postnormal Times Revisited,» *Futures*, vol. 67 (March 2015), pp. 26-39, <http://dx.doi.org/10.1016/j.futures.2015.02.003>.

انظر أيضاً: ضياء الدين سردار، **ماذا تعني بالمستقبليات الإسلامية؟**، ترجمة محمد العربي، سلسلة أوراق؛ ١٣ (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٤).

(٩) انظر تحليل المفكر الاقتصادي الراحل رمزي زكي لليبرالية، ووصفها في طورها المعاصر بالتوحش في كتابه الشهير، وقارن ذلك بوصف نزيه أيوبي «طبيعة الدولة القومية العربية بأنها ضارية»: رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**، سلسلة مكتبة الأسرة. سلسلة الفكر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧)، ونزيه أيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠).



الرأسمالية وليس حفظ موارد العالم للأجيال القادمة. وقد انتبه بول فيريليو لأثر السرعة على السياسة، بمثل ما انتبه روبرت داهل من قبل في كتابه عن الديمقراطية ثم كتابه عن نُقّاد الديمقراطية لأثر المساحة واتساعها على السياسة من حيث الإدارة والحكم ومن حيث الديمقراطية ونظمها؛ فتركيبة تصورات الزمن، واتساع نطاق المكان وتنوع طبيعته وتعقدها، يحكمان طريقة التفكير ومنهج الحياة.

كان فيريليو معمارياً فرنسياً، ومع منتصف السبعينيات بدأ في تحليل الحداثة من حيث كونها تحول المساحة الاستراتيجية لـ «زمن إجرائي»، وهو ما يُمكّن السياسة الحديثة من الانتقال السريع بين الحرب والسلم في ظل هيمنة القوة العسكرية على الدولة القومية الحديثة. وعامل «السرعة» هو المحك هنا في قضايا الأمن والسياسة معاً، فليس غريباً إذاً من هذا المدخل أن نجده يتحدث عن حالة الطوارئ بمثل ما تحدث كارل شميت عن حالة ضرورة انفراد الدولة بتحديد حالة الاستثناء التي تكون فيها السيادة فوق القانون، والتي انتقدها جورجيو أجامبين وقام بتقويض نظريتها.

وتبدو أهمية أن نقرأ فيريليو بالتوازي مع باومان أنه يرصد هذا التغير السريع في تكنولوجيا النقل وتكنولوجيا الاتصال وأثره على استخدام الأرض من حيث الثروة والقوة معاً، وأنه يربط بين المادي: المعماري والجغرافي من ناحية، والحيوي من حيث القوة البشرية من ناحية ثانية، مع التكنولوجي والبرمجي من ناحية ثالثة؛ ويرى أثر هذا الارتباط على الجمع بين السيولة والتحصين، والمراوحة والتثبيت، أي السائل من حيث القوة والصلب من حيث أدوات التحكم وتقنياته.. وكيف يصب ذلك في تحريك الجموع، سواء الجنود في حالة الحرب أو البشر في المدينة طوال الوقت. وقد ربط في رؤيته بين تاريخ الحركة وسرعتها وتاريخ الحرب والسياسة، وأيضاً بين المدينة وقوات الأمن؛ فالمدينة صيغة للتحكم، ولذلك الأولوية للمشاركة، ومن هنا تقاطع المعنى عنده بين polis أي المدينة، و policing أي الشرطة والحماية، ويربط ذلك كله بتطور الرأسمالية وتاريخها الاجتماعي (تطور رؤية الجسد)، والعلمي (تطور آلة الحركة)، واستهلاك الحماية وتحولها إلى سلعة، وارتباط ذلك باختصار المسافة.. والوقت[١٠].

---

(١٠) Paul Virilio, *Speed and Politics*, 2nd ed. (Los Angeles: Semiotexts Publishers, 2006).



وعلى الرغم من تعقد كتابة فيريليو، وصعوبة النصوص التي تتحدث عن الزمن فلسفياً، أو تقارن معناه بين العلوم الإنسانية والطبيعية، فإن القارئ لن يعدم نصاً بسيطاً وعميقاً مثل نَص روبرت لوفين عن اختلاف الثقافات في إدراك الوقت وتقسيمه، والذي يستبطن مفهوماً للزمن يختلف جغرافياً.. وتاريخياً، ويرى أن «الوقت الاجتماعي/الجماعي» هو نبض الثقافة، ويتفاوت، ليس بين البلدان فقط، بل أيضاً بين المناطق والجهات، وأن درجة السرعة وإيقاع الوقت في المشهد اليومي هو مؤشر على طبيعة المجتمع[11].

لكن باومان يؤكد دائماً على أن السيولة في «حالة الحداثة» لا تنفي وجود هياكل صلبة للهيمنة والتحكم، وهذا ما يذكرنا به فيريليو وأجامبين، وليس مستغرباً أن كل هؤلاء أدركوا أن «الحرب» ليست فقط منتجاً حداثياً، بل هي «منظومة إدارة»، إن شئنا التشبيه، ولذلك سيجد القارئ أن باومان يستخدم مثال الحرب ومجاز الحرب في مواضع كثيرة في كتابه؛ فالفرد في ظل الحداثة السائلة في حالة استنفار دائم، لكنه لا يعلم من يحارب ولا ما هي قواعد الحرب، وما لم يفهم طبيعة هذا العصر وتلك الأزمنة فإنه سيبقى خاسراً طول الوقت، من دون قدرة على الفعل أو المبادرة أو المناورة. ويمكننا أن نمد مجاز الحرب في رؤية باومان لمساحات المدينة، فماذا يمكن أن نسمي هذا التمترس في الأحياء المسورة وتلك العسكرة للمساحات العامة بدعوى الحماية من الإرهاب، وذلك الترويج للسلع التي تحميك من الآخرين من كاميرات مراقبة وأبواب مصفحة وأسلاك شائكة مكهربة وأسوار؟ تبدو المدينة بشكل متزايد أشبه بالثكنة العسكرية منها بمساحة العيش، ويبدو من يعيشون فيها في «سباق» مستمر، كما يصف فيريليو، يلهثون من دون جدوى للحاق بالفرص التي تتلاشى أو تشبه السراب، وهو ما سيشرحه باومان في هذا الكتاب حين يتحدث عن العزلة والجيتو والاغتراب والمسافات.

«فالإنشاءات الجديدة التي تحظى بانتشار واسع في الإعلانات والتقليد

---

(١١) Robert Levine, *A Geography of Time: On Tempo, Culture, and the Pace of Life* (New York: Basic Books, 1997).



هي «الفضاءات المحظورة، وهي فضاءات يجري تصميمها لاعتراض سبيل من يفكر في استخدامها وصدهم عنها». ويتضح أن الغرض من «الفضاءات المحظورة» هو التقسيم والعزل والإقصاء، وليس بناء الجسور، ولا الممرات السهلة، ولا أماكن الالتقاء، ولا تيسير التواصل، ولا تجميع سكان المدينة في مكان واحد».

يتساءل المرء إذاً ماذا يفعل من يعيش في ظل هذا الزمن «ما بعد الاعتيادي»، ومع كل هذا الكم من «اللايقين»، والاغتراب، والتهديد، والمخاطرة؟

لم تكن المدينة أبداً مساحة هيمنة من ناحيةٍ واستسلام من ناحية أخرى، فقد كان هناك طوال الوقت مبادرات لـ «أنسنة» المساحات والحياة اليومية في ظل الحداثة الصلبة، ونضالات في هذا الاتجاه في ظل الحداثة السائلة، واستطاعت المجتمعات طوال الوقت تقديم بدائل ومسارات موازية، وعلى الرغم من تهتك النسيج الاجتماعي في ظل الرأسمالية لا تتوقف جهود الإصلاح والإحياء والتضامن بصيغها المحلية والشبكية، ولا مجال هنا للتفصيل في ذلك، لكن يمكن القارئ أن يرجع إلى بعض الكتابات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بل وعلم النفس، لرصد الكثير من «الجهود العابرة للاغتراب والوحدة»، إذا جاز التعبير.

تبدو السيولة كما ذكر سردار ضد الاعتياد وأقرب للفوضى، لكن الفوضى هنا لا يُقصد بها التشرذم، بل تفكك الأبنية الصلبة، وارتباط العوامل المشكلة لحياتنا وتداخلها، حتى إن أبسط الأفعال قد يكون له أثر غير متصور، من تراكم الفعل الثوري، إلى انتشار الفيروسات الإلكترونية السريع، إلى انهيار النظام المصرفي فور إعلان إفلاس أول بنك في الأزمة المالية.

ولم يكن الإنسان أبداً عاجزاً عن إعادة بناء مواقع صامدة من المقاومة، والمبادرات المجتمعية نماذجها عديدة ومتنوعة في كل البلدان[١٢]،

(١٢) Calvin Morrill, David A. Snow and Cindy White, eds., *Together Alone: Personal Relations in Public Places* (Berkeley, CA: University of California Press, 2005), and Mark Davidson and Deborah Martin, eds., *Urban Politics: Critical Approaches* (London: Sage, 2013).



والصحوات الدينية مثال ممتد منذ عقود للإمساك بالمعنى والقيمة في مرحلة ما بعد العلمانية، وحتى الصحوات القومية والعنصرية هي محاولة لوقف السيولة وإن كانت أكثر بؤساً وأقل أخلاقية.

إن وصف الحداثة وطبقاتها، وكشف تداخلات الأزمنة في واقعنا الراهن بشكل نماذجي.. فنٌّ.

التفكير في الحداثة وبيان تحولاتها ليس توثيقاً ولا تأريخاً ولا تدقيقاً فحسب، بل قيمته تنبع من عمليته ونفعه في أن يشرح لنا ما يجري حتى نرى ما لم نكن نلاحظه من قبل، والنصوص التي تنجح في ذلك يمكن مقارنتها بالعمل الإبداعي الذي يواجه ببسالة ما وصفه فالتر بنيامين «بإعادة الإنتاج الميكانيكية للإبداع»[١٣]، وعلى الرغم من أنه كان يتحدث عن العمل الفني وينتقد حركة الفن من أجل الفن وعلاقة ذلك بالسلطوية والفاشية ونزع القداسة عن الفنون التي تميز بها تفرده وسحره، إلا أن ما كتبه ينطبق على كتابات باومان وديفيد هارفي وريتشارد سينيت وساسكيا ساسن وأجامبين وغيرهم.

فكتابات باومان ليست إعادة إنتاج ميكانيكية للأفكار، فقد غدت كثير من الكتابات الأكاديمية والفكرية مجرد تكرار وإعادة تدوير لما قاله الآخرون، لكن كتاباته كاشفة ومهمة لأنها تبين لنا ملامح الوجود في زمن التحولات ودلالة السيولة وآثارها التي نعيشها كل يوم، وتساعدنا على الخروج من وهم المأساة الفردية إلى رحابة النظر الأوسع، وتعيننا على استعادة الوعي بفلسفة الزمن واقتران الوقت بالمنطق الحاكم وبالنظم الحاكمة، وهي أول خطوة للتفكير الجمعي في حلول مختلفة، وفي صيغ يومية وتاريخية للمقاومة.

لقد كتب باومان من قبل عن الفوضى البناءة والنظام الهدّام[١٤]، وفي ظل تشابك الأزمنة وتركيبها في هذه المرحلة التاريخية التي نعيشها ربما

---

(١٣) Walter Benjamin, *The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction*, translated by J.A. Underwood, Penguin Great Ideas (London: Penguin, 2008).

(١٤) Zygmunt Bauman, «Urban Space Wars: On Destructive Order and Creative Chaos,» *Citizenship Studies*, vol. 3, no. 2 (1999), pp. 173-185, < http://dx.doi.org/10.1080/13621029908420708 >.



تتنامى قدرة الإنسان على صياغة هويته في ظل ـ وربما تحت مظلة ـ الفوضى وعدم اليقين الذين تنتجهما الحداثة في طورها الحالي، ومفتاح الاجتهاد هنا الفهم أولاً، حتى لا نكرس، من دون أن ننتبه، منطق الطوفان ونتكاسل عن بناء سفينة النجاة.

لهذا نكتب، ومن أجل هذا نترجم، ونناقش، ونفكر، ونعمل.

أجدد في الختام شكري للشبكة العربية للأبحاث والنشر لإنتاجها هذه السلسلة، ولمحررها أ. أحمد عبد الجواد زايدة لجهده فيها، وأخيراً وليس آخراً للأستاذ الدكتور حجاج أبو جبر الذي يترجم هذه السلسلة من كتابات باومان بدقة وجدية نادرة.

وعلى الله قصد السبيل.



مدخل
إلى مستنبت اللايقين

في العالم «المتقدم» على الأقل، وقعت تحولات جوهرية متداخلة، أو هي جارية في الوقت الراهن، وقد خلقت وضعاً جديداً، بل وغير مسبوق، لطرق الحياة الفردية، بما يثير سلسلة من التحديات غير المعهودة.

فأمّا التحول الأول: فهو انتقال الحداثة من مرحلة «الصلابة» إلى مرحلة «السيولة»؛ فالأشكال الاجتماعية، بمعنى الأبنية التي تحدد الاختيارات الفردية، والمؤسسات التي تضمن دوام العادات وأنماط السلوك المقبول، لم تعد قادرة (ولا أمل بأن تكون قادرة) على الاحتفاظ بشكلها زمناً طويلاً؛ إنها تتحلل وتنصهر بسرعة تفوق الزمن اللازم لتشكُّلها، وليس من المتوقع أن تنعم تلك الأشكال القائمة أو المرتقبة بوقت كافٍ يساعدها على الانتقال إلى الحالة الصلبة، وليس بوسعها أن تصبح أُطراً مرجعية لأفعال البشر والاستراتيجيات الاجتماعية طويلة المدى بسبب عمرها القصير؛ فعمرها أقصر من الزمن المطلوب لاستحداث استراتيجية متسقة ومتماسكة، بل وأقصر مما يتطلبه تحقيق «مشروع حياة».

وأمّا التحول الثاني: فهو الانفصال، بل الطلاق المعلق بين كل من السلطة والسياسة، بعدما كان يُتوقَّع منهما، منذ نشأة الدولة الحديثة وحتى وقت قريب جداً، أن يعيشا معاً تحت سقف الأمة/الدولة «إلى أن يفرق الموت بينهما».

ففي هذا الزمن، ينتقل جانب كبير من سلطة الدولة الحديثة بعيداً إلى الفضاء العولمي (خارج إطار الدولة). وأمّا السياسة ـ بمعنى القدرة على



تحديد اتجاهات الفعل وأهدافه ـ فليست قادرة على الفعل العالمي؛ فهي تظل سياسة محلية كما كانت من قبل. وهكذا فإن غياب السيطرة السياسية يجعل القوى المتحررة الجديدة مصدراً لحالة عميقة ومستعصية من اللايقين، وأمّا غياب السلطة فيقوّض الصلة بين المؤسسات السياسية ومبادراتها ومشروعاتها من ناحية وما يعانيه مواطنو الأمة/الدولة من مشكلات في حياتهم من ناحية أخرى، ولهذا السبب تتناقص قدرة المؤسسات السياسية للدولة على جذب اهتمام المواطنين. وهذا الوضع يجبر/يشجع أجهزة الدولة على ترك مهام متعددة كانت تضطلع بها في الماضي، أو على نقلها بعيداً لغيرها، أو كما يقول الساسة في هذا الزمن: «**سأتخذ القرارات على أدنى مستوى محلّي ممكن، وأسند المهام لأبنية أخرى ما دون الدولة**»؛ وعليه، تحولت هذه المهام إلى ملعب ترتع فيه قوى السوق المعروفة بشدة تقلبها وسرعة تغيرها، أو تُركت للمبادرات والاهتمامات الشخصية الخاصة، أو الاثنان معاً.

وأمّا **التحول الثالث**: فهو الانسحاب التدريجي الدائم للدور الاجتماعي للدولة أو تقليص الضمان الجماعي المدعوم من الدولة ضد عجز الأفراد أو ضد المصائب، وهذا وضع يجرّد الفعل الجَمْعي من كثير من سحره السابق، كما أنه يقوّض الأسس الاجتماعية للتضامن الاجتماعي. وهكذا فإن مفهوم «المجتمع» ـ بوصفه الرابطة الكلية التي تجمع أهل البلد في أرض الدولة السيادية ـ يبدو كلمة جوفاء إلى حدّ كبير؛ فالروابط الإنسانية الآمنة كانت جديرة باستثمار كبير ودائم للوقت والجهد، وكانت جديرة بالتضحية من أجلها بالمصالح الفردية المباشرة (أو ما يبدو مصالح فردية)، لكنها صارت هشة إلى حد كبير، ومؤقتة بكل تأكيد؛ فالمعاناة الفردية من الأخطار الصادرة عن تقلبات أسواق العمل والسلع تبعث على الانقسام وتعززه، ولا تبعث على الوحدة ولا تعزيزها، بل تُعلي من قيمة المواقف التنافسية، وتحط من قيمة التعاون والعمل الجماعي، وتُحوّلهما إلى مجرد حيل مؤقتة لا بد من تعليقها أو إنهائها بمجرد تحقيق المصلحة الفردية؛ ولذلك صار «المجتمع»، إلى حدّ كبير أقرب إلى «الشبكة» منه إلى «البنية»، (وبالطبع أقرب إلى «الشبكة» منه إلى «رابطة كُلية» صلبة)؛ صار أقرب إلى مصفوفة من اتصالات وانفصالات مشتتة، ومصفوفة من تغيرات لانهائية في جوهرها.



وأمّا **التحول الرابع**: فهو انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واختفاء أو إضعاف الأبنية الاجتماعية التي يمكن أن تترسخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والفعل. وقد أفضى ذلك إلى تحول التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من مشروعات وحلقات قصيرة الأجل، وإلى مشروعات وحلقات لانهائية بالأساس من دون سلسلة مترابطة يمكن وصفها بدقة في إطار مفاهيم من قبيل «التطور»، و«النضج»، و«التدرج الوظيفي»، و«التقدم» (وجميعها مفاهيم توحي بسلسلة مترابطة تتمتع بمسار محدد). فالحياة المفككة للغاية تدفع إلى مسارات «أفقية» لا مسارات «رأسية»، وكل خطوة لا بد أن تكون استجابة لمجموعة مختلفة من الفرص وتوزيعاً مختلفاً للاحتمالات، ومن ثَمَّ فهي تتطلب مجموعة مختلفة من المهارات وتدبيراً مختلفاً لمصادر القوة. وهكذا فإن نجاح الماضي لا يزيد بالضرورة احتمالية انتصارات المستقبل، ناهيك عن ضمانها، فلا بد من الاختبار الدائم للوسائل التي أثبتت نجاحها في الماضي، ولا بد من مراجعتها دائماً، فربما يثبت أنها غير نافعة أو أنها تأتي بنتائج عكسية ما أن تتغير الظروف. وربما يحظى النسيان السريع التام للمعلومات القديمة والعادات البالية بأهمية في تحقيق النجاح تَفوق كلاً من استذكار الخطوات الماضية وبناء الاستراتيجيات على أساس الخبرة الماضية.

وأمّا **التحول الخامس**: فيتعلق بمسؤولية حل المشكلات المعقدة التي أفرزتها ظروف دائمة التغير وشديدة التقلب؛ فهذه المسؤولية انتقلت إلى كاهل أفراد يتوقع منهم أن يكونوا «أحراراً في اختيارهم»، وأن يتحملوا تبعات اختيارهم كافة. فالمخاطر التي ينطوي عليها كل اختيار ربما تفرزها قوى تتجاوز فهم الفرد ومقدرته على الفعل، لكن الفرد هو الذي يدفع الثمن، فما من وصفات مضمونة تعين على اجتناب الأخطاء إذا أتقن المرء تعلمها والتزم بها، وما من وصفات يمكن أن يلومها الفرد في حالة الفشل؛ فالفضيلة المشهود لها بخدمة مصلحة الفرد ليست «الامتثال» للقواعد (وهي نادرة، ومتناقضة غالباً)، بل «المرونة»، بمعنى الاستعداد لتغيير التكتيكات والأساليب بإشعار قصير، والاستعداد للتخلي عن الالتزامات والولاءات من دون ندم، واغتنام الفرص في حينها لا اتباع الأولويات الثابتة.

آن الأوان أن نتساءل عن الكيفية التي تُغيِّر بها هذه التحولات نطاق



التحديات التي يواجهها الناس في حياتهم نفسها، ومن ثم الكيفية التي تؤثر بها في طريقة حياتهم. والكتاب الذي بين أيدينا هو محاولة لمناقشة هذا السؤال، إنه إثارة للسؤال، وليس الإجابة عنه، ناهيك عن الادعاء بتقديم إجابات شافية، فكاتب هذا الكتاب يؤمن بأن الإجابات ستكون قاطعة، ومتعجلة، ومضللة على الأرجح، فالأثر العام لتلك التحولات التي ذكرناها هو ضرورة الفعل، وتخطيط الأفعال، وحساب المكاسب والخسائر المتوقعة، وتقييم نتائجها في ظروف تتسم باللايقين المزمن. وأفضل ما حاول الكاتب أن يفعله، وشعر أنه مُخوّل بأن يفعله، هو استكشاف أسباب هذا اللايقين، وربما الكشف عن العوائق التي تحول دون فهم هذه الأسباب، وأيضاً استطلاع قدرتنا على التصدي (الفردي والجَمْعي) للتحدي، ألا وهو محاولة السيطرة عليها.



الفصل الأول

الحياة الحديثة السائلة ومخاوفها

«إذا أردت السلام فعليك بالعدل»، هكذا قال الحكماء في سالف الزمان؛ والحكمة بعكس المعرفة لا تشيخ.

في هذا الزمن، يعترض غياب العدل سبيل السلام كما اعترضه منذ قرنين من الزمان، فلم يتغير شيء، كل ما هنالك أن «العدل» في هذا الزمن بخلاف الأزمنة القديمة صار قضية عالمية تخضع في قياسها وتقييمها أيضاً إلى مقارنات عالمية، وهذا يعود إلى سببين:

أولاً: في كوكب يزخر بشبكات متداخلة من الطرق السريعة لانتقال المعلومات، لا يمكن لأي شيء يحدث، في أي جزء من الكوكب، أن يبقى، في الواقع أو في الإمكان على الأقل، «فضاءً خارجياً» فكرياً؛ فما من فراغات ولا مجاهل في الخريطة المعرفية، وما من أراضٍ مجهولة أو أناس مجهولين، بل إن الكرب الذي يعانيه الناس في الأماكن النائية وطرق الحياة الغريبة التي يعيشونها، وكذلك البذخ الذي ينغمس فيه البشر في أماكن أخرى بعيدة وطرق الحياة الغريبة التي يعيشونها، تعرضهما الصور الإلكترونية، وتوضحهما لنا بشكل حيٍّ مؤلم، مخجلٍ أو مُخزٍ، مثل الكرب أو البذخ الظاهر الذي يحيا فيه البشر القريبون منا في أثناء تجولنا اليومي في شوارع المدينة؛ فلا تقتصر أشكال الظلم التي تُصاغ في مقابلها نماذج العدالة على مناطق الجيرة المباشرة، ولا يحددها «الحرمان النسبي»، أو «التفاوت النسبي للأجور» من خلال المقارنة بما لدى جيران البيت أو بما لدى الآخرين في المنزلة الاجتماعية نفسها.

ثانياً: في كوكب مفتوح على الانتقال الحر لكل من رأس المال والسلع، نجد أن ما يحدث في مكان ما يؤثر في الطريقة التي يعيش بها



الناس في المناطق الأخرى كافة، وفي الطريقة التي يأملون أن يعيشوا بها أو يتوقعون أن يعيشوا بها؛ فما من شيء يحدث في جزر منعزلة، أو لا يمكن أن يظل يحدث في جزر منعزلة زمناً طويلاً من دون تأثير ولا تأثر؛ وما من سعادة في مكان ما بريئة من شقاء في مكان آخر. وقد أوجز ميلان كونديرا ذلك عندما قال إن وحدة البشرية التي حققتها العولمة تعني بالأساس أنه «لم يعد هناك مكان للهروب إليه»[١].

أوضح جاك أتالي[٢] أن نصف التجارة العالمية وأكثر من نصف الاستثمار العالمي يفيد منه اثنتان وعشرون دولة يعيش في كنفها ما لا يزيد على ١٤ بالمئة من سكان العالم، بينما تحصل أفقر تسع وأربعين دولة يسكنها ١١ بالمئة من سكان العالم على ما لا يزيد على نصف بالمئة من الناتج العالمي، وهو ما يساوي الدخل الكلي لأكثر ثلاثة رجال ثراءً في العالم، في حين يبقى تسعون بالمئة من الثروة الكلية للكوكب في حوزة ١٪ من سكان الكوكب، وما من ضوابط قادرة على صدّ هذا الاستقطاب الجارف، بل إنه يزداد ولا يبشر بخير.

إن الضغوط من أجل اختراق الحدود وتفكيكها باسم «العولمة» أدّت دورها مع بعض الاستثناءات المتلاشية بسرعة؛ ففي هذا الزمن صارت جميع المجتمعات مفتوحة على أكمل وجه، مادياً وفكرياً، وما عليك إلا أن تجمع هذا الانفتاح الفكري وذاك الانفتاح المادي لتدرك سبب رفض الظلم الذي يصاحب وقوع أي جُرح، أو حرمان نسبي، أو تراخ؛ إنه رفض لظلم ارتُكب، ظلم يصرخ من أجل رفعه، ولكنه في المقام الأول يُلزم الضحايا بالثأر لمظالمهم.

لقد اكتسب «انفتاح» المجتمع اهتماماً جديداً لم يحلم به كارل بوبر الذي سك مصطلح «المجتمع المفتوح»، فمازال هذا الانفتاح يشير إلى مجتمع يقر بصراحة بعدم اكتماله، ومن ثم يحرص بشدة على رعاية إمكاناته التي لم يعرفها بحَدْسه إلى الآن، ناهيك عن إمكاناته التي استكشفها بالفعل؛ لكنه يشير أيضاً إلى مجتمع يعجز عجزاً غير مسبوق عن تقرير مساره بشيء

(١) Milan Kundera, *L'Art du roman* (Paris: Gallimard, 1986)
(٢) Jacques Attali, *La Voie humaine* (Paris: Fayard, 2004)



من اليقين، وعن حماية المسار المختار بمجرد اختياره، فكان «الانفتاح» نتاجاً ثميناً وهشاً لعملية جريئة ومقلقة من توكيد الذات، لكنه في هذا الزمن يرتبط في أغلب الأحيان بقدر محتوم، بسبب الآثار العشوائية غير المتوقعة لما يُسمى «العولمة السلبية»، وهي عولمة انتقائية للتجارة ورأس المال، والمراقبة والمعلومات، والعنف والأسلحة، والجريمة والإرهاب، في إجماع تام على احتقار مبدأ سيادة الأرض، وعدم احترام أية حدود للدولة، فالمجتمع «المفتوح» هو مجتمع مفتوح لضربات «القَدَر».

فإذا كانت فكرة «المجتمع المفتوح» ترمز في أصلها إلى تقرير المصير لمجتمع حر يرعى انفتاحه، فإنها في هذا الزمن تعني تجربة مفزعة لأناس يعانون من التبعية والعجز والبؤس، أناس يواجهون قوى لا يسيطرون عليها ولا يفهمونها تماماً، بل ويُسحقون من جانبها، إنهم أناس يفزعهم عجزهم عن الدفاع عن أنفسهم، وينشغلون تماماً بالإغلاق المحكم لحدودهم، وبأمن الأفراد الذين يعيشون داخلها، مع أن عمليات الإغلاق المحكم لحدودهم وتأمين الحياة داخلها ليس لها تأثير ملموس، ويبدو أنها ستظل على هذا الحال ما دام الكوكب يخضع إلى العولمة السلبية وحدها؛ ففي كوكب تحكمه العولمة السلبية، لا سبيل إلى تحقيق الأمن، ناهيك عن ضمانه، داخل بلد واحد أو في مجموعة منتقاة من البلدان، إذا اعتمدت على وسائلها الخاصة وحدها، ولا سبيل إلى تحقيق الأمن في انفصال عن بقية العالم.

وهكذا لا سبيل إلى تحقيق العدالة ولا ضمانها باعتبارها الشرط الأساسي للسلام الدائم، فانفتاح المجتمعات بفعل العولمة السلبية هو نفسه السبب الرئيس للظلم، ومن ثم فهو بطريقة غير مباشرة السبب الرئيس للصراع والعنف، «فبينما تنعم النخبة التي تعتلي القمم بحرية الانتقال إلى عوالم متخيلة، يسقط الفقراء في مستنقع الجريمة والفوضى»(٣). وأمّا أفعال حكومة الولايات المتحدة وولاياتها التابعة التي تتخفى تحت مسميات «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي»، و«منظمة التجارة العالمية»، فقد جلبت معها «آثاراً جانبية خطيرة»: «القومية، والتعصب الديني، والفاشية،

---

(٣) Arundhati Roy, "L'Empire n'est pas invulnérable," *Manière de Voir*, no. 75 (Juin-Juillet 2004), pp. 63-66.



والإرهاب بالطبع، وهي آثار تتقدم خطوة بخطوة مع تقدم العولمة الليبرالية».

«أسواق بلا حدود»، هي وصفة للظلم، والخلل العالمي الجديد الذي انعكست فيه الصيغة الشهيرة لكارل فون كلاوسفيتس، بحيث صارت السياسة استمراراً للحرب بطرق مختلفة؛ فتحرير السوق الذي يؤدي إلى غياب القانون، والعنف المسلح، يغذي الواحد منهما الآخر، ويعزز الواحد منهما الآخر، ويشعل الواحد منهما الآخر، أو كما قال الحكماء القدماء: «عندما تتحدث الأسلحة تصمت القوانين».

لقد قال دونالد رامسفيلد قبل إرسال القوات العسكرية إلى العراق: «إننا سنكسب الحرب عندما يشعر الأمريكيون بالأمان من جديد»(٤)، وأخذ جورج بوش يردد تلك الرسالة يوماً بعد يوم؛ ولكن إرسال القوات العسكرية إلى العراق زاد من معدلات الخوف من عدم الأمن في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان زيادة غير مسبوقة.

وكما كان متوقَّعاً، لم يكن فقدان الشعور بالأمن هو الخسارة الجانبية الوحيدة للحرب؛ إذْ لقيت الحريات الشخصية والديمقراطية المصير نفسه بسرعة. ولنستشهد هنا بنبوءة تحذيرية لألكسندر هاملتون:

«إن التدمير العنيف للحياة والممتلكات في وقت الحرب، والحذر المستمر الملازم لحالة الخطر المستمر، كل ذلك يجبر الأمم الأكثر ارتباطاً بالحرية على اللجوء، من أجل الهدوء والأمن، إلى مؤسسات لها نزوع نحو تدمير الحقوق السياسية والمدنية، فهي تبدي في نهاية المطاف استعداداً للقبول بحرية أقل من أجل مزيد من الأمان.»(٥) تلك النبوءة تتحقق في هذا الزمن.

فما أن يحل الخوف بالعالم الإنساني، فإنه يكتسب قوته الذاتية الدافعة،

---

(٤) مقتبس من:

Matthew J. Morgan, "The Garrison State Revisited: Civil-military Implications of Terrorism and Security," *Contemporary Politics*, vol. 10, no. 1 (March 2004), pp. 5-19.

(٥) انظر:

Alexandar Hamilton, "The Consequences of Hostilities between States," in: Clinton Rossiter, ed., *The Federalist Papers*, introduction and notes by Charles R Kesler (New York: New American Library, 2003).



ولا يتطلب منطق تطوره اهتماماً يُذكر، وقلما يحتاج لأي استثمار إضافي حتى ينمو وينتشر، بل لا يمكن إيقافه؛ فالخوف من الخطر ليس الطامة الكبرى، بل امتداده وتحوله[٦]، فالحياة الاجتماعية تتغير عندما يعيش الناس خلف الأسوار، ويستأجرون الحُراس، ويقودون سيارات مصفحة، ويحملون الأسلحة، ويحضرون دورات تدريبية في فنون القتال؛ وتكمن المشكلة في أن هذه الاحتياطات تعيد تأكيد الشعور بالخلل، بل إنها تساعد على توليد هذا الشعور.

وهكذا تدفعنا المخاوف إلى القيام بفعل دفاعي، وعند القيام به فإنه يحوّل الخوف إلى وجود مباشر ملموس، فاستجاباتنا هي التي تعيد صياغة الهواجس المخيفة باعتبارها واقعاً يومياً يجسد كلمة الخوف المجرد، فلقد استقر الخوف الآن بالداخل، وهو يتسرب إلى أنشطتنا اليومية المعتادة، وقلما يحتاج إلى مثيرات أخرى من الخارج، فالأفعال التي يولدها يوماً بعد يوم تمده بكل الدافعية والطاقة التي يحتاجها لإعادة توليد نفسه. وربما يكون التوليد الذاتي لفخاخ الخوف والأفعال المنبعثة من الخوف هو أهم الآليات المتنافسة على الاقتراب من النموذج المثالي للآلة الخيالية التي لا تتوقف أبداً ما أن تبدأ حركتها.

ويبدو الأمر كما لو أن مخاوفنا صارت تستمد بقاءها واستمراريتها من داخلها، كما لو أنها تستمد قوتها الدافعة من داخلها، بحيث يمكنها أن تستمر في الازدياد بالاعتماد على مواردها الخاصة وحدها. تلك الكفاية الذاتية الظاهرية هي بالطبع مجرد سراب، كما كان الحال مع غيرها من الآليات العديدة التي تدعي معجزة الحركة الدائمة المستمدة لقوتها الدافعة واستمراريتها من داخلها. وواقع الأمر أن دورة الخوف، ودورة الأفعال التي يُمليها الخوف، لن تدور في سلاسة، ولن تستمر في زيادة سرعتها لولا استمرارها في استمداد طاقتها من الهزات الوجودية.

إن حضور تلك الهزات ليس شيئاً جديداً في حده، فالهزات الوجودية لازمت البشرية عبر تاريخها، ولم توفر البيئات الاجتماعية التي جرت فيها

(٦) David L. Altheide, "Mass Media, Crime, and the Discourse of Fear," *Hedgehog Review*, vol. 5, no. 3 (Fall 2003), pp. 9-25



أنشطة الحياة البشرية حماية أكيدة من ضربات «القَدَر» (وهي تسمى كذلك لتمييزها من الشدائد والمحن التي بوسع البشر اجتنابها، وهذه التسمية لا تهدف إلى توضيح الطبيعة الخاصة لتلك الضربات بِقدْر ما تهدف إلى بيان الاعتراف بعدم قدرة البشر على التنبؤ بها، ناهيك عن منعها أو تحجيمها)؛ فالقدر، وِفق تعريفه، يضرب من دون تحذير، ولا يبالي بما قد يفعله ضحاياه أو بما قد يحجمون عن فعله من أجل الهروب من ضرباته، إن «القدر» يرمز إلى الجهل والعجز البشري، وترجع قوته الرهيبة إلى ما يعتري ضحاياه من ضعف ووهن، «ففي غياب الاطمئنان الوجودي، صِرنا نقنع بالعيش في أمان أو التظاهر بالعيش في أمان»، هكذا قال محررو مجلة **هيدجهوغ ريڤيو** (*Hedgehog Review*) في تقديمهم لعدد خاص عن الخوف[٧].

إن الأرض التي يُفترض أن يقف عليها مستقبلنا هي أرض رخوة بكل تأكيد، تماماً مثل وظائفنا والشركات التي تعرضها، ومثل شُركاء حياتنا وشبكات أصدقائنا، ومثل مكانتنا في المجتمع ككل، وما يصاحبها من احترام للذات وثقة بالنفس. فقد تحوَّلت فكرة «التقدم» إلى واقع مرير وجبريّة متطرفة، بعدما كانت أبرز تجلّيات التفاؤل والأمل الكبير بتحقيق السعادة الدائمة للجميع؛ فصارت ترمز إلى تهديد دائم وحتمي لا يبشّر بالراحة ولا السكينة، بل ينذر بالشدة والمشقّة الدائمتيْن، ويمنع أية لحظة للراحة، مثل لعبة الكراسي الموسيقية التي تؤدي الغفلة اللحظية فيها إلى هزيمة محقّقة واستبعاد نهائي. فلم تعد فكرة «التقدم» توحي بالآمال الكبرى والأحلام الجميلة، بل صارت تشير إلى معاناة من الأرق وكوابيس الخوف من «التخلف عن ركب السائرين»، أو فقدان القطار، أو السقوط من نافذة مرَكَبة تسير بسرعة فائقة.

إننا عاجزون عن خفض السرعة المذهلة التي يسير بها التغيير، بل إننا عاجزون عن استقراء مسار التغيير والسيطرة عليه، ولذا فإننا نركّز على أمور يمكن التأثير فيها، أو نعتقد أنه يمكن التأثير فيها، أو نظنّ أنه يمكن التأثير فيها؛ فنحاول حساب المخاطر التي قد نتعرض لها نحن أو أقرب الناس إلينا وأعزّهم علينا، تلك المخاطر الغامضة التي يخفيها العالَم المبهم ومستقبله


(٧) *Hedgehog Review*, vol. 5, no. 3 (Fall 2003), pp. 5-7.



الغامض، وهكذا ننشغل بتحديد «العلامات السبع للسرطان»، و«الأعراض الخمسة للاكتئاب»، أو ننهمك في طرد الروح الشريرة التي يمثّلها كل من ضغط الدم المرتفع، وزيادة نسبة الكولسترول، والتوتر، والسمنة. إننا نبحث عن أهداف بديلة حتى نُفرّغ فيها فائض الخوف الذي لا يجد منافذ طبيعية، ونجد هذه البدائل المؤقتة في اجتناب التدخين والسمنة والوجبات السريعة والاتصال الجنسي غير الآمن أو التعرض للشمس. وبوسع أهل الاستطاعة أن يحصّنوا أنفسهم من الأخطار الظاهرة والخفية كافة، القائمة والمتوقّعة، المألوفة وغير المألوفة، المتفرقة والمنتشرة في كل مكان، وذلك بحبس أنفسهم وراء الأسوار، ونشر كاميرات مراقبة على مشارف أحيائهم السكنية، واستئجار حُرّاسٍ مسلحين، وقيادة الآليات المصفحة (مثل السيارة متعددة الأغراض المعروفة اختصاراً باسم "SUV")، وارتداء الألبسة المصفحة (مثل الأحذية المزودة بنعال ضخمة)، والتدرب على فنون القتال؛ ولكن «المشكلة»، كما يصفها ديفيد ألثايد: «تكمن في أنّ هذه الأعمال تؤكد شعوراً باضطراب يتركه سلوكنا، وتساعد على تولّد الشعور به»، فكلّ قفل إضافي نضعه على باب الدخول بسبب الشائعات المتوالية عن المجرمين الغرباء الهائجين، وكل تعديل للنظام الغذائي بسبب الحالات المتوالية من «الذعر من الطعام»، يجعل العالم أكثر إثارة للهلع، وقد يزيد الناس تحفزاً للدفاع والاحتراس، وهذا يزيد للأسف من المقدرة التوليدية الذاتية للخوف.

فما أكثر الأموال التي يمكن أن يُدِرَّها الشعور بالخوف وعدم الأمان، فها هو ستيفن جراهام يؤكد أن «شركات الدعاية والإعلان تستغل عن عمد المخاوف المنتشرة من شبح الإرهاب من أجل زيادة مبيعاتها من المركبات المصفحة متعددة الأغراض المربحة للغاية والمعروفة باسم "SUV"»[٨]. إن تلك الوحوش الملتهمة للبنزين تسمى كذباً وتضليلاً «المركبات الرياضية متعددة الأغراض»، وقد حققت ٤٥ في المئة من مبيعات السيارات في الولايات المتحدة، ودخلت الحياة الحَضَرية باعتبارها «أغلفة دفاعية».

(٨) Stephen Graham, "Postmodern City: Towards an Urban Geopolitics," *City*, vol. 8, no. 2 (2004), pp. 165-196.



إن المركبة المصفحّة تدلّ على الأمان، مثل المساكن المحصّنة التي تُقاد فيها، وهي تظهر في الإعلانات باعتبارها من الحياة الحَضَرية الخارجية المتقلّبة والمحفوفة بالمخاطر، ويبدو أن هذه المركبة تخفّف من حدة الخوف الذي تشعر به الطبقات المتوسطة الحَضَرية عندما تتنقل في مدينة «أرض الوطن»، أو عندما تقف في إشارات المرور وأوقات الزحام.

إن رأس مال الخوف مثل الأموال السائلة الجاهزة للاستثمار في أي شيء، يمكن أن يحقّق أي ربح، سواء أكان تجاريّاً أو سياسيّاً، فالسلامة الشخصية صارت منفذ بيع رئيس، بل وربما منفذ البيع الرئيس لكل استراتيجيات التسويق، واختُزِل «القانون والنظام» على نطاق واسع في الوعد بتأمين السلامة الشخصية، وصار منفذ بيع رئيس، بل وربما منفذ البيع الرئيس في الخطابات السياسية والحملات الانتخابية، وصار عرض الأخطار المهدّدة للسلامة الشخصية ميزة رئيسة، بل وربما الميزة الرئيسة في حروب تصنيف جودة وسائل الإعلام وترتيبها (مما يزيد من نجاحات تسويق رأس مال الخوف والاستخدامات السياسية له). ويرى راي سوريت أن العالم كما نراه على شاشة التلفزيون، يشبه «المواطنين/القطيع» الذين تجري حمايتهم من «المجرمين/الذئاب» بفضل «كلاب القطيع/الشرطة»[٩].

ربما يكون انفصال أفعال الخوف عن الهزات الوجودية هو أبرز سمة تميز الصور الراهنة للمخاوف التي كانت مألوفة في كافة الأنماط الحياتية الماضية للوجود الإنساني، وهذا يعني إزاحة الخوف من نسيج الوضع الإنساني الذي يولد فيه «القدر» إلى أمور حياتية منفصلة في أغلبها عن السبب الحقيقي للقلق؛ فمهما بُذل من جهد ليس من المتوقع أن يُحيِّد هذا الجهد سبب القلق أو أن يمنعه، بل يعجز عن تخفيف القلق مهما بلغ من جدية وبراعة، ولهذا السبب تدور الدائرة المفرغة للخوف والأفعال المنبعثة من الخوف من دون أن تفقد شيئاً من قوتها الدافعة، ولكن أيضاً من دون أن تقترب من هدفها.

ولنعبر هنا صراحةً عما كنا نعبر عنه ضمناً؛ فالدائرة المفرغة التي

---

(٩) Ray Surette, Media, *Crime and Criminal Justice: Images, Realities, and Policies* (Pacific Grove, CA: Brooks/Cole Publishing Co., 1992), p. 43.



نتحدث عنها أُزيحت/ تحولت من مجال الأمان (الثقة بالنفس والطمأنينة أو غيابهما) إلى ساحة السلامة (الحماية من التهديدات التي تمس الفرد وممتلكاته أو التعرض لتلك التهديدات).

فأمّا الساحة الأولى فإنها تُجرّد يوماً بعد يوم من الحماية المؤسسية التي تدعمها الدولة وتعززها، ومن ثم فقد صارت عُرضة لتقلبات السوق، وتحوّلت بذلك إلى ملعب للقوى العولمية البعيدة من نطاق السيطرة السياسية، ومن قدرة المتضررين على الاستجابة الكافية لها، ناهيك عن المقاومة الفعالة لضرباتها؛ فسياسات الضمان الاجتماعي ضد المصائب الفردية في إطار ما عرفناه جميعاً باسم دولة (الرفاه) الاجتماعية أخذت تتراجع كُلياً أو جزئياً، وتتقلص إلى ما دون المستوى الذي يمكّنها من تحقيق الشعور بالأمن والمحافظة عليه، وكذلك تحقيق الثقة بالنفس لدى الأفراد والمحافظة عليها. وأما ما تبقى من المؤسسات القائمة التي تجسد الوعد الأصلي، فلم تعد تبعث على الأمل، ولا الثقة، بأنها ستنجو من جولات التعجيز الجديد الوشيك.

فمع التفكيك المتزايد للدفاعات التي شيدتها الدولة وحمتها من الهزات الوجودية، ومع التعجيز المتزايد لكيانات الدفاع الجَمْعي، مثل الاتحادات العمالية وغيرها من وسائل التفاوض الجمعي، بسبب الضغوط الناجمة عن منافسة السوق التي تقوّض تماسك الضعفاء، يصبح الفرد هو المسؤول وحده عن البحث عن حلول فردية لمشكلات اجتماعية وإيجاد هذه الحلول وتطبيقها؛ وهو وحده المسؤول عن تجربة كل ذلك من خلال أفعال فردية منفردة، وهو يفعل كل ذلك بأدوات وموارد غير كافية بكل وضوح.

إن الرسائل الموجهة من مواقع السلطة السياسية إلى القادرين والعاجزين على السواء تحض على «مزيد من المرونة» باعتبارها العلاج الوحيد لعدم الأمن الأليم، وهي بذلك ترسم أُفقاً ينذر بمزيد من اللايقين، وبمزيد من خصخصة المشكلات، وبمزيد من الشعور بالوحدة والعجز؛ إنها تعوق إمكانية الأمن الوجودي الذي يقوم على الأسس الجمعية، ولا تحض على أفعال التضامن، بل تحث على الاهتمام بالبقاء الفردي وفق مبدأ «نفسي نفسي»، في عالم بلغ من التشظي والتشرذم منتهاه حتى صار شديد التقلب وسريع التغير.



إن انسحاب الدولة من المهمة التي استمدت منها شرعيتها في معظم القرن العشرين يثير من جديد قضية الشرعية، فلا يمكن في هذا الزمن بناء إجماع جديد للمواطنة («الوطنية الدستورية» بالمعنى الذي حدده يورجن هابرماس) بالطريقة التي اعتاد أن يُبنى بها منذ عهد قريب، أي عبر ضمان الحماية الدستورية ضد تقلبات السوق المعروفة بتدمير المكانات الاجتماعية وتقويض حقوق الاحترام الاجتماعي والكرامة الشخصية؛ فسلامة الكيان السياسي في أكثر صوره شيوعاً (الأمة/الدولة) صارت في موقف عصيب، وثمة حاجة ملحة إلى شرعية بديلة.

فلا غرابة أن البحث في هذا الزمن عن شرعية بديلة وصيغة سياسية مختلفة لفكرة المواطنة يدور حول وعد الدولة بحماية مواطنيها من الأخطار التي تهدد سلامتهم الشخصية، وهنا يتوارى شبح الامتهان الاجتماعي الذي أقسمت الدولة الاجتماعية أن تحمي مواطنيها منه في الصيغة السياسية المعروفة باسم «دولة السلامة الشخصية»، ليحل محله تهديدات شخص مدمن للاستغلال الجنسي للأطفال، أو تهديدات سفاح، أو شحاذ لحوح، أو سارق، أو مُلاحق متطفل، أو صانع للمواد السامة، أو إرهابي؛ أو كل هذه التهديدات مجتمعة في صورة مهاجر غير شرعي تتعهد الدولة الحديثة في هذا الزمن بأن تحمي رعاياها منه.

في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٤، أذاعت قناة بي بي سي ٢ سلسلة وثائقية تحت عنوان «سلطة الكوابيس: نشأة سياسة الخوف»[(١٠)]، وكان آدم كيرتس هو كاتبها ومخرجها، وهو أحد أعظم مخرجي البرامج التليفزيونية الجادة في بريطانيا، وأوضح كيرتس أن الإرهاب العولمي هو بلا شك خطر واقعي للغاية يُعاد إنتاجه باستمرار داخل «أرض مهجورة» في البرية العولمية، لكن جزءاً كبيراً من تهديده المعلن من الجهات الرسمية «إنما هو وهمٌ يبالغ فيه الساسة ويضخمونه، إنه وهمٌ مظلم انتشر من دون تمحيص عبر حكومات العالم والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام الدولية». وليس من الصعب تتبع الأسباب التي أدت إلى الانتشار السريع الكبير لنجاح ذلك الوهم، «ففي عصر فقدت فيه الأفكار الكبرى مصداقيتها، يصير الخوف من

(١٠) Andy Beckett, "The Making of the Terror Myth," *Guardian*, G2, 15/10/2004, pp. 2-3.



شبح العدو هو كل ما تبقى للساسة حتى يحافظوا على سلطتهم».

فما أكثر دلائل التحول الكامن في تأسيس الشرعية والانتقال إلى الدولة الراعية للسلامة الشخصية، وهي دلائل يمكن تحديدها جيداً قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، حتى وإن كان الساسة قد احتاجوا فيما يبدو إلى إعادة إنتاج صدمة الأبراج المتساقطة في مانهاتن بالتصوير البطيء لشهور متتابعة على ملايين الشاشات التليفزيونية حتى يتمكن الناس من فهم تلك الأخبار تدريجياً واستيعابها، وحتى يتمكن الساسة من استغلال القلق الوجودي في خدمة الديباجات السياسية الجديدة. فالمعركة الرئاسية بين جاك شيراك وليونيل جوسبان في فرنسا تدنت إلى مستوى المزاد العلني، إذ تسابق الزعيمان المتنافسان على المزايدة في الوعود بمزيد من الصرامة في الحرب ضد الجريمة، وبمزيد من تشريعات أكثر صرامة وقسوة، وعقوبات أكثر براعةً وإبداعاً للأحداث أو البالغين الخارجين عن القانون، و«الغرباء في عقر الدار». وعندما استخدم جورج بوش الصرامة في «الحرب على الإرهاب» في معركته لصد التحدي الذي يمثله منافسه، وعندما حاول الزعيم البريطاني للمعارضة أن يثير قلق حكومة «العمل الجديد» بصب القلق الوجودي الواسع الناجم عن تحرير أسواق العمل على التهديدات التي تمثلها جماعات الغجر المتنقلة والمهاجرين المشردين، ساعتها كانت بذور الخوف التي بذراها قد تلقتها أرض جاهزة تماماً لإنباتها.

فليس من قبيل المصادفة أن ظهرت أشد أشكال «الذعر الأمني»، وأشد التحذيرات من تصاعد معدلات الجريمة، وصاحب ذلك تدابير حكومية صارمة مستعرضة للقوة، واتضح ذلك، على سبيل المثال، في ازدياد سريع لأعداد المساجين («الدولة السجانة» حلت محل الدولة الاجتماعية»)[١١]، وذلك منذ عقد الستينيات من القرن العشرين في البلدان الأقل تقدماً من حيث الخدمات الاجتماعية (مثل: أسبانيا، والبرتغال، واليونان)، وفي البلدان التي انخفضت فيها الخدمات الاجتماعية انخفاضاً حاداً (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى). وليس هناك دراسة حتى عام ٢٠٠٠

---

(١١) انظر:

Hugues Lagrange, *Demandes de sécurité: France, Europe, Etats-Unis* (Paris: Seuil, 2003).



توضح علاقة طردية مهمة بين صرامة السياسة العقابية ومعدلات الجريمة، وإن كانت أغلب الدراسات قد اكتشفت علاقة عكسية قوية بين «التركيز على السجون» من جهة، و«معدل الخدمات الاجتماعية المستقلة عن السوق» و«النسبة المئوية المخصصة لتلك الخدمات من الناتج المحلي الكلي» من جهة أخرى.

خلاصة القول إن التركيز الجديد على الجريمة وعلى الأخطار المهددة لسلامة أجساد الأفراد وممتلكاتهم أوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً «بحالة من فقدان الاستقرار»، وأنه يتبع بدقة وتيرة التحرر الاقتصادي من القيود، ووتيرة صعود المسؤولية الذاتية الفردية وتراجع التكافل الاجتماعي.

يعلق آدم كيرتس على الانشغال المتزايد بالسلامة الشخصية للجسد قائلاً: «لا توجد وحوش مرعبة جديدة، بل يوجد استمرار لداء الخوف». فالخوف موجود، وهو يتسرب إلى الوجود الإنساني اليومي بينما يتوغل الاقتصاد الحر في أساساته، وتتداعى الحصون الدفاعية للمجتمع المدني؛ فالخوف موجود، ويبدو أن وفْرَته لا تنتهي، بل هناك حرص على زيادتها من أجل إعادة بناء رأس المال السياسي المستنزف، كما أن الاعتماد على هذه الوفرة هو إغراء يصعب على كثير من الساسة مقاومته. واقع الأمر أن استغلال رأس مال الخوف أمر ثابت تماماً، بل هو تقليد يعود إلى السنوات الأولى للهجوم الليبرالي الجديد على الدولة الاجتماعية.

قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بزمن طويل، ظهر هذا الإغراء وجرى اختباره واغتنام فوائده الكثيرة؛ ففي دراسة جاءت تحت عنوان بليغ دقيق (**الإرهابي، صديق سلطة الدولة**)[١٢]، يكشف فيكتور جروتوفيتش عن الطرق التي استغلت بها حكومة جمهورية ألمانيا الفيدرالية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين الانتهاكات الإرهابية التي ارتكبتها جماعة الجيش الأحمر، ففي عام ١٩٧٦، كانت نسبة المواطنين الألمان

---

(١٢) انظر:

Victor Grotowicz, *Terrorism in Western Europe: In the Name of the Nation and the Good Cause* (Warsaw: PWN, 2000).



الذين كانوا يعتبرون السلامة الشخصية قضية سياسية كبرى لا تتجاوز سبعة بالمئة، لكن بعد ذلك بعامين كانت أغلبية معتبرة من الألمان تنظر إلى السلامة الشخصية باعتبارها أهم من مكافحة البطالة والتضخم؛ فعلى مدار عامين، شاهدت الأمة الألمانية على شاشات التليفزيون اللقطات التي تصور مآثر قوات الانتشار السريع والجهات الأمنية السرية، وأنصتت إلى المزايدات الجريئة للساسة، وما يعدون به من إجراءات أكثر صرامة في الحرب الشاملة ضد الإرهابيين. كما وجد فيكتور جروتوفيتش أن الروح الليبرالية التي لازمت الدستور الألماني بتأكيدها الأصيل على الحريات الفردية حل محلها خلسة سلطوية الدولة البغيضة، وأن هلموت شميت أعلن عن شكره للمحامين لامتناعهم عن اختبار مدى التزام قرارات البرلمان الجديدة بالقانون الدستوري، وأن التشريع الجديد كان في صالح الإرهابيين، فهو يعزز من ظهورهم العام، ومكانتهم بطريقة غير مباشرة، بما يفوق الحدود التي يمكن أن نتصور أنه باستطاعتهم الوصول إليها بمفردهم. واقع الأمر، ووِفق ما توصل إليه الباحثون، تزيد ردود الفعل العنيفة لقوى القانون والنظام من شعبية الإرهابيين بشكل كبير؛ وعليه، فإن الوظيفة الواضحة للسياسات الجديدة الصارمة في ظاهرها (القضاء على التهديد الإرهابي) هي، في واقع الأمر، وظيفة ثانوية لوظيفتها المستترة، إنها محاولة لتحويل أسس سلطة الدولة من مجال ليس بوسعها، وليس من شأنها، أن تسيطر عليه سيطرة فعالة، إلى مجال آخر يمكن فيه استعراض سلطتها وعزمها على الفعل استعراضاً مهيباً، وإلى التصفيق والاستحسان العام الإجماعي تقريباً. فأكثر نتائج الحملة ضد الإرهاب وضوحاً تتمثل في زيادة سريعة في معدل الخوف الذي يتسرب إلى المجتمع بأسره. وأما الإرهابيون، باعتبارهم الهدف المعلن للحملة، فقد اقتربوا من هدفهم، وهو تقويض القيم الداعمة للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما يفوق ما كان يمكنهم أن يحلموا به، بل إن انهيار جماعة الجيش الأحمر، واختفاءها من الحياة الألمانية، لم يكن نتيجة للأفعال البوليسية القمعية، بل بسبب الظروف الاجتماعية المتغيرة التي لم تعد أرضاً خصبة لممارسات الإرهابيين ورؤاهم للعالم.

وهذا الأمر ينطبق تماماً على القصة المحزنة للإرهاب في أيرلندا، فقد استمد هذا الإرهاب بقاءه وتأييده المتزايدين من الاستجابة العسكرية العنيفة التي أبداها البريطانيون، ويمكن أن نعزو الانهيار النهائي لهذا الإرهاب إلى



المعجزة الاقتصادية الإيرلندية، وإلى ظاهرة على شاكلة «تآكل المعدن»، لا إلى أي شيء آخر فعله الجيش البريطاني أو كان قادراً على فعله.

لم يتغير هذا الوضع كثيراً إلى الآن، فأحدث تجربة توضح أن القاعدة الراسخة تؤكد الفشل الذريع، بل والأثر المكسي الواضح، للعمل العسكري ضد الأشكال الحديثة للإرهاب، «فرغم ما يُسمى باسم الحرب على الإرهاب.. . يبدو أن تنظيم القاعدة قد أصبح أكثر فاعلية عما كان عليه قبل عامين من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»[١٣]. بل إن آدم كيرتس يذهب إلى أن تنظيم القاعدة يصعب تصور وجوده إلا باعتباره فكرة غامضة وفضفاضة تتعلق «بتطهير عالم فاسد عن طريق العنف الديني»، بل ولم تكن مُسماة «حتى عام ٢٠٠١، عندما قررت الحكومة الأمريكية محاكمة بن لادن غيابياً، واضطرت إلى استخدام قوانين مكافحة العصابات التي تطلبت وجود تنظيم إجرامي مُسمى».

وعلى ضوء طبيعة الإرهاب المعاصر، يتضح أن فكرة شن «الحرب على الإرهاب» إنما تنطوي على «تناقض لفظي»؛ فالأسلحة الحديثة التي ابتكرها الإنسان وطورها في عصر الإغارة على الأراضي وغزوها لا تصلح تماماً لتحديد الأهداف المعروفة بتغيير مواقعها، وبقدرتها الدائمة على المراوغة، وبعدم تقيدها بالمكان، ولا لتحديد جماعات محدودة أو أفراد يسافرون بخفة ويختفون من مكان الهجوم بسرعة وهدوء مثلما وصلوا من دون أثر يُذكر، ناهيك عن قصف تلك الأهداف والجماعات والأفراد وتدميرهم. فاستعمال الأسلحة الحديثة التي تمتلكها المؤسسة العسكرية لن يجدي في التعامل مع الأعمال الإرهابية، وسيكون مثل حلق الذقن بالفأس، وسيغلب عليه الارتباك والتشوش، وينتقل أثره السلبي إلى مجال أوسع من المجال المتضرر من الأعمال الإرهابية، ويتسبب في مزيد من «الخسائر التابعة»، ومزيد من «الأضرار التابعة»، ومزيد من الإرهاب بما يفوق ما يمكن أن يحققه الإرهابيون بمفردهم وبأسلحتهم (واقع الأمر أن «الحرب على الإرهاب» التي أعلنت بعد الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي أسفرت عن وقوع «ضحايا تابعين» بين الأبرياء تفوق ضحايا الأعمال الإرهابية التي استدعت

(١٣) Michael Meacher, "Playing Bin Laden's Game," *Guardian*, 11/5/2004, p. 21.



التعامل معها). وهذا الوضع، بكل تأكيد، جزء أساسي من مخطط الإرهابيين والمصدر الرئيس لقوتهم التي تفوق قوة أعدادهم وأسلحتهم بكثير.

فالإرهابيون، على العكس من أعدائهم المعلنين، لا يشعرون أنهم مقيدون بالموارد المحدودة التي يملكونها، فعندما يضعون مخططاتهم الاستراتيجية والتكتيكية، يمكنهم أن يفيدوا من ردود أفعال العدو المتوقعة وشبه المؤكدة التي ستضخم إلى حد كبير التأثير المستهدف من أعمالهم الوحشية؛ فإذا كان الإرهابيون يستهدفون نشر الرعب بين أهل العدو، فإن جيش العدو وشرطته سيحرصان على تحقيق هذا الغرض بما يفوق قدرات الإرهابيين أنفسهم.

ولا يسعني هنا إلا أن أستشهد بميشال ميشر، فيبدو أننا «نلعب لعبة بن لادن» في الغالب، ومن شبه المؤكد أننا نلعبها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وهذه سياسة تمثل خطأً قاتلاً، كما يؤكد ميشال ميشر عن حق. وهنا يتهم ميشال ميشر الحكومات المشاركة في «الحرب على الإرهاب» قائلاً عنها إنها:

غير مؤهلة لأن تتدبر أسباب الكراهية: لِمَ يبدي عشرات من الشباب استعدادهم لتفجير أنفسهم؟ ولِمَ يبدي تسعون من الشباب المتعلمين تعليماً عالياً استعداداً لتدمير أنفسهم وآلاف غيرهم في اختطاف الطائرات في أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؟ ولِمَ تزداد المقاومة في العراق على الرغم من إمكانية قتل المتمردين؟

بيد أن الحكومات لا تتدبر، بل تفعل (وبكل الاحتمالات، فإن بعض الدول، لاسيما الولايات المتحدة، تعتزم الاستمرار في اتّباع الأسلوب نفسه، ويتضح ذلك بجلاء في تعيين جون بولتون ممثلاً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، وهو الذي قال إنه «لا يوجد شيء اسمه الأمم المتحدة»). وهنا يقول موريس درون: «قبل شن الحرب على العراق، كان للحكومة الأمريكية أربعة عملاء فقط، وكان جميعهم عملاء مزدوجين»[(١٤)]، وبدأ

---

(١٤) انظر:

Maurice Druon, "Les Stratégies aveugles," *Le Figaro*, 18/11/2004, p. 13.



الأمريكيون الحرب واثقين بأنه سيجري «الترحيب بالقوات الأمريكية، وسيُرحَّب بها باعتبارها قوات التحرير، بالأحضان والأزهار»، ولكن، كما يؤكد ميشال ميشر، «قُتل أكثر من عشرة آلاف من المدنيين، وأصيب عشرون ألفاً، ووقعت خسائر عسكرية عراقية تفوق ذلك، وازدادت تلك الخسائر عاماً بعد عام بسبب الإخفاق في تقديم الخدمات العامة الأساسية، وبسبب البطالة المنتشرة، وغِلظة القوات العسكرية الأمريكية». وعليه، فإن التدبر من دون فعل سيكون عاجزاً لا محالة، وأمّا الفعل من دون تدبر فهو عاجز أيضاً، وهذا يتصدر أسباب الزيادة الكبيرة في معدل الفساد الأخلاقي والمعاناة الإنسانية.

لن تتزحزح القوى الإرهابية تحت هذه الضربات وأخواتها، بل العكس هو الصحيح، فهي تستمد قوتها وتجددها من ارتباك عدوها وإسرافه الشديد. ولا يقتصر وضوح الإسراف على العمليات الواضحة المستهدفة لمكافحة الإرهاب وحدها، بل يتضح الإسراف أيضاً في الإنذارات والتحذيرات التي يوجهها تحالف مكافحة الإرهاب إلى مواطنيه، وهكذا «تتعطل رحلات طيران كثيرة، ويتضح في نهاية الأمر أنها كانت لا تواجه تهديداً فعلياً... وتأخذ الدبابات والقوات مواقعها خارج مطار هيثرو، مع أنها تنسحب في نهاية المطاف من دون أن تجد شيئاً»[(١٥)]. ولنا في «مصنع الريسين» خير مثال، فقد أُعلن عن اكتشافه في ضجة عامة، وعلى الفور «نُفخت الأبواق»، وقيل إنه «دليل قوي على التهديد الإرهابي المستمر»، لكن، في نهاية المطاف، لم يستطع مصنع مكافحة الجراثيم في «بورتون دون» أن يثبت وجود أية مادة من الريسين السام في الشقة التي قيل إنها قاعدة إرهابية مهمة». وها هو دانكان كامبل يحضر محاكمات «متآمري الريسين»[(١٦)]، ويؤكد أن الوثيقة الوحيدة التي استندت إليها القضية ثبت في مرحلة مبكرة أنها «نسخة طبق الأصل من صفحات على موقع الإنترنت في بالو ألتو، كاليفورنيا»، وتعذر العثور على صلة بكابول والقاعدة، واضطر الادعاء إلى إسقاط التهمة؛ بيد أن ذلك لم

---

(١٥) انظر:

Deborah Orr, "A Relentless Diet of False Alarms and Terror Hype," *Independent*, 3/2/2004, p. 33.

(١٦) انظر:

Duncan Campell, "The Ricin Ring That Never Was," *Guardian*, 14/4/2005.



يمنع وزير الداخلية آنذاك، ديفيد بلانكيت، من أن يصرّح، بعد أسبوعين، بأن «القاعدة والشبكة الدولية، كما ستوضح المحاكم خلال الأشهر القادمة، إنما هي على أعتاب البلاد، وتهدد حياتنا». وأما وزير الداخلية الأمريكي، كولن باول، فقد استخدم «إنذار ريسين لندن» باعتباره دليلاً على أن «العراق وأسامة بن لادن يدعمان خلايا سموم إرهابية ويوجهونها عبر أوروبا». ومع أنه قُبض على خمسمئة شخص في ظل قوانين الإرهاب الجديدة حتى بداية شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠٤، لم توجد إدانة إلا بحق اثنين فقط.

وتوضح ديبورا أور، على ضوء كل تلك الحماقات، أن الافتراض بأهمية المصالح التجارية القوية في إثارة الذعر الإرهابي لا بد أن يحظى على الأقل ببعض المصداقية. وما أكثر الشواهد التي تؤكد صحة هذا الافتراض؛ فثمة مؤشرات بأن «الحرب على الإرهاب» زادت إلى حد كبير من انتشار عالمي لتجارة الأسلحة الخفيفة بدلاً من محاربتها (ويؤكد تقرير مشترك لمنظمة العفو الدولية وأوكسفام أن الأسلحة الخفيفة هي «الأسلحة الحقيقية للدمار الشامل»، فهي تقتل نصف مليون شخص كل عام)[١٧]، وما أكثر الشواهد على الأرباح التي يجنيها المنتجون والتجار الأمريكيون «لأسلحة الدفاع عن النفس» من المخاوف التي يغذيها (ويشعلها) شيوع تلك الأسلحة وظهورها الواضح. وهكذا، فإن الخوف نفسه يمثل المادة الخام والمنتج الرئيس للحرب على الإرهابيين المتهمين بنشر بذور الخوف.

أفرزت تلك الحرب منتجاً آخر واضحاً للغاية، وهو يتمثل في القيود الواسعة المفروضة على الحريات الشخصية، وبعض هذه القيود لم نسمع بها منذ عهد «الماجنا كارتا»؛ فها هو كونر جيرتي، أستاذ قانون حقوق الإنسان في كلية لندن للاقتصاد، يسرد قائمة بالقوانين السالبة للحريات الإنسانية التي جرى تمريرها في بريطانيا ضمن «تشريع مكافحة الإرهاب»[١٨]، وهو يشاطر كثيراً من النقاد قلقهم، ويرى أننا لسنا على يقين إذا ما كانت «حرياتنا

---

(١٧) انظر:

Owen Bowcott and Richard Norton-Taylor, "War on Terror Fuels Small Arms Trade," *Guardian*, 10/10/2003, p. 19.

(١٨) انظر:

Conor Gearty, "Cry freedom," *Guardian*, G2, 3/12/2004, p. 9.



المدنية ستظل كما هي عندما نبغي توريثها لأبنائنا»، فالقضاء البريطاني امتثل إلى السياسة الحكومية التي ترى أنه «لا بديل للقمع»، ويستنتج كونر جيرتي أن «المثاليين الليبراليين وحدهم» والسُّذج ـ الذين تغرهم الأماني ـ ربما «يأملون بأن يقود القضاء المجتمع» في الدفاع عن الحريات المدنية في «زمن الأزمة».

لقد سمعنا حكايات عن أعمال مروعة داخل «جوانتنامو» أو «سجن أبي غريب» المنعزلين عن الزائرين، بل وعن أي قانون قومي أو دولي، وسمعنا حكايات عن الانحطاط التدريجي المتواصل إلى دركات اللاإنسانية التي وصل إليها المنتهكون للقانون أو المشرفون على غيابه، وتلك الحكايات نشرتها الصحافة على نطاق واسع يغنينا عن تكرارها هنا. بيد أن ما لا نتدبره كما ينبغي، وما لا نسمعه إلا نادراً، هو أن الأشباح التي تظهر في تلك الأماكن النائية ربما لا تعدو أن تكون أنواعاً متطرفة وراديكالية وعنيفة ووحشية وطائشة للغاية من أسرة أكبر للأرواح التي تسكن السندرات والأقبية في بيوتنا هنا، في العالم الذي لا يؤمن فيه سوى فئة محدودة بأن تغيير حياة الآخرين أمر يعنيهم، في عالم يُترك فيه كل فرد إلى حاله، ويكون فيه أغلب الأفراد أدواتٍ لتحقيق النجاح الفردي.

ربما تكون حياة الوحدة التي يعيشها هؤلاء الأفراد سعيدة وحيوية على الأرجح، لكن تحيط بها المخاوف والمخاطر؛ ففي هذا العالم، لم تبقَ صخور صلبة يمكن للأفراد المناضلين أن يبنوا عليها آمال الخلاص، ولا صخور يمكن أن يقفوا عليها حال فشلهم؛ فالروابط الإنسانية فضفاضة تماماً، ولهذا السبب نفسه لا يمكن الوثوق بها بتاتاً، كما أن التكافل يصعب ممارسته لأن فوائده، بل وفضائله، يصعب فهمها.

إن الفردية الجديدة، وانهيار الروابط الإنسانية، وأفول التكافل، كل ذلك نُقش على أحد وجهي العملة، وأما الوجه الآخر فيُظهر المعالم الضبابية «للعولمة السلبية». فالعولمة في صورتها الحالية، السلبية تماماً، عملية طُفيلية ومُفترسة تتغذى على سلطة تمتصها من دماء الأمم/ الدول ورعاياها. وهنا يحضرني مقولة جاك أتالي عندما أكد أن الأمم التي انتظمت في صورة الدول «فقدت تأثيرها في الاتجاه العام للأمور، وتخلت في أثناء العولمة عن جميع



السبل التي ستحتاجها لتحديد مصيرها ومقاومة الأشكال المتعددة التي ربما تتخذها مخاوفها».

لم يعد المجتمع في حماية الدولة، أو على الأقل من غير المحتمل الثقة في حمايتها المعروضة، فصار المجتمع الآن عُرضة لجشع قوى جامحة، ولم يعد يأمل باستعادة الحماية والتحكم فيها، ولا ينوي ذلك، ولذا فإن حكومات الدول التي تسعى جاهدة للنجاة من العواصف الراهنة تتعثر من حملة إدارة أزمة معينة، ومن إجراءات طارئة معينة إلى حملات وإجراءات أخرى، فلا تحلم بأي شيء سوى البقاء في السلطة بعد الدورة الانتخابية القادمة، من دون برامج وطموحات بعيدة النظر، ناهيك عن رؤية لحل جذري للمشكلات المتكررة التي تواجهها الأمة. فما دامت الأمم/ الدول «مفتوحة»، ومجرَّدة من دفاعاتها إلى حد كبير، فإنها تفقد سلطتها التي تتبخر في فضاء عولمي، وتنتقل فطنتها وبراعتها السياسية إلى «سياسة الحياة» الشخصية. فما بقي من سلطة/سياسة الدولة وأجهزتها يضمحل تدريجياً بحيث لا يتجاوز دور نقطة الشرطة المحلية، ويصعب أن تكون تلك الدولة المختزلة سوى دولة الحفاظ على السلامة الشخصية.

يزداد انجراف السياسة والسلطة في اتجاهين متعاكسين بعدما تسرّبا من مجتمع أُجبر على الانفتاح بسبب الضغوط التي تمارسها قوى العولمة؛ فتوحيد السلطة والسياسة هو المشكلة، وربما يكون المهمة الصعبة التي ستواجه القرن الحادي والعشرين باعتبارها التحدي الأكبر؛ فجمع شمل الزوجين المنفصلين تحت سقف الأمة/الدولة ربما يكون أقل الاستجابات الممكنة الواعدة لمواجهة ذلك التحدي.

ففي كوكب يخضع لعولمة سلبية، تتسم أبرز المشكلات الأساسية ـ أي المشكلات الكبرى التي تتوقف عليها معالجة كافة المشكلات الأخرى ـ بأنها عولمية؛ ولكونها عولمية، فإنها لا تسمح بحلول محلية، فما من حلول محلية لمشكلات تصدر عن العولمة وتُحييها العولمة، فلا يمكن جمع شمل السلطة والسياسة إلا على المستوى العالمي. وقد أوجز ذلك بنيامين باربر عندما قال: «ما من طفل أمريكي يمكنه أن يشعر بالأمان في فراشه إذا لم يكن الأطفال في كراتشي أو بغداد يشعرون بالأمن في فراشهم، فلن يفاخر



الأوروبيون طويلاً بحرياتهم إذا ظل أناس آخرون في أجزاء أخرى من العالم يعانون الحرمان والامتهان»[19]. فلا يمكن ضمان الديمقراطية ولا الحرية ضماناً حقيقياً كاملاً في دولة واحدة، ولا في مجموعة من الدول، فدفاعهم في عالم يعاني من الظلم، ويسكنه بلايين البشر المحرومين من الكرامة الإنسانية، سيفسد حتماً القيم المدافعة عن الديمقراطية والحرية؛ فإمّا أن نضمن مستقبل الديمقراطية والحرية على نطاق الكوكب بأسره، أو لا نضمنه نهائياً.

ربما يكون الخوف هو أبشع العفاريت المخيفة التي تسكن المجتمعات المفتوحة في زماننا، ولكن انعدام أمن الحاضر وعدم ضمان المستقبل يولّدان أبشع مخاوفنا وأشدها؛ ففقدان الأمان في الحاضر وعدم ضمان المستقبل يصدران بدورهما عن شعور بالعجز، ويبدو أننا لم نعد نسيطر على مجرى الأمور، سواء على المستوى الفردي أو الجمعي. والأدهى أننا نحتاج إلى الأدوات التي تعين السياسة على الارتقاء إلى المستوى الذي استقرت فيه السلطة، ومن ثم تمكيننا من استعادة السيطرة على القوى التي تشكل وضعنا المشترك، وتحديد نطاق مسؤولياتنا وحدود حريتنا في الاختيار، تلك السيطرة التي تفلت من أيدينا أو سقطت منها، فشبح الخوف لن يُطرد حتى نعثر على تلك الأدوات (أو لنكن أكثر دقة، حتى نُشكّل تلك الأدوات).

---

(١٩) انظر:

Benjamin R. Barber in Conversation with Artur Domoslawski, *Gazeta Wyborcza* (24-26 December 2004), pp. 19-20.



الفصل الثاني

حركة الإنسانية الدائبة

قبل قرن من الزمان، قالت روزا لوكسمبورج: «مع أن الرأسمالية تحتاج إلى منظومة اجتماعية غير رأسمالية لتكون بيئة لها تشهد تطورها، فإنها تتقدم بالتهام البيئة نفسها التي يمكنها وحدها أن تضمن وجودها»(١)، فالمنظومات غير الرأسمالية تمثل تربة خصبة للرأسمالية، وهذا يعني أن رأس المال يتغذّى على أطلال تلك المنظومات، ومع أن هذه البيئة غير الرأسمالية ضرورية من أجل التراكم، فإن التراكم يتقدم على حساب هذه البيئة عبر التهامها بأكملها.

هذا هو التناقض الكامن في الرأسمالية، وموتها على المدى البعيد؛ فالرأسمالية مثل حيّة تتغذّى على ذيلها. وإذا استخدمنا مصطلحات جديدة لم تعلمها روزا لوكسمبورج، لربما نقول إن الزمن الذي تتقلص فيه المسافة بين الذيل والمعدة بسرعة، والاختلاف بين «الآكل» و«المأكول» أصبح أقل وضوحاً من ذي قبل؛ فالرأسمالية تستمد الطاقة التي تهبها الحياة من «تجريد الشركات من أصولها»، وهي ممارسة كشفتها في الفترة الأخيرة العملية الشائعة المعروفة باسم «الاندماج المعادي»، وهي ممارسة تحتاج إلى أصول جديدة دوماً حتى يمكن تجريدها، ولكن، عاجلاً أم آجلاً، وما أن تُطبق هذه الممارسة تطبيقاً عولمياً، ستنفد الإمدادات لا محالة، أو تنخفض إلى ما دون المستوى اللازم لبقائها. «فالأصول» التي «تُجرَّد» هي محصلة عمل منتجين آخرين، ولكن لأن هؤلاء المنتجين محرومون من أصولهم، ويُقضى عليهم تدريجياً بلا هوادة، فستأتي حتماً لحظة لا توجد فيها أصول يمكن «تجريدها».

---

(١) Rosa Luxemburg, *The Accumulation of Capital*, translated by Agnes Schwarzschild (London: Routledge, 1961), pp. 387 and 416.



وهكذا استشرفت روزا لوكسمبورج رأسمالية تحتضر بسبب عدم وجود الطعام، رأسمالية تموت جوعاً لأنها التهمت الأرض الخضرة الأخيرة «للغيرية» التي كانت ترعى فيها. ولكن بعد مرور قرن من الزمان، بدا أن إحدى التَّبِعات الوخيمة، بل وربما أبشع تبعات الانتصار العولمي للحداثة، هي الأزمة الحادة لصناعة التخلص من «النفايات البشرية»، فكل قاعدة تغزوها الأسواق الرأسمالية تضيف آلافاً جديدة، وربما ملايين، إلى أعداد المحرومين من أراضيهم ومصانعهم وشبكات الأمان الجماعي.

يقدم جيريمي سيبروك تصويراً حيّاً للمأزق الذي يواجه فقراء العالم الذين يتعرّضون للإجلاء عن أراضيهم، ويُرغمون على البحث عن أرزاقهم في الأحياء الفقيرة المتزايدة على مشارف التكتلات السكانية في المدن الكبرى. يقول سيبروك:

الفقر في حركة دائبة، ليس لأن الثروة تطارده، بل لأنه يتعرض للإجلاء عن مناطق داخلية نائية مستنزفة تغيرت أحوالها...

إن الأرض التي كانوا يحرثونها، تلك الأرض التي أدمنت الأسمدة والمبيدات، لا تدر فائضاً يمكن بيعه في السوق، وقد تلوّثت المياه، وانسدّت قنوات الري، وتلوّثت مياه الآبار، وصارت غير صالحة للشرب. كما أن الحكومات استولت على الأرض من أجل المصايف والمنتجعات وملاعب الجولف، أو من أجل زيادة صادرات المنتجات الزراعية تحت ضغط خطط الإصلاح الاقتصادي... ولم تلْقَ المباني المدرسية أية إصلاحات، كما أُغلقت الوحدات الصحية. وأمّا الغابات التي كان الناس يجمعون منها الحطب والفاكهة والخيزران فقد صارت مناطق محظورة يحرسها رجال في زي مميز لشركات خاصة شبه عسكرية[٢].

إن معدل البشر الذين جعلهم الانتصار العولمي للرأسمالية زيادة فائضة يزداد بلا انقطاع، وأوشك على تجاوز مقدرة الكوكب على إدارته، وربما

---

(٢) Jeremy Seabrook, "Powder Keg in the Slums," *Guardian*, 1/9/2004, p. 10.

والمقالة جزء من كتابه، انظر:

Jeremy Seabrook, *Consuming Cultures: Globalization and Local Lives* (Oxford: New Internationalist, 2006).



تختنق الحداثة الرأسمالية (أو الرأسمالية الحديثة) من نفاياتها التي لا يمكنها استيعابها من جديد، ولا تدميرها، ولا نزع سُمّيتها (فما أكثر العلامات الدالة على السُّمّية المتزايدة المتسارعة للنفايات التي تتراكم بوتيرة سريعة).

انشغل الناس بشدة لفترة ما بمناقشة العواقب الوخيمة الناجمة عن النفايات الصناعية والمنزلية على التوازن البيئي ومقدرة الحياة على إعادة إنتاج نفسها في الكوكب، (وإن لم يتبع هذا النقاش إلا النزر اليسير من الفعل). فلم نقترب إلى الآن من إدراك تام للتأثيرات العميقة التي تحدثها المعدلات المتزايدة للنفايات من البشر في الميزان السياسي والتوازن الاجتماعي للتعايش البشري العالمي، ولكن هذه فرصة عظيمة للبدء في هذا الإدراك؛ ففي ظرف جديد في جوهره، مثل الظرف الذي نعيشه، لن يعيننا كثيراً على فهم ما يحدث فحصُ قائمة المشتبه بهم المعتادين ولا اللجوء إلى الأساليب المعتادة في التعامل معهم، فما يحدث في هذا الزمن يؤثر على حد سواء، وبطرق مختلفة، في كل إنسان يعيش على هذا الكوكب.

إن الصورة الجديدة التي يتخذها «امتلاء الكوكب» تشير إلى النطاق العولمي لكل من أسواق المال والعمل والسلع، والتحديث الذي يديره رأس المال، والأسلوب الحديث للحياة، وهذه الصورة الجديدة لها أثران مباشران:

فأمّا الأثر الأول فهو سدّ المنافذ التي أتاحت في الماضي إمكانية تصريف وتطهير منتظمين لجيوب حديثة وتحديثية قليلة نسبياً من «فائضها البشري»، وهو فائض كانت تتصاعد معدلات إنتاجه دوماً لا محالة، إنه الفائض السكاني غير الضروري الزائد عن الحاجة، إنه الفائض الناجم عن نفايات سوق العمل والاقتصاد المستهدف للسوق بما يفوق إمكانيات إعادة التدوير. فما أن انتشر الأسلوب الحديث للحياة (أو ما أن فُرض بالقوة) ليشمل الكرة الأرضية بأسرها، ولم يعد امتيازاً لعدد محدود من دول بعينها، حتى تقلصت، بل وربما اقتربت من الاختفاء التام، «الأراضي المهجورة» أو «الخالية» التي كانت بمثابة المنفذ الرئيس (ومقلب القمامة الرئيس) على مدار قرون عدة للتخلص من النفايات البشرية (ولنكن أكثر دقة، الأراضي كان من الممكن رؤيتها والتعامل معها، بفضل تمايز السلطة العولمية، باعتبارها فراغاً



وبلا سيادة من منظور ذلك الجزء من الكوكب الذي كان «حديثاً» بالفعل). وأمّا «الفائض البشري» الكبير في بلدان قفزت (أو وقعت) في الفترة الأخيرة تحت «عربة الجاغرنوت الماحقة» (الحداثة)، فلم يجد تلك المنافذ أبداً، ولم تنشأ الحاجة إلى تلك المنافذ في ما يسمى مجتمعات «ما قبل الحداثة» الخالية من مشكلة النفايات، البشرية وغير البشرية على السواء.

وهذه عملية مزدوجة تتألف من سدّ المنافذ القديمة وعدم توفير منافذ خارجية جديدة للتخلص من النفايات البشرية، وعليه فإن «أنصار الحداثة القدامى» وأنصار الحداثة الجدد يشهرون سيوف الممارسات الإقصائية ضد أنفسهم. وليس لنا أن نتوقع غير ذلك؛ فقد وُجد(أُنتج) «الاختلاف» في أثناء التوسع العولمي في أسلوب الحياة الحديثة، ولكن كان من الممكن التعامل مع الاختلاف على مدار قرون عدة باعتباره مصدر إزعاج مؤقت ومرضاً قابلاً للعلاج، وكان من الممكن التعامل معه بنجاح متفاوت بمساعدة استراتيجية اللفظ/الإقصاء، واستراتيجية الالتهام/الدمج (بالمعنى الذي حدده كلود ليفي شتراوس)، أمّا الآن فقد صار لهذا «الاختلاف» تأثيرات وتبعات غير مباشرة؛ ففي الداخل يتضح أن الوسائل المعهودة المجرَّبة والمختبَرة في البلدان البعيدة ليست واقعية، وأن المحاولات الرامية لتطبيقها في الداخل تحمل في طياتها مخاطر غير معهودة لا يمكن التنبؤ بها، ومن ثم فهي مخاطر رهيبة.

وجّه كليفورد جيرتز انتقاداً لاذعاً للاختيار في هذا الزمن بين بديلين: «استخدام القوة لضمان الامتثال إلى قيم مُلاك القوة»، و«تسامح فارغ لا يقاتل ولا يغير شيئاً»[٣]، ولاحظ كليفورد جيرتز أن سلطة إقرار الامتثال لم تعد متاحة، وأن «التسامح» لم يعد علامة جليلة يخفف بها أصحاب النفوذ الحرج الذي يشعرون به والإهانة التي يتلقاها من يشعرون بالمن والأذى؛ ففي هذا الزمن، كما يقول كليفورد جيرتز، نجد أن «القضايا الأخلاقية التي تنشأ عن التنوع الثقافي... واعتادت أن تنشأ عنه... في الأساس بين

---

(٣) انظر:

Clifford Geertz, "The Use of Diversity," in: Clifford Geertz, *Available Light: Anthropological Reflections on Philosphical Topics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), pp. 68-88.



المجتمعات. . . تنشأ الآن داخلها إلى حد كبير، فالحدود الثقافية والاجتماعية تتلاشى رويداً رويداً».

لقد ولّى الزمن الذي كانت فيه المدينة الأمريكية تمثل النموذج الرئيس للتنوع الثقافي والتعدد العرقي، فها هي مدينة باريس المعروفة بمقولة «أسلافنا الغاليون» (nos ancêtres les gaulois) تتحول إلى مدينة متعددة اللغات والألوان مثل مدينة مانهاتن، وصار من الممكن أن يكون عمدة باريس رجلاً من شمال أفريقيا (أو ما شابه ذلك من مخاوف الغاليين) قبل أن يكون عمدة نيويورك رجلاً من أمريكا اللاتينية.

لقد صار العالم في كل نقطة محلية أقرب إلى بازار كويتي منه إلى نادٍ للسادة الرجال الإنكليز، وصارت الأوساط الاجتماعية مختلطة جميعها، ولم تعد تُشكل بيئات مميزة نتيجة الاندماج في العالم.

ثمة فائض سكاني لا يمكن إعادة دمجه في أنماط الحياة «الطبيعية»، ولا يمكن إعادة تكييفه بحيث يصبح مرة أخرى من الأعضاء «النافعين» في المجتمع، وإذا كان من الممكن إزالة هذا الفائض بانتظام، وترحيله فيما وراء حدود الحظيرة الحصينة التي يبتغي أهلها توازناً اقتصادياً واتزاناً اجتماعياً، فإن الناجين من الترحيل الذين يبقون داخل الحظيرة، حتى وإن كانوا زيادة عن الحاجة لفترة مؤقتة، ينتظرون دورهم في «إعادة التدوير» أو «إعادة التأهيل»، إنهم «مبعدون» لفترة مؤقتة، وهذا الإقصاء هو حالة شاذة تتطلب دواءً وتستدعي علاجاً، إنهم بحاجة واضحة إلى المساعدة من أجل «إعادتهم إلى الحظيرة» في أقرب وقت ممكن، إنهم «جيش العمل الاحتياطي،» ولا بد من الإبقاء عليهم في وضع جيد يمكّنهم من العودة إلى الخدمة الفعّالة في أقرب فرصة ممكنة.

ولكن كل ذلك يتغير ما أن تُسد قنوات تصريف الفائض البشري، فكلما طال الوقت الذي يبقى فيه الفائض السكاني «الزائد عن الحاجة» في الداخل، وزاحم البقية «النافعة» «الشرعية»، كلما تلاشت الحدود الفاصلة بين «الحالة الشاذة» و«الحالة الصحيحة»، وبين التعجيز المؤقت للبشر وشحنهم إلى مقالب النفايات، فلم يعد الشحن إلى مقالب النفايات مقصوراً على قطاع صغير نسبياً من السكان كما ساد الاعتقاد بين الناس في الماضي، بل صار



شيئاً متوقعاً للجميع، باعتباره أحد القطبين اللذين تتأرجح بينهما المكانة الاجتماعية في الحاضر والمستقبل. وهكذا فإن وسائل التدخل التقليدي التي ابتُكرت من أجل التعامل مع الشذوذ باعتباره حالة مؤقتة ضئيلة التأثير لا تستطيع التعامل مع «مشكلة النفايات» في صورتها الجديدة، بل إنها لا تفي بالغرض.

كل هذه الأزمات، وما على شاكلتها، مثيرة للفزع بدرجات متفاوتة، وربما يزداد حجمها وحِدّتها في بعض البلدان التي لم تواجه ظاهرة «الفائض السكاني» إلا في «الآونة الأخيرة»، وهي بلدان لم تعهد تلك الظاهرة من قبل، ولم تواجه من قبل مشكلة التخلص منها. وهنا تشير «الآونة الأخيرة» إلى «الوصول المتأخر»، في زمن امتلأ فيه الكوكب بالفعل، وفي زمن لا توجد فيه «أراض مهجورة» يمكن استخدامها مقالب للتخلص من النفايات. فالبلدان التحديثية الجديدة لن ترحب بفوائض بشرية من خارجها، ولا يمكن إرغامها، كعهدها في الماضي، على استيعاب هذه الفوائض البشرية، بل إن «المنضمين المتأخرين إلى الحداثة» يُضطرون إلى البحث عن حلول محلية لمشكلات لها أسباب عولمية، مع فرص ضئيلة للنجاح، أو معدومة في الغالب، وذلك على العكس من منتجي النفايات في سالف الزمان ممن اعتادوا البحث عن حلول عولمية لمشكلات محلية الإنتاج.

إنهم يستسلمون، طوعاً أو كرهاً، إلى الضغوط العولمية، ويفتحون أرضهم أمام التدوير الحر لرأس المال والسلع، وهذا يُعرِّض للخطر العمل الأسري والجماعي الذي كان قادراً في الماضي على استيعاب جميع البشر وتوظيفهم ومساعدتهم، وكان يضمن في أغلب الأحيان بقاءهم. ففي هذا الزمن، يذوق المنضمون الجدد إلى عالم «الحداثيين» مرارة «انفصال العمل عن الأسرة»، وكل ما يصاحبه من طفرات اجتماعية وبؤس بشري، وهذه عملية مر بها رواد الحداثة قبل مئات السنين، وفي صورة كان يخفف من وطأتها توافر حلول عولمية لمشكلاتهم، بمعنى وفرة «الأراضي المهجورة» و«الأراضي الخالية» التي كان يسهل استخدامها لاستيعاب الفائض السكاني الذي كان يصعب استيعابه في اقتصاد متحرر من القيود الأسرية والجماعية. وتلك الرفاهية، بكل تأكيد، ليست متاحة للأعضاء المتأخرين في عالم الحداثة.



ثمة حروب، وثمة مذابح قَبَلية، وانتشار كبير لميليشياتٍ مسلحة، وعصاباتٍ إجرامية، ومهربي مخدرات يدّعون أنهم مناضلون من أجل الحرية، وهم منشغلون بتدمير بعضهم بعضاً، ولكنهم، في أثناء ذلك، يستوعبون «الفائض السكاني»، ويدمرونه في الوقت المناسب (وأغلب هذا الفائض من الشباب والعاطلين والبائسين اليائسين). وهذا الوضع هو أحد الحلول الجزئية المحلية المعكوسة المنحرفة لمشكلات عولمية يضطر أعضاء الحداثة المتأخرون إلى اللجوء إليها أو يجدوا أنفسهم يلجؤون إليها. وهكذا يُشرَّد مئات الآلاف من البشر، وملايين البشر أحياناً، وتُسفك دماؤهم، أو يُجبرون على الفرار خارج بلادهم حفاظاً على حياتهم. وربما تكون الصناعة الرائجة الوحيدة في أراضي أعضاء الحداثة المتأخرين (أو ما يُسمى كَذِباً وتضليلاً باسم «الدول النامية») هي إنتاج اللاجئين بالجملة.

إن هذه المنتجات التي تزداد وفرتها بفضل هذه الصناعة هي ما اقترح رئيس الوزراء البريطاني أن يُخفيها بإفراغها «قُرب موطنها»، في مخيمات مؤقتة على الدوام (أو في ما يسمى كذباً وتضليلاً «ملاذات آمنة»)، حتى تظل مشكلاتها المحلية على حالها، وحتى يعرقل من البداية كافة محاولات الأعضاء المتأخرين لاتّباع نموذج رواد الحداثة الذين كانوا يسعون إلى إيجاد حلول عولمية للمشكلات المحلية. وواقع الأمر أن ما اقترحه رئيس الوزراء البريطاني (وفي كلمات معدودة) هو الحفاظ على رفاهية بلاده على حساب تفاقم المشكلات المعقدة التي يمثلها «الفائض السكاني» في البلدان المجاورة لأعضاء الحداثة المتأخرين، حيث يوجد فيها، شاءت أم أبت، إنتاج مشابه للاجئين بالجملة.

وفي حين يرفض الغرب الثري المشاركة في الجهد الرامي إلى «التخلص من النفايات» و«إعادة تدويرها»، فإنه يبذل جهداً كبيراً في تشجيع إنتاج النفايات، بطريقة غير مباشرة من خلال التفكيك التدريجي للأساليب القديمة المستخدمة في التخلص من النفايات والقضاء على هذه الأساليب باعتبارها «غير منتجة» أو «غير قابلة للنجاح من الوجهة الاقتصادية»، وبطريقة مباشرة من خلال شن حروب تفرض العولمة وتضرب استقرار مزيد من المجتمعات؛ فقبيل غزو العراق، طُلب إلى حلف الناتو أن يحشد جيوشه لمساعدة تركيا على غلق حدودها مع العراق على ضوء الهجوم الوشيك على البلاد، وما



أكثر ساسة الحلف الذين اعترضوا على ذلك، وأثاروا تحفظات خيالية عدة، ولكن لم يعلن أحد منهم على الملأ أن الخطر الذي لا بد من حماية تركيا منه (أو هكذا كان الاعتقاد) هو تدفق اللاجئين العراقيين الذين شرَّدهم الغزو الأمريكي، وليس الخطر من غزو تركيا بجيش عراقي كان من المؤكد أن الغزو الأمريكي للعراق سيضربه ويسحقه(٤).

ومهما بلغت جدية المحاولات الرامية إلى الحدّ من تصاعد معدلات «الهجرة الاقتصادية»، فهي ليست ناجحة مئة بالمئة، ولا يمكن أن تنجح مئة بالمئة؛ فالبؤس اللانهائي يبعث اليأس في قلوب الملايين، وما أكثر «المنتفعين» الحريصين على كسب المال أو بضعة بلايين من الدولارات عبر استغلال ذلك اليأس في عصر العولمة والجريمة المعولمة. وهكذا تتحقق العاقبة الوخيمة الثانية لهذا التحول الكبير الحالي، ألا وهي ملايين من اللاجئين الذين يلقون مصير «الفائض السكاني» الذي أفرغته بيوت الحداثة الدفيئة، ولكن هذه المرة في اتجاه عكسي، ومن دون مساعدة من جيوش الغزاة والتجار والإرساليات التبشيرية. وستستغرق الأبعاد الكاملة لتلك العاقبة وأصدائها وقتاً حتى تتضح وتُستوعب في كافة تفاصيلها العديدة.

وفي حوار موجز عام ٢٠٠١ حول الحرب على أفغانستان، تحدث جاري يونجه عن وضع الكوكب قبل يوم واحد من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وتذكر «حمولة قارب كان يحمل لاجئين أفغان يُبعدون عن الشواطئ الأسترالية (ونال ذلك إعجاب ٩٠ بالمئة من الأستراليين)، وانتهى المطاف بإلقائهم على ساحل جزيرة مهجورة في وسط المحيط الهادي:

«من المثير للاهتمام أن هؤلاء اللاجئين كانوا أفغان، ذلك لأن أستراليا لها دور فعال في التحالف العسكري، وتعتقد بأنه ليس هناك أفضل من دولة

---

(٤) في أثناء حرب الخليج، «عندما صوَّب صدام حسين طائراته الحربية على الأكراد العراقيين، حاولوا الفرار إلى الشمال عبر الجبال إلى تركيا، ولكن الأتراك رفضوا السماح لهم بعبور الحدود، بل ضربوهم ضرباً مبرحاً عند المعابر لإرغامهم على العودة. وقد سمعت أحد الضباط الأتراك وهو يقول: «نحن نكره هؤلاء الناس، إنهم حثالة من الخنازير». وهكذا ظل الأكراد عالقين في الجبال في درجة حرارة تبلغ عشر درجات تحت الصفر، ومن دون أردية سوى التي كانوا يرتدونها عندما لاذوا بالفرار. وأمّا الأطفال فعانوا أشد معاناة: الإسهال، والتيفوئيد، وسوء التغذية». انظر:
Maggie O'Kane, "The Most Pitiful Sights I Have Ever Seen," *Guardian*, 14/2/2003, pp. 6-11.



أفغانية متحررة، كما أنها على استعداد لإرسال قنابلها لتحرير أفغانستان. . . ومن المثير أيضاً أن لدينا وزير خارجية يقارن الأفغان بالنازيين، ولكن عندما كان وزيراً للداخلية، ورست جماعة من الأفغان في ستانستيد، قال إنه ليس هناك من مجال للخوف من الاضطهاد ولا من إعادتهم إلى بلادهم»(٥).

ويختتم جاري يونجه حديثه قائلاً إن العالم في العاشر من أيلول/سبتمبر كان «مكاناً بلا قانون»، يعلم فيه الأغنياء والفقراء على السواء أن «القوة هي الحق»، وأن أصحاب السلطة يمكنهم أن يتجاهلوا القانون الدولي ويلتفوا عليه (بصرف النظر عن التسميات التي يختارونها لهذا التجاهل وذاك الالتفاف) ما أن يجدوا هذا القانون غير ملائم لمصلحتهم، وأن الثروة والسلطة لا تحدد الاقتصاد وحده، بل وأخلاق الفضاء العولمي وسياسته، وكل شيء آخر يتعلق بظروف الحياة على الكوكب.

وفي وقت لاحق، عُرضت قضية أمام قاضٍ في محكمة عليا في لندن لاختبار قانونية المعاملة التي تنتهجها السلطات البريطانية مع ستّةٍ من طالبي اللجوء الفارين من أنظمة معروفة رسمياً بأنها «شريرة»، أو منتهكة لحقوق الإنسان ومتجاهلة لها، مثل العراق وأنجولا ورواندا وإثيوبيا وإيران(٦)؛ وحينئذٍ حضر وكيل طالبي اللجوء، وأخبر سيادة القاضي أن القواعد الجديدة التي سُنّت في بريطانيا تركت مئات من طالبي اللجوء «بلا حول ولا قوة، حتى إنهم صاروا عاجزين عن متابعة قضاياهم في المحاكم»، إنهم ينامون في العراء، ويعانون من البرد والجوع والخوف والمرض، ومنهم من «صار يعيش في كبائن التليفون وساحات انتظار السيارات»، إنهم لا يجدون «مالاً، ولا مأوى، ولا طعاماً»، وهم ممنوعون من البحث عن عمل يقتاتون منه، ومحرومون في الوقت نفسه من المزايا الاجتماعية، وليس بأيديهم شيء فيما يتعلق بموعد النظر في طلبات اللجوء ومكانه، إن وجد هذا الموعد والمكان أصلاً! فها هي امرأة هربت من رواندا بعدما تعرضت للاغتصاب والضرب مرات عدّة، وانتهى بها المطاف بقضاء الليل على مقعد في قسم شرطة كرويدون، وقد سُمح لها أن تبقى في القسم تلك الليلة بشرط ألا تنعس،

---

(٥) Garry Younge, "A World Full of Strangers," *Soundings* (Winter 2001-2002), pp. 18-22.

(٦) انظر:

Alan Travis, "Treatment of Asylum Seekers "is Inhumane"," *Guardian*, 11/2/2003, p. 7.



وها هو رجل من أنجولا قُتل أبوه بالرصاص وتُركت أمه وأخته عاريتين في الشارع بعد تعرضهما للاغتصاب مرات عدة، وانتهى المطاف بهذا الرجل بأن تخلى عنه الجميع وأصبح ينام في العراء. وفي القضية التي عرضها وكيل طالبي اللجوء، قرر القاضي أن رفض المساعدة الاجتماعية غير قانوني، ولكن وزير الداخلية استشاط غضباً من حكم القاضي قائلاً: «بصراحة، لقد سئمت شخصياً الاضطرار إلى التعامل مع موقف يتجادل فيه البرلمان حول القضايا وينقضها القضاة فيما بعد... إننا لا نقبل ما قاله سيادة القاضي، وسنسعى إلى نقض الحكم»(٧)؛ آنذاك كانت مئتا قضية مشابهة تنتظر الحكم.

ربما كانت أزمة طالبي اللجوء الستة التي عرضها وكيلهم أثراً جانبياً لاكتظاظ المخيمات بالفائض البشري، حيث يُرحَّل إليها طالبو اللجوء في بريطانيا ما أن تطأها أقدامهم، فأعداد الضحايا من المشردين ومَن لا دولة لهم ولا جنسية تزداد بسرعة كبيرة يعجز عن مواكبتها تخطيط المخيمات وإقامتها وإنشاؤها.

يتمثل أحد أفظع تبعات العولمة في تحرير الحروب من القيود والضوابط، فمعظم أعمال الحرب الراهنة، وأبشعها وأعنفها، تقوم بها كيانات غير الدولة، كيانات لا تخضع لأي دولة أو قوانين على شاكلة قوانين الدولة، ولا تخضع للأعراف الدولية؛ إنها إحدى التبعات، وأحد الأسباب المساعدة القوية في الوقت نفسه للتآكل المتواصل لسيادة الدولة واستمرارية الأوضاع في الفضاء العولمي «فوق الدولة»؛ فها هي العداوات تندلع بين القبائل في العلن بسبب إضعاف سلطة الدولة، في حالة «الدول الجديدة»، وهو إضعاف لسلطة لم تُمنح الوقت اللازم لتقويتها (أو لم يُسمح لها بذلك)، وما أن يُطلق العنان لتلك العداوات حتى تتعطل تماماً القوانين الأساسية أو الراسخة التي شرعتها الدولة وتصير لاغية.

وهكذا يجد أغلب سكان تلك الدولة أنفسهم في فضاء بلا قانون، وأما السكان الذين يقررون الفرار من ساحة المعركة، وينجحون في ذلك، فيجدون أنفسهم في حالة أخرى من غياب القانون، غياب القانون في

---

(٧) انظر:

Alan Travis, "Blunkett to Fight Asylum Ruling," *Guardian*, 20/2/2003, p. 2.



الأرض العولمية؛ فما أن يصير الفارون خارج حدود وطنهم حتى يحرمون أيضاً من دعم سلطة دولة معترف بها يمكنها أن تحميهم، وتدافع عن حقوقهم، وتتفاوض نيابة عنهم مع القوى الأجنبية، فاللاجئون هم أناس بلا دولة وبلا جنسية، وهم بلا دولة ولا جنسية بمعنى جديد؛ إذ بلغ وجودهم بلا دولة مستوى جديداً تماماً، بسبب عدم وجود سلطة الدولة أو بسبب الحضور الشبحي لتلك السلطة المرجعية؛ إنهم، كما يقول ميشل أجير في دراسته الثاقبة عن اللاجئين في عصر العولمة: خارج القانون[٨]، ليس خارج هذا القانون أو ذاك، لهذا البلد أو ذاك، بل القانون في حده؛ إنهم المنبوذون المحرومون من حماية القانون في شكل جديد تمام الجدة، إنهم إفرازات العولمة، والتجسد الكامل لروحها. لقد أُلقي بهم، كما يقول ميشل أجير في وضع «معلق لا تتحدد فيه مكانتهم الاجتماعية»، ولا يعلمون ما إذا كانت هذه الحالة مؤقتة أم دائمة، ولا يستطيعون أن يعلموا ذلك. ولو افترضنا أنهم مستقرون فترة من الزمن، فإنهم في رحلة لا تكتمل أبداً، لأن نهاية الرحلة (الوصول أو العودة) تبقى غير واضحة إلى الأبد، ويظل الوصول إلى مستقر «نهائي» أمر غير وارد إلى الأبد، فلم يتحرروا قط من الشعور المؤلم بزوال الاستقرار، وبطبيعته العابرة، وبمستقبله الغامض.

لقد وُثِّقت بدقة معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يَذُقْ كثيرٌ منهم الحياة خارج المخيمات التي رُقِّعت على عجل قبل ما يزيد على خمسين سنة. ولكن في ظل العولمة التي تجلب المصائب المتلاحقة تنبت بسرعة مخيمات جديدة (أخف وطأة وغير ملحوظة أو منسية في الغالب) حول مواقع الحريق الهائل، وتعكس قبل الأوان النموذج الذي تمنى توني بلير أن تفرضه المفوضية العليا للاجئين بالأمم المتحدة. فها هي المخيمات الثلاثة في مدينة دداب يعادل سكانها بقية سكان إقليم جارسيسا بأكمله في كينيا، حيث تحددت فيها إقامتهم في عامي ١٩٩١/ ١٩٩٢، ولا توجد بوادر على انتهاء وشيك لها، ومع ذلك لم تظهر على خريطة كينيا على الرغم من مرور عشر سنوات على وجودها، ومازال يُنظر إليها بوضوح على أنها مواضع مؤقتة

---

(٨) انظر:

Michael Agier, *Aux bords du monde, les réfugiés* (Paris: Flammarion, 2002), pp. 55-56.



على الرغم من دوامها الواضح. وهذا يسري على مخيم الإلفو (Ilfo) (افتتح في أيلول/سبتمبر في عام ١٩٩١)، وداجاهيلي (Dagahaley) (افتتح في آذار/مارس ١٩٩٢)، وهاجاديرا (Hagadera) (افتتح في حزيران/يونيو ١٩٩٢)[٩].

فإذا أصبح المرء لاجئاً، فإنه يصير لاجئاً إلى الأبد، لقد قُطعت طرق العودة إلى جنة الوطن المفقود (أو الذي لم يعد موجوداً)، كما أن كافة المخارج من المخيم تهدي إلى جهنم... فربما يصعب احتمال التتالي المشؤوم للأيام الفارغة داخل محيط المخيم، ونأمل ألا يقطع مبعوثو الإنسانية المعينون أو الطوعيون مساعداتهم، فمهمتهم هي الإبقاء على اللاجئين داخل المخيم، ولكن بعيداً عن الهلاك؛ ولكنهم في الواقع يقطعون هذه المساعدات مراراً وتكراراً متى قررت السلطة المهيمنة أن المنفيين انتهت صفتهم كلاجئين، لأن الوضع يبدو «آمناً للعودة»، أي إلى ذلك الوطن الذي لم يعد وطنهم منذ زمن بعيد، ولا يملك شيئاً يمكنه أن يقدمه لهم، ولا شيئاً جذاباً.

على سبيل المثال، يوجد ما يقرب من تسعمئة ألف لاجئ نتيجة المذابح القَبَلية والحروب الهمجية في إثيوبيا وإريتريا، وهؤلاء اللاجئون مشتتون في الأقاليم الشمالية من السودان (بما في ذلك إقليم دارفور الذي يحظى بسمعة سيئة)، والسودان نفسه بلد معدم دمرته الحرب، وهم يختلطون بلاجئين آخرين يتذكرون في حالة من الهلع ساحات القتال في جنوب السودان[١٠]؛ فها هي وكالة الأمم المتحدة تتخذ قراراً أيدته المؤسسات الخيرية غير الحكومية، وبموجبه لم يعد هؤلاء الناس لاجئين، ولم يعد أيٌّ منهم يستحق المعونات الإنسانية، ولكنهم أبوا الرحيل، ويبدو أنهم لا يصدقون أن يوجد «وطن» يمكنهم «العودة» إليه، فالبيوت التي يتذكرونها دُمِّرت أو سُرقت، وصارت مهمة أوصيائهم الخيريين أن يدفعوهم إلى الرحيل. ففي مخيم كاسالا، قُطعت في البداية إمدادات المياه، ثم نُقل اللاجئون بالقوة خارج حدود المخيم، الذي سُوِّي بالأرض مثل بيوتهم في إثيوبيا حتى لا يخطر

---

(٩) المصدر نفسه، ص٨٦.

(١٠) انظر:

Fabienne Rose Émilie Le Houerou, "Camps de la soif au Soudan," *Le Monde diplomatique* (May 2003), p. 28.



بالهم العودة مطلقاً؛ ولقي المصير نفسه اللاجئون في مخيمات أم جولسام لافا ونيوشاغاراب، ويقول أهل القرية إن ما يقرب من ثمانية آلاف لاجئ قد لقوا حتفهم عندما أُغلقت مستشفيات المخيم، ودُمرت آبار المياه، وانقطعت إمدادات الطعام؛ وبالطبع يصعب إثبات تلك الرواية، ولكن من المؤكد أن مئات الآلاف اختفوا بالفعل، وما زالوا يختفون من سجلات اللاجئين وإحصاءاتهم، حتى وإن لم ينجحوا في الفرار من الأرض المجهولة التي تجهل الإنسانية.

ففي الطريق إلى المخيمات، يُجرَّد الناس من كل عنصر فريد من هوياتهم ما عدا عنصراً واحداً، ألا وهو اللاجئ «غير الشرعي» الذي لا وظيفة له، ولا مكان له، ولا دولة له؛ فداخل أسوار المخيم، يصير اللاجئون كتلة مضغوطة مجهولة، بعدما حُرموا من المزايا الاجتماعية الأساسية التي تُستمد منها الهويات، ومن الغزل المعتاد الذي تنسج منه الهويات؛ فإذا ما أصبح المرء «لاجئاً»، فإن ذلك يعني فقدان «السُّبل التي يقوم عليها الوجود الاجتماعي، بمعنى فقدان الناس والأشياء الحاملة للمعاني، مثل الأرض، والمنزل، والقرية، والآباء، والممتلكات، والوظائف، وغيرها من المعالم. فتلك المخلوقات المنجرفة المُعلقة لا تملك سوى «حياتها العارية»، وهي حياة تعتمد استمراريتها على المساعدات الإنسانية»[١١].

وهذه النقطة الأخيرة تولد مخاوف كثيرة؛ أليس القائم على المساعدات الإنسانية، سواء أكان متطوعاً أم أجيراً، هو في حده حلقة مهمة في سلسلة الإقصاء؟ فثمة شكوك بأن وكالات الإغاثة التي تفعل أفضل ما بوسعها لإبعاد الناس عن الخطر تساعد عن غير عمد القائمين على عمليات «التطهير العرقي»، وهنا يتساءل ميشل أجير إذا ما كان القائمون على المساعدات الإنسانية هم «شركاء في الإقصاء بتكلفة أقل»، والأهم أنهم أداة لتخفيف قلق بقية العالم وتبديده، ولتبرئة المذنبين، ولتخفيف وخزات الضمير التي يعاني منها المتفرجون، ولإبطال الشعور بالخطورة والخوف من الطوارئ. واقع الأمر أن وضع اللاجئين في أيدي «العاملين في مجال المساعدات الإنسانية»

(١١) المصدر نفسه، ص٩٤.



(وغض الطرف عن الحُراس المسلحين في الخلفية) يبدو الطريقة المثلى للجمع بين الأضداد: الرغبة العارمة في التخلص من النفايات البشرية الضارة وإشباع الرغبة العارمة في الورع الأخلاقي.

فربما يمكن مداواة الضمير المذنب الذي تخلِّفه مصائب الجزء الملعون من الإنسانية، وهذا لا يتطلب إلا أن ندع الفصل الحيوي يسير في مساره الطبيعي، بمعنى استحضار وتثبيت الهويات التي لطختها الحروب وأعمال العنف والخروج من الأوطان والأمراض والبؤس والظلم، لا سيما أن عملية الفصل الحيوي تجري على أشدها، وسيتم بكل تأكيد إقصاء الضحايا بسبب تدني إنسانيتهم، بمعنى نزع إنسانيتهم على المستويين الجسدي والأخلاقي[١٢].

إن اللاجئين هم التجسد الحقيقي لما نسميه باسم «النفايات البشرية»، فليس لهم وظيفة نافعة يقومون بها في بلد الوصول والإقامة المؤقتة، وليس لهم نية ولا إمكانية واقعية تبشر باستيعابهم واندماجهم في الجسد الاجتماعي الجديد. فما من عودة ولا طريق للأمام من مقلب النفايات الذي يعيشون فيه (إلا إذا كان طريقاً يتجه نحو أماكن نائية، كما في حالة اللاجئين الأفغان الذين رافقتهم السفن الحربية الأسترالية إلى جزيرة بعيدة من كل الدروب المطروقة وغير المطروقة). فالمعيار الرئيس لاختيار موقع المخيمات المؤقتة دائماً هو قيام مسافة كبيرة بما يكفي لمنع الفوحات السامة للتحلل الاجتماعي من الوصول إلى أماكن أهل البلد. فإذا خرج اللاجئون من هذا الموقع البعيد، فإنهم يولدون مشكلة؛ وإذا ظلوا داخل هذا الموقع، تطويهم صفحة النسيان. وفي أثناء الإبقاء عليهم داخل الموقع، ومنع تسربهم تماماً، بحيث يكون فصلهم نهائيّاً وقاطعاً، تتعاون «رأفة جماعة من الناس، وكراهية أناس آخرين» في إنتاج الأثر نفسه؛ «الابتعاد والإبعاد»[١٣].

فلا يبقى سوى الجدران، والأسلاك الشائكة، والبوابات المحكمة، والحراس المسلحين؛ وبين كل ذلك تتحدد هوية اللاجئين، بل تنتهي آمالهم في الحق بتعريف الذات، ناهيك عن توكيدها. فعادة ما يُلقى بكافة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص١١٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٢٠.



النفايات، بما في ذلك النفايات البشرية، من دون تمييز، في سلة قمامة واحدة، وهذا يعني وضع نهاية للفروق والسمات الشخصية الفردية؛ فليست النفايات بحاجة إلى الفروق الواضحة والفروق الدقيقة، إلا إذا كانت مخصصة لإعادة التدوير، ولكن احتمالية إعادة تدوير اللاجئين وتحويلهم إلى أعضاء شرعيين ومعترف بهم في المجتمع الإنساني إنما هي احتمالية ضئيلة وبعيدة تماماً، على أقل تقدير. لقد اتُّخذت كافة التدابير اللازمة لضمان دوام إقصائهم، بعدما أُلقي بمن لا سمات لهم في أرض مجهولة، وأُغلقت أمامهم على الدوام جميع الطرق الأمامية والخلفية المؤدية إلى أماكن دالة على معنى، وإلى مواضع يمكن فيها تشكيل مستمر لمعانٍ واضحة اجتماعياً.

فأينما ذهب اللاجئون فإنهم مرفوضون، حتى إنهم يدركون تماماً أنهم غير مرحب بهم. فالمهاجرون «الاقتصاديون» هم أناس يتبعون قواعد «الاختيار العقلاني»، ومن ثم يحاولون العثور على لقمة العيش أينما كانت، لا أن يبقوا في مكان لا توجد فيه لقمة العيش. وهؤلاء المهاجرون تدينهم الحكومات نفسها التي تبذل أقصى ما بوسعها لجعل «مرونة العمل» الميزة الكبرى لناخبيها، وتحث عاطليها من أهل البلاد على «الهجرة»، ولكن الشك في الدوافع الاقتصادية ينصب أيضاً على الوافدين الجدد الذين كان يُنظر إليهم على أنهم أناس يمارسون حقوقهم الإنسانية في البحث عن ملاذ من التمييز والاضطهاد. فمن خلال الاستدعاء المتكرر للمعاني المرتبطة بمصطلح «طالبي اللجوء» صار المصطلح بمثابة السُّبة. وهكذا فإن كثيراً من وقت ساسة «الاتحاد الأوروبي» وطاقتهم الذهنية يُستغرق في تصميم طرق أحدث وأشد تعقيداً لإغلاق الحدود وتحصينها، وفي استحداث أفضل وسائل التخلص من الساعين وراء لقمة العيش والمأوى بعدما تمكنوا من عبور الحدود على الرغم من كل الصعاب.

فها هو ديفيد بلانكت، وزير الداخلية البريطاني، يحرص على تفوقه على الجميع، فيقترح ابتزاز بلدان المهاجرين حتى تسترجع «طالبي اللجوء غير المؤهلين»، وذلك بقطع المساعدة المالية عن البلدان الممتنعة[١٤].

---

(١٤) انظر:

Alan Travis, "UK Plan for Asylum Crackdown," *Guardian*, 13/6/2002.



كانت هذه هي الفكرة الوحيدة الجديدة، وكان بلانكت يطمح من ورائها إلى «دفع سرعة التغيير»، شاكياً انعدام النشاط والحيوية بين قادة أوروبيين آخرين، وما ترتب على ذلك من «بُطء شديد في التقدم»، إنه يريد استحداث «قوة عمليات مشتركة سريعة» أوروبية خالصة، و«قوة مهام من خبراء قوميين» من أجل «تقييم مشترك للمخاطر حتى يمكن تحديد نقاط الضعف في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وذلك لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية عبر البحار، وقضية تهريب البشر» (وهو المصطلح الجديد الذي جاء ليحل محل مفهوم قديم نبيل ويشوه سمعته، ألا وهو «العبور»).

فمع التعاون الفعّال للحكومات وغيرها من الشخصيات العامة التي تجد في تأجيج الأحقاد السائدة البديل الوحيد لمواجهة الأسباب الحقيقية للقلق الوجودي الذي يطارد ناخبيهم، حلَّ «طالبو اللجوء» محل الساحرات الشريرات وأشباح الأشرار العُصاة، وغيرهم من أشباح الجن والعفاريت في المدينة. فالحكايات الشعبية الجديدة تنتشر سريعاً، وفيها يلعب ضحايا هذا الكوكب دور الأشرار، وهذه الحكايات تجمع/تُعيد تدوير المعرفة الخاصة بقصص الرعب التي تُشيب الرأس، وقد ولَّدت تلك القصص التي حظيت بإقبال كبير في الماضي انعدام الأمن والأمان في حياة المدينة، كما هو الحال في هذا الزمن. وقد ذهب مارتن برايت إلى أن أعمال الشغب المشينة المناهضة للمهاجرين في بريطانيا بمدينة ريكسهام «لم تكن حدثاً منفصلاً، فالهجمات على طالبي اللجوء صارت القاعدة الطبيعية في المملكة المتحدة»[١٥]؛ ففي مدينة بليماوس، على سبيل المثال، صارت تلك الهجمات أمراً معتاداً، «فها هو مُزارع من نيبال، اسمه سونام، ويبلغ من العمر ثلاثة وعشرين عاماً، يصل إلى بليماوس قبل ثمانية أشهر، وتكشف ابتسامته الحذرة عن أسنان منتزعة، ليس في صراعات عنيفة في بلده، ولكن في أثناء عودته من محل بقالة في دافنبورت».

وهذا عداء من أهل البلد يمتزج برفض السلطات منح المزايا التي توفرها الدولة للوافدين الجدد العاجزين عن الحصول على حق اللجوء عند وصولهم، ناهيك عن تقليص الموارد المالية المخصصة لما يسمى باسم

---

(١٥) Martin Bright, "Refugees Find No Welcome in City of Hate," *Guardian*, 29/6/2003, p. 14.



«الحماية الإنسانية»، وكذلك سياسة الترحيل العنيف الذي يستهدف اللاجئين «غير المرغوبين»، (ترحيل ١٠٧٤٠ في عام ٢٠٠٢، واعتقال ١٣٠٠ لحين ترحيلهم في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣). كل ذلك أسفر عن انخفاض حاد في طلبات اللجوء، (من ٨٩٠٠ في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦٠٠ في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣). وهذه الإحصاءات فسَّرها ديفيد بلانكيت في نشوة انتصار باعتبارها دليلاً على النجاح الكبير لسياسة الحكومة، وبوصفها دليلاً دامغاً على أن «التدابير الغليظة» كان لها مفعولها. وواقع الأمر أن تلك التدابير كان لها «مفعولها»، وإنْ كان مجلس اللاجئين أوضح أن «مجرد منع الناس من دخول المملكة المتحدة» يصعب تصويره باعتباره «نجاحاً»، ذلك لأن «بعض هؤلاء الناس ربما يكونون في حاجة شديدة إلى مساعدتنا»[١٦].

وأمّا المهاجرون الذين لا يمكن ترحيلهم بسرعة، على الرغم من كل الوسائل والحيل البارعة، فتُقيِّد الحكومة حركتهم في مخيمات نائية ومنعزلة، وكأنهم لا يريدون الاندماج، ولا يمكنهم الاندماج في الحياة الاقتصادية للبلاد؛ وهنا يلاحظ غاري يانغ أن الحكومة «تُشيّد بكفاءة حول الريف البريطاني مخيمات منعزلة على شاكلة مناطق البانتوستان التي شيدتها في جنوب أفريقيا، فتتقيّد حركة اللاجئين، ويعيشون منعزلين، ومعرضين للخطر»[١٧]، ومن ثم فإن طالبي اللجوء، كما يوضح غاري يانغ، «من الأرجح أن يكونوا ضحايا الجريمة لا مرتكبيها».

فإذا نظرنا إلى اللاجئين المسجلين بالمفوضية العليا للاجئين، فسنجد أن ٨٣,٢ بالمئة من اللاجئين المسجلين في أفريقيا يعيشون في مخيمات، وأن ٩٥,٩ بالمئة من اللاجئين المسجلين في آسيا يعيشون في مخيمات، وأمّا في أوروبا فلا يوجد سوى ١٤,٣ بالمئة من اللاجئين المنعزلين في المخيمات. ولكن لا يوجد بصيص من الأمل إلى الآن بأن الفارق الموجود لصالح أوروبا في الوقت الراهن سيستمر طويلاً.

وهكذا يجد اللاجئون أنفسهم كل يوم في منطقة لإطلاق النار باتجاهات

---

(١٦) انظر:

Alan Travis, "Tough Asylum Policy "Hits Genuine Refugees" *Guardian*, 29/8/2003, p. 11.

(١٧) Gary Younge, "Villagers and the Damned," *Guardian*, 24/6/2002.



متقاطعة، بل إنهم على وجه الدقة مقيدون في قيد مزدوج.

إنهم يُطردون عُنوة، أو يدفعهم الخوف إلى الهرب من أوطانهم، لكنهم يُمنعون من دخول أي وطن آخر؛ فهم لا يغيّرون المكان، بل يفقدون المكان في الأرض، ويقذف بهم المنجنيق إلى «اللاأماكن» (non-lieux) عند مارك أوغيه، أو إلى «المجاهل» (nowherevilles) عند غول غارو، أو إلى «سفينة الحمقى» (Narrenschiffen) عند ميشال فوكو؛ إلى «مكان عائم بلا مكان، مكان يستمد وجوده من نفسه، مكان منغلق على نفسه، وفي الوقت نفسه ينفتح على لامحدودية البحر»[١٨]، أو كما يوحي ميشل أجير، في مقالة له بدورية **إثنوغرافيا**، إلى صحراء، وهي بطبيعتها أرض غير مأهولة، أرض يبغضها البشر، وقلما يزورونها.

إن مخيمات اللاجئين أو طالبي اللجوء هي حيل ووسائل مؤقتة تصير دائمة بإغلاق مخارجها. دعوني أكرر: إن من يسكنون مخيمات اللاجئين، أو طالبي اللجوء، لا يمكن أن «يعودوا إلى حيث أتوا»؛ فالبلدان التي تركوها لا تريديهم أن يعودوا، فقد ضاعت مصادر رزقهم، وتهدمت بيوتهم أو دُمّرت أو سُرقت، فلا أمل في العودة ولا طريق إلى الأمام؛ فما من حكومة ترحب بتدفق ملايين النازحين والمشردين، وستبذل جميع الحكومات كل ما بوسعها لمنع الوافدين الجدد من الاستقرار.

فاللاجئون «في المكان، وليسوا منه» على ضوء موقعهم الجديد «المؤقت» دائماً، فهم لا ينتمون حقاً إلى البلد الذي شُيِّدت على أرضه الحدودية مساكنهم المتنقلة أو نُصبت عليها خيامهم، كما يفصلهم عن أهل البلد المضيف حجابٌ خفيٌّ منيعٌ من الشك والكراهية، فهم معلّقون في فراغ مكاني توقف فيه الزمن، فلا هم مستقرون، ولا هم متنقلون، ولا هم من أهل القعود، ولا هم من أهل الترحال.

إنهم حالات يستعصى وصفها وتعريفها بالمصطلحات المعتادة التي نسرد بها الهويات البشرية، إنهم التجسد الحقيقي لما أطلق عليه جاك دريدا

---

(١٨) انظر:

Michel Foucault, "Of Other Spaces," *Diacritics*, vol. 1 (1986), p. 26.



«الحالات المبهمة التي يستعصي البت فيها» (undecidables). فهم ليسوا مجرد منبوذين (untouchables)، بل إنهم خارج طوق الفكر (unthinkables)، من منظورنا نحن الذين يمدحنا غيرنا ونفتخر بأنفسنا لما نملك من فنون التأمل والتأمل الذاتي. ففي عالم يفيض بالجماعات المتخيلة يصير اللاجئون جماعات خارج طوق الخيال (unimaginables)؛ وهكذا، فإن الجماعات الحقيقية أو الراغبة في التحول إلى جماعات حقيقية تسعى إلى تأكيد المصداقية التي تحظى بها مقدرتها على التخييل بمنع اللاجئين من حق الحضور في مرآة الخيال!

تتميز مخيمات اللاجئين بسمة أخرى؛ إنها «الحالة المؤقتة المتجمدة»، وهي حالة مستمرة ودائمة من الوجود المؤقت، وجود زمني يتألف من لحظات لا تُعاش أي منها باعتبارها عنصراً من الديمومة، ناهيك عن كونها إسهاماً فيها؛ ذلك لأن السرديات الطويلة الأجل وتبعاتها ليست جزءاً من الخبرة بالنسبة إلى من يعيشون في مخيمات اللاجئين. فسكان المخيمات يعيشون يوماً بيوم (على الحقيقة)، ولا يتأثر مضمون الحياة اليومية بالمعرفة التي تجمعها الأيام في شهور وأعوام؛ ففي السجون و«الجيتوات الفائقة» التي درسها لويك فاكونت[19] دراسة ثاقبة، وصوّرها تصويراً حيّاً، يظهر اللاجئون وهم «يتعلمون أن يعيشوا، أو أن يبقوا على قيد الحياة، يوماً بيوم، في آنية اللحظة، في غمرة اليأس الذي يختمر داخل الجدران».

وإذا استخدمنا المصطلحات المستمدة من تحليلات لويك فاكونت[20]، فيمكننا القول إن مخيمات اللاجئين تمزج بين السمات المميزة لكلٍّ من «الجيتو الجماعي» (community ghetto) الذي شهد عصر النظرية الفوردية

---

(١٩) انظر:

Loïc Wacquant, "Symbole fatale: Quand ghetto et Prison se ressemblent et s'assemblent," *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, vol. 139, no. 1 (September 2001), p. 43.

(٢٠) انظر:

Loïc Wacquant, "The New Urban Color Line: The State and Fate of the Ghetto in Postfordist America," in: Crage J. Calhoun, ed., *Social Theory and the Politics of Identity* (Oxford: Blackwell, 1994).

انظر أيضاً:

"Elias in the Dark Ghetto," *Amsterdams Sociolgisch Tidjschrift* (December 1997).



والنظرية الكينزية في الاقتصاد، و«الجيتو الفائق» (hyperghetto) في عصر ما بعد الفوردية وما بعد الكينزية. فإذا كانت «الجيتوات الجماعية» هي كيانات اجتماعية شبه كلية تستمد قوتها وبقاءها من داخلها، وتمثل صورة مصغرة من تراتبية المجتمع ومؤسساته وقطاعاته الوظيفية المعدة لخدمة جميع احتياجات الحياة الجماعية، فإن «الجيتوات الفائقة» ليست كيانات جماعية تستمد قوتها ولا بقاءها من داخلها مطلقاً، بل إنها تجمعات متقطعة ومصنوعة وناقصة تماماً، إنها أشتات من الناس وليست جماعات، إنها مكثفات طوبوغرافية عاجزة عن البقاء بنفسها. فعند استنفاد النخب للجيتو، وتوقفها عن تغذية شبكة الأعمال الاقتصادية التي يقتات منها سكان الجيتو (مهما كان غير مستقر)، تتدخل قوى الدولة من أجل الرعاية والسيطرة (من أجل تحقيق هاتين الوظيفتين المترابطتين)، «فالجيتو الفائق» مقيد بشروط يتجاوز أصلها حدوده، وخارج سيطرته بكل تأكيد.

وجد ميشل أجير أنه في المخيمات تتداخل سمات «الجيتوات الجماعية» في شبكة محكمة من الاعتماد المتبادل مع سمات «الجيتوات الفائقة»[٢١]. ويمكننا القول إن ذلك المزج يحكم تماماً الرابطة التي تقيد سكان الجيتو بالمخيم، فثمة قوة جاذبة تُمسك بأهل «الجيتو الجماعي»، وثمة قوة دافعة تكثف المنبوذين إلى «جيتو فائق»، وهاتان القوتان الشديدتان تفرضان الواحدة على الأخرى، وتعزز كل واحدة منهما الأخرى؛ وهاتان القوتان، عندما تمتزجان بالعداء المهتاج الملتهب للبيئة الخارجية، تولدان معاً قوة مركزية جاذبة مهيمنة يصعب مقاومتها، حتى إنها تُلغي أهمية تقنيات الحصار والعزل التي طورها مديرو الجرائم المماثلة لكل من معسكرات أوشفيتس أو الجولاج. فالمخيمات أقرب من غيرها من العوالم الصغرى الاجتماعية المصنوعة إلى النموذج المثالي لفكرة «المؤسسة الكاملة» بالمعنى الذي حدده إرفنج جوفمان، فهي تمثل «حياة كاملة» جبرية، وتمنع جميع السبل المؤدية إلى أي شكل آخر من الحياة منعاً باتاً.

لقد كشفت دراسة ميشل أجير عن كافة السمات المرتبطة بالحياة الحديثة

---

(٢١) انظر:

Michel Agier, "Enter guerre et ville," *Ethnography*, vol. 2 (2004).



السائلة: دوام الحالة المؤقتة، واستمرار اللحظة العابرة، والدور الاجتماعي غير المحدد على الدوام، أو لنكن أكثر دقة، الإلقاء في تدفق الحياة من دون مرساة لدور اجتماعي.

فإلى أي مدى تُعد مخيمات اللاجئين معامل يُختبر فيها نموذج الحياة الحديث السائل «المؤقت على الدوام»؟

إن اللاجئين والمهاجرين القادمين من «بعيد» أملاً في الاستقرار في مكان جديد يناسبون تماماً دور الدُمية التي يمكن من خلالها حرق شبح «القوى العولمية» التي تبعث على الخوف والكراهية لأنها تقوم بمهامها من دون استشارة ضحاياها. فطالبو اللجوء و«المهاجرون الاقتصاديون» هم نسخ جمعية (أنا أخرى؟ رفقاء سفر؟ صور مرآة؟ صور مشوهة؟) من نخبة السلطة الجديدة التي تحكم العالم المعولم، ويُعتقد (لأسباب وجيهة) أنها الشرير الحقيقي في هذا المشهد؛ فهم، مثل تلك النخبة، لا تربطهم أية روابط بأي مكان، وتزخر حياتهم بالتغير والتقلب، وهم أيضاً، مثل تلك النخبة، يجسدون «فضاء التدفقات السائلة» الذي تغوص فيه جذور عدم الاستقرار الراهن في الوضع الإنساني. وهكذا تبحث المخاوف والهواجس عن منافذ أخرى أكثر ملاءمة، لكن من دون جدوى، ومن ثم فهي تُخطئ الأهداف السهلة الواضحة، وتظهر من جديد في صورة خوف وكراهية شعبية «للغرباء المجاورين». وهذا القلق لا يمكن تخفيفه ولا تبديده في مواجهة مباشرة مع التجسيد الآخر للوجود خارج المكان، أي النخبة العولمية المتنقلة خارج التحكم، فتلك النخبة تبلغ من القوة ما يعجز غيرها عن الدخول معها في مواجهة مباشرة، حتى وإن كان موقعها الدقيق معروفاً (وهو ليس معروفاً في الواقع). وأما اللاجئون فلا حول لهم ولا قوة، فهم هدف سهل ساكن مرئي بكل وضوح يُفرِّغ فيه الغضب الفائض، حتى وإن لم يكن لهم أية علاقة البتة بألوان المعاناة والمخاوف التي أفضت إلى ذلك الغضب.

فعندما تواجه «الطبقة الحاكمة» (بالمعنى الذي سبق أن حدده نوربيرت إلياس) تدفق «الدخلاء الغرباء»، يكون لديها من الأسباب ما يكفي للشعور بالخوف، فاللاجئون يمثلون «المجهول العظيم» الذي يجسده كل الغرباء، بل إنهم يحملون معهم آلام الحرب البعيدة، والحسرة على البيوت المحطمة



والقرى المدمرة، التي تذكّر أهل البلد بإمكانية تعكير صفو الانسجام الذي يتسم به نظامهم اليومي الآمن المألوف، (فهو آمن لأنه مألوف)، أو تدمير هذا الانسجام. فاللاجئون، كما أوضح بيرتولد بريشت في «**أرض المنفى**»، «نذير شؤم».

كانت السبعينيات من القرن العشرين هي حقبة أفول «العقود المجيدة الثلاثة»، وعمليات إعادة التعمير، والتفاهم الاجتماعي، والتفاؤل التنموي الذي صاحب تفكيك النظام الاستعماري والانتشار السريع «للأمم الجديدة»، مما فتح آفاق عالم جديد رائع من الحدود المطموسة أو المتلاشية، وطوفان المعلومات، والعولمة المهيمنة، والاستمتاع الاستهلاكي في الشمال الثري، علاوة على «إحساس متزايد بالمعاناة والإقصاء في جزء كبير من بقية العالم»، وهو يصدر عن «الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى»[٢٢]. وربما نرى حقبة السبعينيات الآن، بنظرة تأملية للماضي، باعتبارها علامة فارقة في التاريخ الحديث؛ فبنهاية السبعينيات، تغيرت الظروف التي كان الناس يواجهون بها تحديات الحياة تغيراً خفيّاً جذريّاً، مما زعزع ثوابت الحياة، ودعا إلى مراجعة شاملة لاستراتيجيات الحياة، وفحصها فحصاً دقيقاً.

إن منع «الحلول العولمية للمشكلات المنتَجة محلياً»، وبالتحديد الأزمة الراهنة التي تمثلها «صناعة التخلص من النفايات البشرية»، ينعكس سلباً على معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء، بفعل البلدان التي يقصدها المهاجرون العولميون في أثناء بحثهم عن الحماية من العنف، وفي بحثهم عن الخبز والماء، كما أن ذلك يغير أزمة «ضحايا الإقصاء الداخلي» في تلك البلدان تغييراً جذرياً.

وقد ظهر في مرحلة مبكرة أسوأ جوانب التغير في المعاملة التي يلقاها «ضحايا الإقصاء الداخلي»، (المعروفون في هذا الزمن باسم «ما دون الطبقة»)، وجرى توثيق هذا التغير توثيقاً كاملاً، وهو يتمثل في الانتقال من نموذج «دولة اجتماعية» تشمل الجميع إلى دولة «إقصائية»، أو دولة «قانون العقوبات»، أو دولة «السيطرة على الجريمة»، أو دولة «العدالة الجنائية». يقول ديفيد جارلاند:

---

(٢٢) Stewart Hall, "Out of a Clear Blue Sky," *Soundings* (Winter 2001-2002), pp. 9-15.



ثمة تغير واضح في بؤرة الاهتمام من نموذج دولة الرفاه إلى دولة قانون العقوبات. . . وهذا النموذج العقابي يزداد انتشاره وشهرته، وصار أكثر صرامة، وأكثر قوة، وأكثر اهتماماً بالأمن. وأمّا نموذج دولة الرفاه فيزداد صمتاً على صمته، وصار مشروطاً أكثر مما مضى، وأكثر تمركزاً حول الجريمة، وأكثر اهتماماً بالمخاطر. . .

وتتضاءل الآن إمكانية تصوير المعتدين في الخطاب الرسمي بوصفهم مواطنين محرومين اجتماعياً، وفي حاجة إلى المساعدة؛ بل يجري تصويرهم باعتبارهم ملومين، وحقيرين، وخطرين إلى حد ما[٢٣].

وهنا يشير لويك فاكونت إلى «إعادة تعريف رسالة الدولة»[٢٤]؛ فالدولة «تنسحب من الساحة الاقتصادية، مؤكدة ضرورة اختزال دورها الاجتماعي في توسيع تدخلها العقابي وتعزيزه».

هذا التحول الذي شهدته «العقود المجيدة الثلاثة» يصفه ألف هدتوفت في علاقته «بضحايا الإقصاء الخارجي»، أي المهاجرين المحتملين[٢٥]، ويشير ألف هدتوفت إلى أن «الحدود يُعاد ترسيمها بين الولايات المتحدة وبينهم ترسيماً أكثر صرامة»؛ وهنا يتبع ألف هدتوفت ما توصل إليه أندرياز وسيندر[٢٦]، ويذهب إلى القول بأن الحدود صارت أكثر انتقائية وأكثر تنوعاً في الأشكال التي تتخذها، بل إنها تحولت إلى ما يمكن أن يُطلق عليه «أغشية لامتناظرة»؛ فهي تسمح بالخروج، لكنها تمنع الدخول غير المرغوب من الجانب الآخر». ولهذا الغرض، أضيفت إلى نقاط المرور التقليدية الخاصة بالمهاجرين على طول المناطق الحدودية القُطرية قواعد أمامية عسكرية بعيدة، مثل نقاط التفتيش في موانئ ومطارات المغادرة:

في ظل تشديد إجراءات المراقبة على الحدود الخارجية، وفي ظل

(٢٣) David Garland, *The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society* (New York; Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 175

(٢٤) Loïc Wacquant, "Comment la "tolérance zéro" vint à l' Europe," *Manière de voir*, no. 56 (March-April 2001), pp. 38-46.

(٢٥) Ulf Hedetoft, *The Global Turn: National Encounters with the World* (Aalborg, Denmark: Aalborg University Press, 2003), pp. 151-152.

(٢٦) انظر:

Peter Andreas and Timothy Snyder, *The Wall around the West: State Borders and Immigration Controls in North America and Europe* (Lanham, MD: Rowman and Littefield, 2000).



إجراءات أكثر صرامة في إصدار تأشيرات السفر في البلدان التي يغادرها المهاجرون في «الجنوب»... تنوعت أشكال الحدود، فلم تعد تقع في الأماكن المعهودة وحدها، بل وفي المطارات، والسفارات، والقنصليات، ومراكز اللجوء، وفي الفضاء الافتراضي في صورة التعاون المتزايد بين الشرطة وسلطات الهجرة في دول مختلفة.

وها هي أطروحة هدتوفت تتحقق على أرض الواقع؛ إذ التقى رئيس الوزراء البريطاني بالسيد رود لابرز، المفوض السامي للاجئين بالأمم المتحدة، واقترح عليه تأسيس «ملاذات آمنة» لطالبي اللجوء المحتملين «بالقرب من أوطانهم»، أي على مسافة آمنة من بريطانيا وغيرها من الدول الثرية التي كانت حتى وقت قريب وجهتهم الطبيعية. وباللغة المراوغة المعهودة في حقبة ما بعد التحول العظيم، وصف وزير الداخلية ديفيد بلانكيت موضوع محادثة بلير/لابرز بأنه «تحديات جديدة للدول المتقدمة يشكلها من يستغلون نظام اللجوء طريقاً إلى الغرب»، (وباستخدام تلك اللغة المراوغة، يمكن للمرء أن يشكو، على سبيل المثال، من التحدي الذي يواجهه الناس المستقرون، وهو التحدي الذي يمثله البحارة الذين غرقت سفنهم وتحطمت ممن استغلوا نظام اللجوء طريقاً إلى اليابسة).

وفي الوقت الراهن، يبدو أن أوروبا ونقاط المراقبة التابعة لها عبر البحار (مثل الولايات المتحدة أو أستراليا) تبحث عن حل لمشكلاتها غير المألوفة بسياسات غير مألوفة في التاريخ الأوروبي؛ سياسات تتجه نحو الداخل أكثر من توجهها نحو الخارج، سياسات متجهة وجهة المركز لا وجهة الخارج، سياسات الانهيار الداخلي لا الانفجار الخارجي، مثل سياسات تخفيض الإنفاق، والاعتماد على الذات، وبناء الأسوار التي تعلوها شبكة من الآلات المزودة بالأشعة السينية وشبكة مغلقة من كاميرات المراقبة، والاستعانة بمزيد من المسؤولين داخل كبائن الهجرة، وبمزيد من حراس الحدود في الخارج، وتقييد شبكات الهجرة وقانون التجنيس، والإبقاء على المهاجرين في مخيمات منعزلة شديدة الحراسة، ومنع القادمين على مشارف البلد من بلوغ حدودها، وقبل أن تتوفر لهم فرصة المطالبة بمعاملتهم وفق حقوق اللاجئين أو طالبي اللجوء؛ باختصار، غلق المجال في وجه الحشود الطارقة للأبواب، والاكتراث الضئيل، أو عدم الاكتراث، بتخفيف ذلك الضغط.

وها هي نعومي كلاين تشير إلى اتجاه أقوى وأوسع انتشاراً (يتصدره



الاتحاد الأوروبي وتلحق به الولايات المتحدة)، وهو اتجاه نحو «حصن إقليمي متعدد الطبقات والصفوف»:

إن القارة العظيمة الحصينة هي تكتل من أمم تتّحد من أجل نزع مزايا تجارية من دول أخرى، بينما تراقب حدودها الخارجية المشتركة لمنع وصول أبناء تلك الدول، ولكن إذا كانت القارة جادة في رغبتها لأن تكون حصناً حصيناً، فعليها أن تستعين بدولة أو دولتين من الدول الفقيرة داخل أسوارها، إذ لا بد أن يقوم أحد ما بالعمل القذر نيابة عنها[٢٧].

إن اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) هي السوق الداخلية للولايات المتحدة بعدما توسعت لتشمل كندا والمكسيك، (وترى نعومي كلاين أنه بعد النفط، تمثل الأيدي العاملة من المهاجرين الوقود الذي يدفع الاقتصاد الغربي الجنوبي في الولايات المتحدة)، وأُلحق بها في تموز/ يوليو عام ٢٠٠١ «خطة الحدود الجنوبية» (Plan Sur)، التي تولت بموجبها الحكومة المكسيكية مسؤولية المراقبة الشاملة لحدودها الجنوبية، ونجحت في صد تيار النفايات البشرية المعدمة المتدفقة إلى الولايات المتحدة من دول أمريكا اللاتينية. ومنذ ذلك الحين، جرى إيقاف مئات الآلاف من المهاجرين واعتقالهم وترحيلهم بفضل الشرطة المكسيكية قبل وصولهم إلى حدود الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بأوروبا الحصينة، ترى نعومي كلاين أن «بولندا وبلغاريا والمجر، وجمهورية التشيك، هم عبيد ما بعد الحداثة، فهم يوفرون مصانع منخفضة الأجور، حيث تُنتَج الملابس والأجهزة الإلكترونية والسيارات بنسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من التكلفة التي تتطلبها حتى يمكن إنتاجها في أوروبا الغربية». ففي داخل القارات الحصينة، ظهرت تراتبية اجتماعية جديدة في محاولة لفعل المستحيل، من أجل إيجاد توازن بين المسلمات المتناقضة بكل وضوح والحيوية بالقدر نفسه، إنها مسلمات الحدود المحكمة، والحصول السهل على عمالة رخيصة طيعة لا مطالب لها، بل عمالة مستعدة لقبول ما هو متاح، وفعل ما هو متاح؛ إنها مسلمات التجارة الحرة واستغلال المشاعر المعادية للمهاجرين، تلك القشة التي تتعلق بها الحكومات الممسكة بالسيادة الغارقة للأمم/الدول حتى يمكنها إنقاذ شرعيتها المتساقطة. وهنا تتساءل نعومي كلاين: «كيف يمكنكم أن تبقوا

---

(٢٧) Naomi Klein, "Fortress Continents," *Guardian*, 16/1/2003, p. 23.
نشرت المقالة أول مرة في مجلة *Nation*.



منفتحين على المكسب ومنغلقين أمام الناس؟»، وتجيب كلاين عن سؤالها قائلة: «الأمر سهل، أولاً تُوسّعون المحيط، ثم تُغلقونه».

ثمة أموال يحوّلها الاتحاد الأوروبي بكل أريحية في الغالب، ومن دون مساومة ولا مماحكة، إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى حتى قبل منحهم عضوية الاتحاد، وتلك الأموال كانت مخصصة للتكنولوجيا المتطورة التي من شأنها أن تحصّن حدودها الشرقية من الدخلاء الغرباء، بحيث تصير في وقت قصير الحدود الشرقية التي تحمي «أوروبا الحصينة».

ربما كان الاتجاهان اللذان تناولناهما هنا هما ببساطة مظهرين مرتبطين للانشغال بالأمن، أو ربما الهوس به، وربما يمكن تفسيرهما من خلال التحول في التوازن بين النزعتين الدائمتين نحو الإقصاء أو الدمج، أو ربما أنهما ظاهرتان غير مرتبطتين على الإطلاق، ولكل منهما منطقها الخاص. لكن بصرف النظر عن أسبابهما المباشرة، فإن هذين الاتجاهين ينبتان من جذر واحد، ألا وهو الانتشار العولمي لطريقة الحياة الحديثة التي وصلت في هذا الزمن إلى أبعد حدود الكوكب، حتى إنها ألغت التفرقة بين «المركز» و«الأطراف»، أو لنكن أكثر دقة، التفرقة بين أشكال الحياة «الحديثة» (أو «المتقدمة») و«ما قبل الحديثة» (أو «المتأخرة» و«المتخلفة»)، وهي تفرقة صاحبت الجزء الأعظم من التاريخ الحديث، عندما كان الفحص الدقيق للطرق السائدة المقبولة يقتصر على قطاع ضيق نسبياً من الكرة الأرضية، وإن كان قطاعاً في اتساع دائم. ولما بقي هذا القطاع ضيقاً نسبياً، فإنه استطاع أن يستخدم فائض القوة الناتجة كصمام أمان لحماية نفسه من الارتفاع الزائد للحرارة، كما استطاع استخدام بقية الكوكب كمقلب للنفايات السامة التي تفرزها عمليات التحديث المستمر.

ولكن الكوكب وصل الآن إلى حالة الامتلاء، وهذا يعني، ضمن ما يعني، أن العمليات الحديثة المعهودة، مثل بناء النظام والتقدم الاقتصادي، تحدث في كل مكان، وأن «النفايات البشرية» تُنتَج في كل مكان، وتتصاعد معدلاتها كل يوم، ولكن سلات القمامة «الطبيعية» المناسبة لتخزينها، وربما إعادة تدويرها، ليست موجودة في هذا الزمن. وهكذا فإن الأزمة التي استشرفتها روزا لوكسمبورج منذ قرن من الزمان قد وصلت إلى منتهاها، (وإن كانت قد وصفتها بمصطلحاتها الاقتصادية بالأساس، وليس بمصطلحات اجتماعية واضحة).



الفصل الثالث

الدولة والديمقراطية وإدارة الخوف

حققت المخاوف المحيطة والهوس بالأمن أعظم تقدم في السنوات الأخيرة في أوروبا وفي بعض البلدان المتصلة بها (إضافة إلى بضع «دول متقدمة» متصلة بأوروبا عبر «المصاهرة» لا «القرابة»).

وعندما ننظر إلى ذلك بانفصال عن تحولات أخرى جوهرية كانت تقع في تلك «السنوات الأخيرة»، يبدو ذلك لغزاً مُحيّراً. وقد حالف روبرت كاستل الصواب عندما قال في تحليله الواضح للقلق الحالي الذي يغذيه فقدان الأمان: «إننا، على الأقل في الدول المتقدمة، نعيش بلا شك في بعض من أعظم المجتمعات الآمنة التي شهدها التاريخ»[1]. ولكن، وعلى العكس من «الدليل الموضوعي»، نجد أننا «نحن» ـ المدللين تحديداً من دون الناس أجمعين ـ نشعر بأننا أكثر عُرضة للتهديد وفقدان الأمان والخوف، وأكثر عُرضة للذعر والهلع، وأكثر اهتماماً بالتفاصيل المتعلقة بالأمن والأمان من غيرنا من الناس في المجتمعات الأخرى.

واجه سيجموند فرويد لغز المخاوف غير المفهومة بصراحة، وقال إن حلها ينبغي أن نبحث عنه في النفس البشرية وما تُبديه من تحدٍّ قوي «المنطق الحقائق» الجافة[2]، فالمعاناة البشرية (وكذلك الخوف من المعاناة، وهو أشد ألوان المعاناة وأفظعها فيما يبدو) تصدر عن «القوة العُليا للطبيعة، وضعف أجسادنا، وعدم كفاية الضوابط التي تنظم العلاقات المتبادلة بين البشر في الأسرة والدولة والمجتمع».

أمّا فيما يتعلق بالقوة العُليا للطبيعة وضعف أجسادنا بالمعنى الذي حدده

---

(١) Robert Castel, *L'Insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?* (Paris: Seuil, 2003), p. 5.

(٢) Sigmund Freud, *Civilization and its Discontents* (London: Penguin Freud Library, 1991), vol. 12, p. 274 ff.



فرويد، فإننا نتمكن بطريقة أو بأخرى من تكييف أنفسنا مع الحدود النهائية لما يمكن أن نفعله، فنحن نعرف أننا لن نسيطر على الطبيعة سيطرة تامة، وأننا لن نُخلِّد أجسادنا الفانية، وأننا لن نحصّنها من غدر الزمن، ومن ثم فنحن مستعدون، على الأقل في هذا الأمر للقبول «بأفضل شيء من الدرجة الثانية». لكن الدراية بالحدود قد تبعث على الحيوية والتمكين بقدر ما تبعث على الإحباط والتعجيز، فإذا لم يكن بوسعنا رفع كافة أشكال المعاناة فبوسعنا أن نرفع بعضها وأن نخفف منها، فالأمر جدير بالمحاولة على الدوام، ومن ثم فإننا نحاول ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وتستهلك محاولاتنا المتتالية أغلب طاقتنا واهتمامنا، فلا تَدع مجالاً لاجترار الأحزان والقلق بأن بعض الإصلاحات المطلوبة ستظل مستحيلة، وأنها ستجعل كافة المحاولات الرامية لتحقيقها مضيعة للوقت الثمين.

لكن الأمر يختلف تمام الاختلاف في النوع الثالث من المعاناة: الشقاء المتأصل اجتماعياً؛ فكل ما يُوضع بوساطة البشر يمكن إعادة وضعه بوساطة البشر، ومن ثم فإنه في هذه الحالة لا نقبل أية حدود لإعادة وضع الواقع؛ إننا نرفض إمكانية وضع حدود مسبقة وثابتة إلى الأبد لما نقوم به، بحيث لا يمكن كسرها بالعزم الأكيد والإرادة القوية، فلا يمكننا أن نفهم السبب الذي يمنع الضوابط التي وضعناها بأنفسنا من أن تكون حماية لكل واحد منا ومصلحة له، ومن ثم فإن كل حالة من التعاسة الصادرة عن الواقع الاجتماعي تمثل تحدّياً، وحالة من الانتهاك، ودعوة لحمل السلاح؛ فإن كانت «الحماية المتاحة بحق»، والمنافع التي ننعم بها لا تصل إلى النموذج المثالي، وإن كانت العلاقات غير مُرضية، وإنْ كانت الضوابط ليست ما ينبغي أن تكون، (ونعتقد بأنها ليست ما يمكن أن يكون)، فإننا نميل إلى التخوف على الأقل من نُدرة مشينة للإرادة القوية، لكننا نفترض في الغالب بعض المكائد، والمؤامرات، والنيات الإجرامية، والأعداء القابعين خلف باب الدار أو تحت الفراش، ومتهمين سيُكشف عن هوياتهم وعناوينهم من أجل تقديمهم للعدالة، وإدانتهم مع سبق الإصرار والترصد.

وقد توصل كاستل إلى نتيجة مشابهة بعدما اكتشف أن فقدان الأمان الحديث لا يصدر عن ندرة الحماية، بل من «عدم وضوح نطاقها» في عالم اجتماعي «يتمركز تنظيمه حول طلب لانهائي للحماية وبحث مسعور عن



الأمن»[٣]. فالتجربة الحادة المستعصية لعدم الأمان إنما هي أثر جانبي للاعتقاد بإمكانية تحقيق الأمان التام في وجود المهارات الصحيحة والجهد السليم، (الاعتقاد في مقولات من قبيل «يمكن فعله»، و«يمكننا فعله»)، فإذا اتضح أنه لم يتحقق، لا يمكن تفسير الفشل إلا بالإشارة إلى عمل خبيث، ونية شريرة، وعقل مدبر لهذا الشر.

ولنا أن نقول إن الشكل الحديث لعدم الأمان يتميز بوضوح بخوف من الخبث والخبثاء، إنه يتشكل بالظن السيئ في البشر ونياتهم، وبرفض الثقة في دوام صحبة البشر وإمكانية الاعتماد عليها، وهو يصدر في التحليل النهائي من عجز عن الاستعداد، بل وعدم الاستعداد، لإدامة تلك الصحبة، والاعتماد عليها، والوثوق بها.

ويتهم كاستل سيرورة النزعة الفردية الحديثة بالمسؤولية عما آلت إليه الأمور، وهو يرى أن المجتمع الحديث ظل يعيش على الرمال المتحركة المتمثلة في الطوارئ بعدما استبدل الجماعات والكيانات التي كانت تحدد قواعد الحماية وتراقب تطبيقها، وأحل محلها الواجب الفردي المتمثل في المصلحة الذاتية والرعاية الذاتية والمساعدة الذاتية؛ ففي ذلك المجتمع، تتسم مشاعر فقدان الأمان الوجودي والمخاوف المتفرقة من الأخطار المنتشرة بأنها مستعصية لا محالة.

وهنا تلعب أوروبا دوراً ريادياً كما في أغلب التحولات الحديثة، فأوروبا كانت أيضاً أول من واجه ظاهرة العواقب الوخيمة غير المتوقعة للتغيير، فما كان للشعور المخيف بعدم الأمان أن يظهر إلى الوجود لولا حدوث تحولين في أوروبا في وقتٍ واحد، وانتقالهما فيما بعد بسرعات متفاوتة إلى أجزاء أخرى من الكوكب؛ فأمّا **التحول الأول**، كما يقول كاستل، فهو «التقدير المفرط»[٤] للأفراد المحررين من القيود المفروضة من جانب الشبكة الكثيفة للروابط الاجتماعية؛ وأمّا **التحول الثاني** فقد تبع التحول الأول بدقة، وتمثل في ضعفٍ وعجزٍ غير مسبوقين للأفراد الذين جُرِّدوا من الحماية التي كانت تقدمها لهم تلقائياً تلك الشبكة الكثيفة من الروابط الاجتماعية.

---

(٣) Castel, Ibid., p. 6.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢.



ففي **التحول الأول**، رأى الإنسان الفرد آفاقاً شاسعة مغوية ومثيرة تنفتح أمامه، حيث يمكن اختبار وممارسة الفنون المكتشفة الجديدة الخاصة بتكوين الذات وتحسينها. وأمّا **التحول الثاني**، فمنع معظم الأفراد من دخول تلك الآفاق الجذابة. فكون الفرد فرداً صورياً، (بحكم القانون أو بموجب الإحساس بالذنب الشخصي الذي يكوي جراح العجز من واقع اجتماعي)، لم يضمن بأي حال الفردية الفعلية بحكم الواقع، وافتقر كثيرون إلى الموارد لتوظيف الحقوق التي تنطوي عليها الفردية الصورية في النضال من أجل الفردية الواقعية[٥]، فالخوف من عدم الكفاية هو اسم العذاب الناجم عن ذلك، فكثير من الأفراد بحكم القانون، إن لم يكن جميعهم، وجدوا في عدم الكفاية واقعاً مريراً، لا هاجساً كئيباً؛ ولكن الخوف من عدم الكفاية صار آفة كونية أو شبه كونية. وسواء أكان الواقع الحقيقي لعدم الكفاية قد خضع للتجربة والاختبار بالفعل أم تحقق اجتنابه لحسن الحظ إلى الآن، فإن شبح عدم الكفاية كان سيحوم حول العالم بأسره، وفي كل الأوقات.

فمن البداية، واجهت الدولة مهمة صعبة تمثلت في إدارة الخوف، فكان عليها أن تنسج شبكة حماية من العدم حتى تستبدل الشبكة القديمة التي مزقتها الثورة الحديثة، وأن تواصل إصلاحها ما دام التحديث المستمر المدعوم من تلك الدولة يفوق مقدرتها ويمزق خيوطها. فخلافاً للاعتقاد السائد، كانت الحماية (بمعنى التأمين الجمعي ضد المصائب الفردية)، وليس إعادة توزيع الثروة، هي التي كانت تقع في قلب اهتمام «الدولة الاجتماعية» التي أفضى إليها بقوة ثابتة تطور الدولة الحديثة؛ فالحماية إما أن تكون جماعية أو لا تكون أبداً في نظر المحرومين من رأس المال الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي، (ومن كل المزايا في الواقع، باستثناء قدرتهم على العمل، التي لا يستطيع كل واحد بمفرده أن يوظفها بنفسه)[٦].

وبخلاف شبكات الحماية الاجتماعية في الماضي قبل الحداثي، كانت شبكات الحماية التي تتصورها وتديرها الدولة إما أن تُشيَّد عن قصد وتصميم، أو تتطور من تلقاء نفسها من مشروعات البناء الضخم الذي

---

(٥) للاطلاع على مناقشات كاملة، انظر:
Zygmunt Bauman, *Individualized Society* (Cambridge, UK: Polity, 2002).

(٦) المصدر نفسه، ص٤٦.



اتسمت به الحداثة في مرحلة «الصلابة». ومن أمثلة الحماية عن طريق التشييد عن قصد وتصميم ما يلي: مؤسسات الرفاه والخدمات (وتسمى أحياناً باسم «الأجور الاجتماعية»)، والخدمات الصحية التي تديرها الدولة أو تدعمها، والتعليم المدرسي، والإسكان، وقوانين المصنع التي حددت الحقوق والواجبات المتبادلة لكل الأطراف، ناهيك عن سلامة الموظفين وحقوقهم. وأما أهم مثال على الحماية التي كانت تتطور من تلقاء نفسها، فهي أرض المصنع، واتحاد العمال، والتكافل المهني الذي ترسخ وازدهر «بطبيعته» في البيئة المستقرة نسبياً لما يسمى «المصنع الفوردي» [نسبة إلى هنري فورد ونموذج مصانعه التي قامت على التزام طويل الأجل بين صاحب رأس المال والعمال]، وهو تجسيد الموضع الحديث الصلب الذي جرى فيه تثبيت أغلب مَن كانوا مِن «المحرومين من رأس مال آخر».

وكان الارتباط بالطرف المقابل في علاقات رأس المال والعمالة ارتباطاً متبادلاً وطويل الأجل في المصنع «الفوردي»، فكان كل جانب يعتمد على الآخر، ولكن في الوقت نفسه كان الارتباط يمكِّنهم من التفكير والتخطيط للمستقبل، ومن تقييد المستقبل، والاستثمار في المستقبل؛ ولهذا السبب كان «المصنع الفوردي» موقعاً للصراع المرير، وكان هذا الصراع ينفجر أحياناً، ويتحول إلى عداء مفتوح (ما دامت احتمالية الارتباط على المدى الطويل والاعتماد المتبادل لجميع الأطراف قد جعلت المواجهة المباشرة استثماراً معقولاً، وتضحية تقديرية). لقد كان الصراع يحتد رويداً رويداً حتى وإن كان مخفياً، ولكن ذلك المصنع نفسه كان أيضاً ملاذاً آمناً للثقة بالمستقبل، وللتفاوض، والتسوية، والبحث عن نموذج توافقي للعيش المشترك. ففي ظل ما يوفره من مسارات مهنية محددة بوضوح، ومن أعمال روتينية مستقرة تماماً ـ وإن كانت متعبة ـ ومن وتيرة بطيئة للتغيير في تركيبة فرق العمل، ومن نفع طويل الأمد للمهارات المكتسبة، ومن قيمة كبرى مصاحبة لخبرة العمل المتراكم، كان من الممكن اجتناب مخاطر سوق العمل، وكان من الممكن تخفيف القلق إن لم يكن القضاء عليه تماماً، وكان من الممكن استئصال المخاوف بحيث تقتصر على العالم الهامشي لما يُسمى «مصائب القدر»، و«الحوادث القاتلة»، من دون أن تتسرب إلى مشاغل الحياة اليومية بأسرها. والأهم من كل ذلك أن كثيراً ممن كان ينقصهم كافة أنواع رأس المال، باستثناء قدرتهم على العمل لغيرهم، كان يمكنهم التعويل على الجماعة



باعتبارها جسداً واحداً، فكان التكافل يعيد صياغة القدرة على العمل ويحولها إلى رأس مال بديل، وكان هذا النوع من رأس المال يمثل الأمل لأسباب وجيهة في موازنة القوة المجتمعة لكافة الأنواع الأخرى لرأس المال.

في خطوة شهيرة لا تُنسى، وبعد تأسيس «دولة الرفاه» البريطانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عبر تشريع برلماني شامل، حاول توماس همفري مارشال أن يعيد صياغة المنطق الذي اهتدى به الكشف التدريجي عن معنى الحقوق الفردية؛ ووفق هذه الرواية(٧)، فإن العملية الطويلة بدأت من الحلم بالأمن الشخصي، وتبعها نضال طويل ضد الحكم الاستبدادي للملوك والأمراء، فما كان يمثل للملوك والأمراء حقاً إلهياً في إقرار القواعد أو إنكارها كما يحلو لهم، كان يعني لرعاياهم أن حياتهم تحت رحمة فضل ملكي لا تختلف كثيراً عن قَدَرٍ غريب الأطوار. إنها حياة تتألف من حالة مستمرة ومستعصية من اللايقين؛ إذ تعتمد على الطرق العشوائية التي كانت تتحدد بها هبات الملوك وعطاياهم، فكان تملق الملوك والملكات والتودد إليهم/إليهن طلباً لكرمهم أمراً صعباً؛ وكان من الأصعب الاحتفاظ بذلك الكرم، إذْ كان من السهل سحبه، ومن المحال ضمانه إلى الأبد. وهذا اللايقين كان يرتد في صورة إحساس مشين بعجز الناس، ولم يكن من الممكن مداواته إلا من خلال تحقيق القدرة على التنبؤ بسلوك الملوك عبر إخضاعه لقواعد قانونية لا يُسمح للملوك أنفسهم، ولا يكون بوسعهم، أن يغيروها أو يعلقوها باختيارهم من دون موافقة الرعايا أصحاب الشأن. فلن يتحقق الأمن الشخصي إلا بوضع قواعد ملزمة لجميع اللاعبين، ولكن هذه القواعد الملزمة لن تمكن الجميع من الفوز، بل سيظهر، كما كان الحال من قبل، لاعبون محظوظون وغير محظوظين، وفائزون وخاسرون. ولكن، على أقل تقدير، ستكون قواعد اللعبة واضحة، وستتاح إمكانية تعلمها، ولن تتغير حسب الأهواء في أثناء اللعب، ولن يضطر اللاعبون إلى الخوف من تمييز الملك لأن غنائم انتصارهم ستكون لهم، وسينعمون بها إلى الأبد، وستكون ملكية أصيلة لهم.

---

(٧) انظر:

T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class, and Other Essays* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950).



يمكننا أن نقول إن النضال من أجل الحقوق الشخصية كان يستمد قوته من رغبة المحظوظين الحقيقيين أو من كانوا يأملون في الفوز للإبقاء على غنائم حظهم السعيد من دون الحاجة إلى جهد ثمين أو ثقيل، والأدهى أنه جهد غير موثوق وغير نهائي في سبيل الفوز بالحظوة عند الملك، ونيل رضاه، والاحتفاظ بعطاياه.

وأمّا المطالبة بالحقوق السياسية فتعني المطالبة بلعب دور جوهري في صنع القوانين، وكانت المطالبة بالحقوق السياسية تمثل من منظور مارشال الخطوة التالية في خطته، باعتبارها الخطوة المنطقية المطلوبة فور نيل الحقوق الشخصية، وهي الخطوة التي لا بد من الدفاع عنها، ولكن يمكننا أن نستشف مما ذكرناه أن الحقوق الشخصية والحقوق الاجتماعية لا يمكن النضال من أجلها والحصول عليها وضمانها إلا معاً، إذ يصعب تحقيقها والاستمتاع بها كلًّا على حدة. ويبدو أن هناك اعتماداً دائرياً وعلاقة حقيقية لفكرة «الدجاجة والبيضة» بين الحقوق الشخصية والحقوق السياسية؛ فسلامة الأشخاص وأمن ممتلكاتهم هما شرطان ضروريان للنضال الفعال في سبيل المشاركة السياسية، لكنهما لا يمكن أن يترسخا، ولا يمكن افتراض واثق بدوامهما إلا إذا صار شكل القوانين الملزمة تابعاً للمستفيدين منها.

لا يمكن للمرء أن يتيقّن من حقوقه الشخصية ما لم يكن قادراً على ممارسة حقوقه السياسية، وما لم يكن قادراً على تفعيل تلك القدرة في سنّ القوانين، وستتضاءل إمكانية تفعيل تلك القدرة على أقل تقدير ما لم تبلغ المزايا (الاقتصادية والاجتماعية) التي تحكمها وتحميها الحقوق الشخصية من الأهمية والمكانة ما يجعل القوى المهيمنة تضعها في حسبانها. وهذه حقيقة كانت واضحة بالفعل لمارشال، ولكنها كانت بحاجة إلى إعادة تأكيد في ضوء أحدث التغيرات السياسية. يقول باولو فلوري دو أركيه: «إن الفقر (القديم والجديد) يولّد اليأس والخنوع، ويستنزف كل الطاقة في الصراع من أجل البقاء، ويضع الإرادة تحت رحمة الوعد الفارغ والخداع الماكر»[٨]. إن تشابك الحقوق الشخصية والحقوق السياسية، والتفاعل بينهما، هو من نصيب أصحاب النفوذ، من نصيب الأغنياء لا الفقراء، ومن نصيب الآمنين

---

(٨) Paolo Flores d'Arcais, ""The US Elections: A Lesson in Political Philosophy: Populist Drift, Secular Politics, Democratic Politics," (here quoted from an MS translation by Giacomo Donis).



بالفعل إذا ما تُركوا وحدهم، لا من نصيب المحتاجين إلى مساعدة خارجية حتى يكونوا آمنين؛ فحق التصويت (وحق التأثير في تشكيلة الحكام وشكل القواعد التي تلزم المحكومين بشكل غير مباشر، وعلى الأقل على مستوى النظرية) لا يمكن أن يمارسه بحق سوى «مُلّاك الموارد الاقتصادية والثقافية الكافية» التي تحميهم من الاستعباد الطوعي أو غير الطوعي الذي يستأصل أي استقلال ممكن في الاختيار.

فلا غرابة إذاً أنه منذ زمن طويل نجد أن دُعاة الحل الانتخابي لأزمة ضمان الحقوق الشخصية من خلال ممارسة الحقوق السياسية «أرادوا أن يُقصروا حق التصويت على أصحاب الثروة والتعليم»، وبدا واضحاً آنذاك أن «الحرية الكاملة» (الحق في المشاركة في سنّ القوانين) لا يمكن أن يستمتع بها إلا أصحاب الملكية الكاملة لحقوقهم الشخصية[٩]، أي من لم تتعرض حريتهم الشخصية للبتر من قبل مُلّاك العِزَب أو أصحاب العمل الذين يعتمدون عليهم في كسب لقمة العيش. فعلى مدار ما يزيد على قرن من الزمان بعد استحداث مشروع التمثيل السياسي وقبوله الحماسي أو المذعن، وبعدما امتد حق الاقتراع ليشمل الجميع ويستثني «الأغنياء»، وجد ذلك مقاومة شرسة من دعاة المشروع وأنصاره. ولأسباب وجيهة، كان يُنظر لذلك المدّ باعتباره اعتداءً على الديمقراطية لا انتصاراً لها، (ربما يتمثل الافتراض الضمني الذي زاد من اشتعال تلك المقاومة في الهاجس بأن «الفقراء» لن يستخدموا هبة المشاركة السياسية في الدفاع عن أمن الممتلكات والمكانة الاجتماعية، فهي حقوق شخصية لا ناقة لهم فيها ولا جمل).

فإذا تبعنا المتتالية التاريخية/المنطقية للحقوق كما ساقها مارشال، ربما نقول إن الديمقراطية ـ حتى الوصول إلى مرحلة الحقوق السياسية (ومرحلة الحقوق السياسية نفسها) ـ تتسم بأنها مغامرة انتقائية ومقيدة للغاية.

---

(٩) قارن بـ:

John Gledhill, "Rights and the Poor," in: Richard Ashby Wilson and Jon P. Mitchell, eds., *Human Rights in Global Perspective: Anthropological Studies of Rights, Claims and Entitlements*, ASA Monographs; 40 (London: Routledge, 2003), p. 210ff.

مقتبس من:

C. B. Macpherson, *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1962).



«فالديموس» (أي الشعب) في كلمة «الديمقراطية» هو المُخوّل بسلطة (قراطوس) سنّ القوانين وتغييرها، لكن اقتصر ذلك في تلك المرحلة على فئة قليلة تنعم بالامتيازات، بينما استُبعد في الممارسة وفي القانون المكتوب أغلبية كبيرة من الناس الذين يُراد إلزامهم بالقوانين التي تأتي بها السياسة.

واقع الأمر كما يرى جون سيرل، أن قائمة «عطايا الرب»، أي الحقوق الأصيلة التي وضعها الآباء المؤسسون للديمقراطية الأمريكية، «لم تتضمن حقوقاً متساوية للنساء، بل ولم تتضمن حق التصويت ولا حق الملكية لهن، ولم تتضمن إلغاء الرق»(١٠). ولا يعتبر جون سيرل طبيعة تلك الديمقراطية (طبيعة الامتيازات التي تُمنح بحرص واعتدال) طبيعة مؤقتة عابرة؛ على سبيل المثال، «ستوجد دوماً آراء يعتبرها كثير من الناس، بل غالبيتهم، فظيعة»، ولذا فإن الاحتمالات لا تُرجح منحاً عالمياً كاملاً حقيقياً لحرية التعبير التي ينبغي أن تكفلها الحقوق السياسية لجميع المواطنين. ولكن إذا كانت الحقوق السياسية يمكن أن تُستخدم من أجل ترسيخ الحريات الشخصية وتعزيز صلابة تلك الحريات المستقرة في السلطة الاقتصادية، فسيصعب أن تُكفل الحريات الشخصية لمن لا حول لهم ولا قوة، لمن لا حق لهم في الموارد التي من دونها لا يمكن الفوز بالحرية الشخصية ولا الاستمتاع بها في الممارسة.

إننا هنا أمام دائرة مفرغة؛ فعددٌ كبير من الناس لا يملكون سوى النزر اليسير من المتاع والممتلكات، أو لا يملكون شيئاً يستحق الاستماتة في الدفاع عنه، ولذا يرى الأغنياء أن هؤلاء الناس ليسوا بحاجة إلى الحريات السياسية، ولا ينبغي منحهم تلك الحريات التي تخدم الدفاع عن الممتلكات. ولكن ما دام هؤلاء الناس لهذا السبب يُمنعون من الانتخاب (وعبر تاريخ الديمقراطية الحديثة ناضلت قوى مؤثرة لإدامة ذلك المنع)، فستكون فرصتهم ضئيلة في تأمين الموارد المادية والثقافية التي تؤهلهم للحصول على هبة الحقوق السياسية. فعندما تُترك «الديمقراطية» لمنطقها الخاص، فربما تظل، في الممارسة ورسمياً وبكل وضوح، عملية نخبوية في جوهرها. ولكنْ هناك، كما يرى باولو فلوريه دو أركيه، حلان لا حل واحد، لتلك المشكلة المعقدة: «إما بقَصْر الاقتراع على المُلّاك الحقيقيين لتلك الموارد، أو بتثوير المجتمع تثويراً تقدمياً بحيث يضمن

---

(١٠) John R. Searle, "Social Ontology and Free Speech," *Hedgehog Review*, vol. 6, no. 3 (Fall 2004), pp. 55-66.



تحويل تلك الامتيازات (الثراء والثقافة) إلى حقوق مكفولة للجميع».

إن الحل الثاني هو الذي أنتج نموذج اللورد بفريدج لدولة الرفاه، وهي التجسيد الأشمل لفكرة مارشال عن الحقوق الاجتماعية، وهي الفئة الثالثة في سلسلة الحقوق التي من دونها لن يكتمل المشروع الديمقراطي. وقد لخص دو أركيه أطروحته الأساسية قبل أكثر من نصف قرن بعد بفريدج قائلاً: «إن برنامجاً قوياً للرفاه ينبغي أن يكون جزءاً متكاملاً من كل مشروع ديمقراطي، وأن يحظى بحماية دستورية». فمن دون حقوق سياسية، لا يمكن للناس أن يثقوا بحرياتهم الشخصية، ولكن من دون حقوق اجتماعية ستظل الحقوق السياسية حلماً مستحيلاً، ووهماً عقيماً، ومزاحاً قاسياً لعدد كبير ممن مُنحت لهم تلك الحقوق بالقانون. فإن لم تكن الحقوق الاجتماعية مكفولة، فلن يتمكن الفقراء ولا المحتاجون من ممارسة الحقوق السياسية الرسمية، ولن يحصل الفقراء على تلك الحقوق إلا بما تتفضل به الحكومات وتراه ضرورياً، ولن يحصلوا عليها إلا إذا كانت مقبولة لدى مُلّاك القدرة السياسية الحقيقية على كسب السلطة والحفاظ عليها. فإذا ما بقي الفقراء من دون حول ولا قوة، فربما يكون منتهى مُناهم هو أن تتفضل عليهم السلطة ببعض الحقوق، لا أن يكونوا أصحاب حقوق.

كان اللورد بفريدج مُحقاً عندما اعتقد بأن رؤيته لتأمين شامل يقره الجميع لكل إنسان كانت نتيجة حتمية للفكرة الليبرالية وشرطاً ضرورياً لديمقراطية ليبرالية متكاملة، وكان إعلان فرانكلين ديلانو روزفلت الحرب على الخوف قائماً على افتراضٍ مشابه.

تصحب حرية الاختيار مخاطر الفشل، وربما يعتبر كثير من الناس أن تلك المخاطر لا تُطاق، إدراكاً أو ظناً منهم بأنها قد تفوق قدرتهم الشخصية على الاحتمال. ويرى أكثر الناس أن حرية الاختيار ستظل سراباً خادعاً وحلماً واهياً ما لم تُخفف حدة الخوف من الهزيمة عن طريق سياسة تأمين تصدر باسم المجتمع، سياسة يمكنهم الوثوق بها والاعتماد عليها إذا حلت بهم المصائب. فإذا ما صارت حرية الاختيار مجرد سراب، فإن ألم اليأس سيعلوه إذلال العجز، فالقدرة على مواكبة تحديات الحياة تتعرض للاختبار كل يوم، وهي المصنع الذي تتشكل فيه الثقة بالنفس أو تتلاشى.

فمن دون تأمين يقره الجميع فإن الفقراء والمحتاجين (والمستضعفين



على حافة الإقصاء بوجه أعم) ستنقصهم الدافعية للمشاركة السياسية، وبالتأكيد ستنقصهم الدافعية للمشاركة في لعبة الانتخابات الديمقراطية، فليس من المحتمل أن يتحقق الخلاص عن طريق دولة سياسية ليست دولة اجتماعية، وترفض أن تكون دولة اجتماعية، فمن دون حقوق اجتماعية للجميع، سيجد الناس أن حقوقهم السياسية عديمة القيمة وغير جديرة باهتمامهم، فإذا كانت الحقوق السياسية ضرورية لوضع الحقوق الاجتماعية في منزلتها، فإن الحقوق الاجتماعية ضرورية في تفعيل الحقوق السياسية، فالحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية لا بد منها جميعاً حتى يُكتب لها البقاء جميعاً، ولن يكتب لها البقاء جميعاً إلا بنجاحها المشترك.

وتوضح الدلائل التاريخية أنه، ومع كل توسيع لحق الاقتراع، تتقدم المجتمعات خطوة للأمام نحو دولة اجتماعية شاملة «كاملة»، وإن كان هذا المقام الأخير لم يكن في الحسبان، واحتاج إلى سنوات عدة، وإلى قوانين برلمانية عدة شهدت جدالاً كبيراً وطموحاً أكبر حتى تتضح معالمه. وبينما أخذت فئات أكثر من السكان تحظى بالحقوق الانتخابية، فإن «الناخب المتوسط»، الذي كان على الأحزاب السياسية أن تحدد وجهتها وفق رضاه حتى يمكنها أن تفوز، قد انتقل، بانتظام، إلى قطاعات من الطيف الاجتماعي الأكثر حرماناً نسبياً. وفي لحظة ما، حتمية وإن كانت غير متوقعة، وقع تحول جوهري وتم عبور الخط، وتمت التفرقة بين طُلاب الحقوق السياسية لضمان عدم سحب الحقوق التي ينعمون بها وعدم التلاعب بها، وبين المحتاجين إلى الحقوق السياسية لكسب الحقوق الشخصية الغائبة، ومن ثم، إذا ما مُنحوا الحقوق الشخصية (أو السياسية) من دون حقوق اجتماعية كانوا سيجدونها معطلة. عندئذٍ مرّت اللعبة السياسية بتحوّلٍ فارق حقاً؛ إذ إن الديمقراطية الحديثة انتقلت من تكييف المؤسسات والإجراءات السياسية مع الواقع الاجتماعي القائم بالفعل إلى توظيف المؤسسات والإجراءات السياسية في إصلاح الواقع الاجتماعي. لقد انتقلت الديمقراطية الحديثة من حفظ توازن القوى الاجتماعية إلى تغييره، وتكمن المفارقة في أنها واجهت مهمة قلب النتيجة التي تلت ذلك إلى الآن، فأثر تجاوز الحدود كان مهمة غير مألوفة وغير معهودة لاستخدام الحقوق السياسية لخلق الحقوق الشخصية وضمانها بدلاً من مجرد تأكيدها وتحديدها، فلم يعد الكيان السياسي صادراً عن «مجتمع مدني» متشكل بالفعل ويطمح إلى حماية



سياسية، بل واجه الكيان السياسي في ثوبه الجديد المتمثل في «الدولة الاجتماعية» مهمة وضع أسس المجتمع المدني أو توسيع نطاقه ليشمل قطاعات المجتمع المفقود.

وُلدت المخاوف ذات الطابع الحديث في أثناء الجولة الأولى من تحرير السوق وسيرورة النزعة الفردية، في وقت انفكت أو انقطعت فيه روابط القرابة والجيرة، روابط كانت متينة تعتصم بحبل الجماعة والثقة، روابط كانت تبدو أبدية، لكنها عاشت، على أي حال، منذ زمن بعيد؛ فكان النموذج الحديث الصلب لإدارة الخوف يميل إلى إحلال الروابط المصنوعة محل الروابط «الطبيعية» التي دُمِّرت تماماً، واشتملت هذه الروابط المصنوعة النقابات والاتحادات والكيانات الجَمْعية الوقتية شبه الدائمة التي كانت توحدها مصالح مشتركة وأعمال يومية منتظمة مشتركة، وهكذا جاء التضامن ليحل محل الانتماء، باعتباره الحماية الأساسية من قَدَرٍ تزداد مصائبه.

كان أفول ذلك التضامن ينذر بنهاية النموذج الحديث الصلب لإدارة الخوف، وجاء الآن الدور على أشكال الحماية الحديثة المصنوعة الخاضعة للإدارة لتتراخى وتتفكك أو تنكسر؛ فها هي أوروبا، التي كانت أول من مر بالإصلاح الحديث وأول من أدار الطيف الكامل لنتائجه، تمر الآن، مثل الولايات المتحدة، كثيراً بكل من «تحرير السوق وسيرورة النزعة الفردية» مرة أخرى، وإن كانت لا تفعل ذلك هذه المرة باختيارها، بل بخضوعها لضغط القوى العولمية التي لم يعد بوسعها أن تسيطر عليها أو تأمل بأن تراقبها.

لكن تحرير السوق هذه المرة لم تتبعه أشكال مجتمعية جديدة من إدارة الخوف، بل إن التعامل مع المخاوف الصادرة عن الأنماط الجديدة لحالة اللايقين جرى تحريره، مثل المخاوف نفسها، وإسناده إلى الغير، إذ تُركت للمبادرات والجهود المحلية، وخضعت في أغلبها للخصخصة، وانتقلت في جزء كبير منها إلى عناية الأفراد وبراعتهم ودهائهم، وإلى الأسواق، وهي تكره بشدة وتقاوم بنجاح كافة أشكال التدخل الجماعي (السياسي)، ناهيك عن السيطرة الجماعية (السياسية).

فما أن تحل المنافسة محل التضامن لا يجد الأفراد سنداً إلا مواردهم الضئيلة للغاية وغير الكافية بوضوح، لقد حولهم تآكل الروابط الجَمْعية وتحللها إلى أفراد صوريين بحكم القانون من دون طلب موافقتهم، مع أن ما



يتعلمونه من حياتهم هو أن كل شيء تقريباً في وضعه الحالي يعترض صعودهم إلى النموذج المفترض للأفراد الفعليين بحكم الواقع، فثمة هوة واسعة (وآخذة في الاتساع) تفصل الكم والكيف الخاصين بالموارد التي يتطلبها إنتاج فعال لأمن وحرية حقيقيين من الخوف يقوم به الفرد بنفسه، ولكن يكون في الوقت نفسه موثوقاً به وجديراً بالثقة، عن المجموع الكلي للمواد والأدوات والمهارات التي يمكن لغالبية الأفراد أن يأملوا، في حدود المعقول، بالحصول عليها والاحتفاظ بها.

وهنا يشير روبرت كاستل إلى عودة «الطبقات الخطرة»[١١]، لكن ينبغي هنا أن نشير إلى أن التشابه بين مجيئهم الأول ومجيئهم الثاني إنما هو في أفضل الأحوال تشابه جزئي.

كانت «الطبقات الخطرة» الأصيلة تتألف من أناس يعانون من إقصاء مؤقت، كانت تتألف من فائض سكاني من أناس حرمهم التقدم الاقتصادي المتسارع من «وظيفة مفيدة»، وجردهم التدمير المتسارع لشبكات الروابط من الحماية، ولكن كان ثمة أمل بإعادة دمجهم بمرور الوقت، وتبديد كراهيتهم، واستعادة فرصهم في «النظام الاجتماعي». وأما «الطبقات الخطرة» الجديدة» فهم من يُنظر إليهم على أنهم غير صالحين لإعادة الدمج، ويُعلَن أنهم غير قابلين للاستيعاب، فلا يمكن تصور وظيفة نافعة لهم يؤدونها بعد «إعادة تأهيلهم»؛ إنهم ليسوا مجرد فائض، بل هم فائض عديم القيمة، ومن ثم فهم يعانون من الإقصاء الدائم، ذلك الإقصاء الذي تسمح به الحداثة السائلة، بل وتشجعه بقوة. فالإقصاء في هذا الزمن لا ينظر إليه باعتباره نتيجة حظ سيئ مؤقت يمكن إصلاحه، بل بوصفه إقصاءً نهائياً بلا رجعة، وعادةً ما يكون الإقصاء في هذا الزمن طريقاً بلا عودة (ويُنظر إليه كذلك)، فما أن تحترق الجسور، من غير المحتمل أن يُعاد بناؤها أبداً، كما أن استحالة الرجوع عن الحكم بالإقصاء وضآلة فرص استئناف الحكم تجعل من تم إقصاؤهم «طبقات خطرة».

إن استحالة الرجوع عن الحكم بالإقصاء هي نتيجة مباشرة، وإن كانت غير متوقَّعة، لتحلل الدولة الاجتماعية، باعتبارها شبكة من المؤسسات الرسمية، بل

---

(١١) انظر:

Castel, *L'Insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?*, p. 47ff.



وباعتبارها مثالاً ومشروعاً يُحكم بهما على الواقع وتُدفع بهما الأفعال. ويُنذر انتكاس المثال، وهزال المشروع وتدهوره، باختفاء إمكانات الإصلاح وسحب حق الاستئناف، وتبدد تدريجي للأمل، وانكسار لإرادة المقاومة. إننا لسنا بصدد الوضع الذي تعكسه كلمة «عاطل» (فهي كلمة تشير ضمنياً إلى استثناء من القاعدة التي تعكسها كلمة «عامل»، باعتبار هذا الوضع أزمة مؤقتة يمكن معالجتها، وينبغي معالجتها)، لكن العاطل في هذا الزمن يصير أشبه بحالة من «انعدام القيمة»: مرفوض، وزائد عن الحاجة، وغير نافع، وغير صالح للتوظيف، وغير فعال اقتصادياً إلى الأبد؛ إنه يشير ضمنياً إلى إمكانية نبذه والتخلص منه، بل وربما تم نبذه والتخلص منه بالفعل مرة وإلى الأبد، وألقي به في نفايات «التقدم الاقتصادي»، وخلاصة ذلك التغير هو القيام بالعمل نفسه وتحقيق النتائج الاقتصادية نفسها، ولكن بعدد أقل من العمالة، وعمالة أرخص.

ففي هذا الزمن، لا يوجد سوى خيط دقيق يفصل العاطل ـ لاسيما العاطل عن العمل فترة طويلة ـ عن السقوط في الثقب الأسود لما يسمى «ما دون الطبقة»؛ وهم أناس لا يصلحون في أي تصنيف اجتماعي مقبول، إنهم أفراد تُركوا خارج الطبقات، ولا يملكون أياً من الوظائف الضرورية النافعة المقبولة المعترف بها التي يؤديها الأعضاء «الأسوياء» في المجتمع، إنهم أناس لا يضيفون شيئاً إلى حياة المجتمع، باستثناء ما يستطيع المجتمع أن يستغني عنه تماماً وأن يربح من التخلص منه.

وليس أقل دقة الخيط الذي يفصل الكائنات «عديمة القيمة» عن المجرمين، فليس المجرمون و«ما دون الطبقة» سوى فئتين فرعيتين لضحايا الإقصاء، و«غير اللائقين اجتماعياً»، أو حتى «العناصر المعادية للوجود الاجتماعي»؛ والتفرقة بينهما يحددها في الغالب التصنيف الرسمي والمعاملة التي تتلقاها كل فئة من دون موقفها أو سلوكها. فكما حدث للعاطلين، فإننا نجد أن المجرمين، (من يتعرضون للحبس والاتهام وانتظار المحاكمة، ومراقبة الشرطة، أو، ببساطة، تسجيل بياناتهم في سجلات الشرطة)، لم يعد يُنظر إليهم باعتبارهم مطرودين فترة مؤقتة من الحياة الاجتماعية السوية، وأنه لا بد من «إعادة تعليمهم»، و«إعادة إصلاحهم وتأهيلهم»، و«إعادتهم إلى المجتمع» في أقرب فرصة، ولكن باعتبارهم مهمشين على الدوام، وغير صالحين «لإعادة التدوير الاجتماعي»، ومحتوماً عليهم أن يقضوا مدتهم من دون أن يتسببوا بأذى أو ضرر، بعيداً عن المجتمع الملتزم بالقانون.



الفصل الرابع

معاً... ولكن فُرادى

تُوصف المناطق المأهولة بأنها «حَضَر»، وتُسمى «مُدناً» إذا اتّسمت بكثافة عالية نسبياً من السكان، والتفاعل، والتواصل؛ وفي هذا الزمن، صار الحضر يشير إلى الأماكن التي يواجه فيها الناس فقدان الأمان الاجتماعي المتفشي مواجهة مكثفة للغاية وملموسة بوضوح، كما أن الأماكن التي تُسمّى «حضراً» هي أيضاً التي تتطابق فيها الكثافة العالية للتواصل البشري مع الخوف الصادر عن فقدان الأمان والبحث عن منافذ وأهداف لتفريغه وإن لم يكن الخوف دوماً هو السمة المميزة لهذه الأماكن.

فها هي نان إلين، وهي إحدى أفضل الباحثات في التيارات الحَضَرية المعاصرة، تؤكّد أن الحماية من الخطر كانت «حافزاً أساساً لبناء المدن التي كانت تميّزها في الغالب الجدران أو الأسوار العالية، بداية من القرى القديمة في بلاد الرافدين، ومروراً بمدن العصور الوسطى، وحتى المستوطنات الأمريكية الأصلية»[1]. فالجدران والخنادق المائية والحواجز المطوّقة بالأسلاك الشائكة كانت تميّز الحدود بين «نحن» و«هم»، بين النظام والفوضى، بين السلم والحرب. فكان الأعداء يقبعون على الجانب الآخر من السور، ولا يُسمح لهم بعبوره، وكانت المدينة مكاناً آمناً نسبيّاً، لكنّها صارت منذ مئة عام تقريباً ترتبط «بالخطر لا بالأمان».

وفي هذا الزمن، وفي انعكاس عجيب للدور التاريخي للمدن، وفي تحدٍّ للمقاصد والتوقّعات الأصلية، فإن مدننا تتحوّل بوتيرة سريعة من مأوى من الأخطار إلى مصدر رئيس للأخطار، بل إن بولنت ديكين وكارستين

Nan Ellin, "Fear and City Building," *Hedgehog Review*, vol. 5, no. 3 (Fall 2003), pp. 43-61. (١)



لاوستسن يؤكدان أن «التقابل [الذي استمر آلاف السنين] بين الحضارة والبربرية قد انعكس؛ فحياة المدينة تتحوّل إلى حالة الطبيعة التي تتسم بسطوة الرعب وهيمنة الخوف»[٢].

يمكننا القول إن مصادر الخطر قد انتقلت إلى قلب المدينة؛ فالأصدقاء، والأعداء، والغرباء الغامضون المحيّرون والحائرون يختلطون الآن، ويتعاملون في شوارع المدينة، وهكذا فإن الحرب ضدّ انعدام الأمن وانتشار الأخطار والمخاطر تقع داخل المدينة، وداخل المدينة تتحدّد ساحات المعركة، وتُرسم خطوط المواجهة؛ فصارت الخنادق والملاجئ المحصنة المعدة لإقصاء الغرباء ومنعهم من الدخول إحدى أبرز سمات المدن المعاصرة، وإن كانت هذه الخنادق والملاجئ تتخذ أشكالاً عديدة، ويجتهد مصمموها في مزج إبداعاتهم في الصورة الكلية للمدينة، ومن ثَمّ يحدث «تطبيع» لحالة الطوارئ التي يعيشها سكان الحَضَر المدمنون للأمن.

«فكلما أبعدنا أنفسنا من البيئة المباشرة، كلما زاد اعتمادنا على مراقبة تلك البيئة... فالبيوت في مناطق حضرية عديدة حول العالم توجد لحماية سكانها لا لإدماج الناس في مجتمعاتها»[٣]، ففي هذا الزمن، صار الانفصال والإقصاء أكثر الاستراتيجيات شيوعاً في الصراع الحضري من أجل البقاء، وأما المحور الثابت الذي تدور حوله نتائج الصراع فيمتد بين قطبي الجيتوات الطوعية والجيتوات القسرية. فالسكان الذين ليس لهم موارد مالية ينظر إليهم بقية السكان على أنهم تهديدات محتملة لأمنهم، وهؤلاء الناس عادة ما يُبعدون من مناطق المدينة المقبولة الملائمة، ويُحشرون في أحياء منفصلة على شاكلة الجيتوات. وأما السكان المقتدرون فيبتاعون لأنفسهم مناطق منعزلة يختارونها بأنفسهم، على شاكلة الجيتوات أيضاً، ويمنعون جميع الآخرين من الاستقرار هناك، كما أنهم يفعلون أقصى ما بوسعهم لفصل عالم حياتهم عن عالم حياة بقية سكان المدينة، وتتحول جيتواتهم الطوعية على نحو متزايد إلى قلاع ومعاقل نائية خارج المكان:

---

(٢) Bülent Diken and Carsten Bagge Laustsen, "Security, Terror and Bare Life," *Space and Culture*, vol. 5, no. 3 (August 2002), pp. 290-307.

(٣) Gary Gumpert and Susan J. Drucker, "The Mediated Home in a Global Village," *Communication Research*, vol. 25, no. 4 (1996), pp. 422-438.



«ففي حين يوسّع سكان تلك المناطق الحضرية فضاءات الاتصال بينهم لتشمل الفضاء الدولي، فإنهم غالباً، وفي الوقت نفسه، يعزلون بيوتهم عن الحياة العامة بفضل الأبنية التحتية الأمنية الذكية»[٤].

«إن أغلب المدن عبر العالم تعرض فضاءات ومناطق تتصل اتصالاً قوياً بفضاءات أخرى «قيِّمة» عبر الفضاء الحضري والقُطري، والدولي، بل والعولمي؛ ولكن، وفي الوقت نفسه، هناك شعور ملموس ومتزايد بانفصالها عن أقرب الناس فيزيائيّاً وأبعدهم اقتصاديّاً واجتماعيّاً»[٥].

ثمة آثار مترتبة على تجاوز الحدود عبر الاتصال الذي تنعم به الفضاءات الحضرية المحظية والنخبة العولمية، وهي تتمثل في الفضاءات المهجورة والمنفصلة عن الاتصال، إنها «مدن الأشباح»، حيث تغيب «الأحلام، وتحل محلها الكوابيس، ويغلب الخطر والعنف»[٦]. ومن أجل ضمان عدم اجتياز المسافات، وصدّ أخطار التسرب، وتلويث النقاء في المنطقة، فإن الأدوات المتاحة لا تعرف التسامح، وتنفي المشردين من الفضاءات التي يمكن أن يكسبوا فيها رزقهم، وأيضاً التي يمكن أن يُظهروا فيها أنفسهم على نحو مزعج ومتطفل، فتنفيهم إلى فضاءات خارج الحدود، فلا يمكنهم كسب الرزق ولا الظهور المزعج المتطفل. وهكذا صار المتسكعون، والملاحقون، والمشردون، والشحاذون المتطفلون، وعابرو السبيل، وكل المخربين، هم أكثر الشخصيات المثيرة للهلع في كوابيس النخبة.

كان مانويل كاستلز أول من أشار إلى استقطاب متزايد، وانقطاع تام غير مسبوق للاتصال بين عالمي الحياة اللذين يمثلهما سكان المدينة:

فأما الفضاء الذي تسكنه الطبقة العليا فعادةً ما ينعم بالاتصال العولمي وبشبكة واسعة من التبادل والتعامل، إنه فضاء مفتوح للرسائل والتجارب التي تشمل العالم بأسره؛ وأمّا الفضاء المقابل فتسكنه شبكات محلية مقطوعة وفق

---

(٤) Stephen Graham and Simon Marvin, *Splintering Urbanism: Networked Infrastructures, Technological Mobilities and the Urban Condition* (London: Routledge, 2001), p. 285

(٥) المصدر نفسه، ص١٥.

(٦) Mark Schwarzer, "The Ghost Wards: The Flight of Capital from History," *Thresholds*, vol. 16 (1998), pp. 10-19.



الخلفية العرقية غالباً، وهي تعتمد على هويتها باعتبارها أفضل مصدر للدفاع عن مصالحها، بل وعن وجودها(٧).

هذه الصورة تمثل عالميْ حياة منفصلَين ومنعزلَين؛ فأما العالم الثاني فهو وحده الذي يمكن رسم حدوده واستيعابه في شبكة المفاهيم التقليدية الجغرافية الطبيعية «العادية»، وأما من يسكنون العالم الأول لهذين العالمين المتمايزين فربما يكونون، مثل غيرهم، «في المكان»، وليسوا «من ذلك المكان»، على المستوى الروحي بالتأكيد، ولكن في الغالب الأعم، وإذا أرادوا أيضاً، على المستوى الجسدي.

لا ينتمي أبناء «الطبقة العليا» إلى المكان الذي يسكنونه، لأن اهتماماتهم تقع (بل تعوم) في مكان آخر، وربما يخمّن المرء أنه ليس لديهم اهتمامات أخرى في المدينة التي يقيمون بها بخلاف الهدوء والحرية في الاستمتاع بأوقات الفراغ، وضمان الخدمات التي يحتاجونها لقضاء حوائجهم اليومية وتوفير سبل الراحة (بصرف النظر عما يعنيه ذلك)، فلم يعد سكان المدينة يمثلون ما كانوا يمثلونه لأصحاب المصانع والتجار في الأيام الخوالي، فهم ليسوا المرعى، ولا مصدر الثروة، ولا أبناء قُصَّراً تحت الوصاية والرعاية والمسؤولية، ولذا فهم، في الغالب الأعم، «غير مهتمين» بشؤون «مدينتهم»، ويرونها مجرد حي من أحياء عدة، حيث تصبح كل الأحياء صغيرة وغير مهمة من منظور الفضاء الإلكتروني، فهو بيتهم الأصيل، حتى وإن كان بيتاً افتراضياً، فهم، على الأقل، ليسوا بحاجة إلى الاهتمام، ولا شيء يرغمهم على الاهتمام إذا قرروا ألا يبدوا اهتماماً.

وأمّا عالم الحياة الذي تسكنه «الطبقات الدنيا» من سكان المدينة فهو نقيض الأول؛ فغالباً ما يُعرَّف بانقطاعه عن الشبكة العالمية للاتصالات التي ينعم بها أبناء «الطبقة العليا» وتنسجم معها أنماط حياتهم. فتلك الطبقات الدنيا «كُتب عليها أن تظل محلية»، ومن ثم يمكننا أن نتوقع، بل ينبغي أن نتوقع، أن اهتمامات أفرادها، وكذلك أوجاعهم وأحلامهم وآمالهم، تنصب على «الشؤون المحلية»، فهم يرون أنه من داخل المدينة التي يسكنونها تنطلق

(٧) Manuel Castells, *The Informational City: Economic Restructuring and Urban Development* (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 1989), p. 228.



معركة البقاء والحياة الكريمة في العالم، وتستمر المعركة، وأحياناً ما يكسبونها، وغالباً ما يخسرونها.

تُعد ساو باولو من أكبر مدن البرازيل، وهي مدينة تزخر بالحركة، والنشاط، والتوسع السريع؛ تقول الكاتبة تريزا كالديرا:

«إن ساو باولو اليوم مدينة أسوار، فالحواجز المادية شُيّدت في كل مكان، حول المنازل، والأبراج السكنية، والحدائق، ومجمعات الشركات، والمدارس... إنها نظرية جمالية جديدة للأمن تشكل أنماط أعمال البناء والتشييد كافة، وتفرض منطقاً جديداً للمراقبة والإقصاء...»(٨).

إن المقتدرين يبتاعون لأنفسهم مسكناً في «ملكية عقارية مشتركة» باعتبارها «صومعة»، موجودة فيزيائياً داخل المدينة، ولكنها تقع خارج المدينة اجتماعياً وروحياً، «فمن المفترض أن تكون الأحياء المغلقة عوالم منعزلة، وتصور إعلاناتها طريقة كلية للحياة، وتمثل بديلاً لنوعية الحياة التي تمثلها المدينة وفضاؤها العام المتدهور». ومن أبرز سمات «الملكية العقارية المشتركة» هو «انفصالها وابتعادها عن المدينة... الانفصال يعني الانعزال عمن يُعتبرون أدنى من غيرهم من حيث المكانة الاجتماعية»، ويؤكد مطورو العقارات والسماسرة أن «العامل الرئيس لضمان ذلك هو الأمن، وهذا يعني بناء أسوار وسياجات تحيط بالملكية العقارية المشتركة، واستئجار حراس في الخدمة على مدار الساعة لمراقبة المداخل، وتوفير حشد من الخدمات والتسهيلات التي تضمن طرد الغرباء خارج المكان».

وكما نعلم جميعاً، تؤدي الأسوار وظيفتين؛ إنها تقسّم الفضاء الموحّد إلى «داخل» و«خارج»، ولكن ما هو «داخل» من منظور من هم على جانب من السور يمثل «الخارج» من منظور من هم على الجانب الآخر. إن سكان الملكية العقارية المشتركة يحيطون أنفسهم بسور «خارج» الحياة الرديئة المقززة المزعجة الخطرة التي تمثلها المدينة، و«داخل» واحة الهدوء والأمان؛ ومن المنطلق نفسه، فإنهم يضربون بسور حول جميع «الآخرين»

---

(٨) Teresa Caldeira, "Fortified Enclaves: The New Urban Segregation," *Public Culture*, vol. 8, no. 2 (1996), pp. 303-328.



خارج الأمكنة المحترمة الآمنة التي يُبدي سكانها استعداداً وإصراراً على الحفاظ على مستوياتها والاستماتة في الدفاع عنها، وصولاً إلى الشوارع البائسة القذرة التي يحاولون، مهما كلف الأمر، أن يحيطوها بالأسوار. وهذه الأسوار تفصل «الجيتو الطوعي»، الذي يتخذه علية القوم وأهل الاستطاعة، عن الجيتوات القَسْرية العديدة التي يسكنها المساكين والبؤساء؛ فمن يسكنون الجيتو الطوعي يرون أن الجيتوات الأخرى هي فضاءات «منيعة»، وأما سكان الجيتوات القسرية فيَرَوْن أن المنطقة المُسيّجة (ويُقصون فيها عن أي مكان آخر) هي الفضاء الذي «لا يُسمح لهم بالخروج منه».

دعوني أعيد النقطة التي بدأ منها تحليلنا؛ إن المدن التي شُيّدت في الأصل لتوفير الأمان لجميع سكانها ترتبط في هذا الزمن في الغالب بالخطر أكثر من ارتباطها بالأمان؛ تقول نان إلين: «لقد زاد عامل الخوف [في تشييد المدن وإعادة تشييدها]، ويظهر ذلك في زيادة السيارات المقفلة، وأبواب المنازل المقفلة، والأنظمة الأمنية، والشعبية المتزايدة لما يسمى الأحياء السكنية المغلقة والآمنة، والمراقبة المتزايدة للفضاءات العامة، ناهيك عما تبثه وسائل الإعلام من تقارير لانهائية عن الخطر»(٩).

لقد تحولت التهديدات الحقيقية أو المتخيلة للجسد والملكية إلى اعتبارات أساسية عند التفكير في مزايا وعيوب العيش في مكان ما، كما أنها تشغل قمة أوليات السياسة العقارية؛ وهكذا فإن القلق بشأن المستقبل، وهشاشة الوضع الاجتماعي، واللاأمان الوجودي، والأوجاع العامة للحياة المترسخة في أمكنة بعيدة للغاية وخارجة عن سيطرة الأفراد في عالم «حديث سائل»؛ كل ذلك عادة ما يتركز في أقرب الأهداف، ويتحول إلى اهتمامات بالسلامة الشخصية، وهي اهتمامات تتكثف بدورها في رغبات إقصائية/ انعزالية، وتؤدي بلا رحمة وبلا هوادة إلى حروب الفضاء الحضري.

ثمة دراسة ثاقبة أعدها الناقد المعماري/العمراني الأمريكي الشاب ستيفن فلستي، ومفادها أن خدمة تلك الحرب، لا سيما تصميمات الطرق التي تمنع الخصوم ـ الحاليين والمحتملين والمزعومين ـ من الوصول إلى

(٩) Nan Ellin, "Shelter from the Storm, or Form Follows Fear and Vice Versa," in: Nan Ellin, ed., *Architecture of Fear* (New York: Princeton Architectural Press, 1997), pp. 13 and 26.



الفضاء المملوك، وإبعادهم إلى مسافة آمنة منه، قد استحوذت تماماً على اهتمامات الابتكار المعماري والتطور الحضري في المدن الأمريكية[١٠]؛ فالإنشاءات الجديدة التي تحظى بانتشار واسع في الإعلانات والتقليد هي «الفضاءات المحظورة، وهي فضاءات يجري تصميمها لاعتراض سبيل من يفكرون في استخدامها وصدهم عنها». ويتضح أن الغرض من «الفضاءات المحظورة» هو التقسيم والعزل والإقصاء، وليس بناء الجسور، ولا الممرات السهلة، ولا أماكن الالتقاء، ولا تيسير التواصل، ولا تجميع سكان المدينة في مكان واحد.

إن الابتكارات المعمارية/العمرانية التي ميز بينها فلستي وأحصاها وأسماها هي أشكال جديدة لما شهده عصر ما قبل الحداثة من خنادق مائية حول الحصون، وأبراج الهجوم، ومنافذ السهام والقذائف في أسوار المدينة؛ لكنها لا تدافع عن المدينة وسكانها ضد العدو الخارجي، بل شُيّدت لفصل سكان المدينة والدفاع عنهم ضد بعضهم بعضاً، بعد ظهور خصومتهم الآن. ومن بين الابتكارات التي ذكرها فلستي عدة فضاءات، وهي: «الفضاء المراوغ»، وهو فضاء منيع، بسبب الطرق الممتدة أو المتعرجة أو الناقصة التي لا بد من استخدامها للوصول إليه؛ و«الفضاء الشائك»، وهو «فضاء لا يمكن شغله بارتياح، وهو مزوّد برؤوس مدببة واخزة أو نتوءات وعروق معدنية محنية لمنع الجلوس»؛ و«الفضاء المراقب»، وهو «الفضاء الذي لا يمكنك استخدامه من دون أن يراك أحدٌ، بسبب المراقبة النشطة التي تقوم بها الدوريات الأمنية والتكنولوجيا البعيدة التي تغذي المحطات الأمنية». تلك «الفضاءات المحظورة» وغيرها لها غرض واحد، وإن كان مُركباً، ألا وهو عزل الجيوب السكنية المتجاوزة للمكان عن أرض المدينة الممتدة، وتشييد قلاع حصينة صغيرة يمكن لأعضاء النخبة العولمية المتجاوزة للمكان أن تعتني فيها باستقلالها الجسدي وانعزالها الروحي عما حولها، وترعاهما، وتتلذذ بهما؛ ففي المدينة، تصبح «الفضاءات المحظورة» هي العلامات المميزة لتفكك الاجتماع البشري المحلي في أصله.

إن انسحاب النخبة العولمية الجديدة من التزاماتها القديمة تجاه سكان

(١٠) Steven Flusty, "Building Paranoia," in: Ellin, ed., Ibid., pp. 48-52.



المنطقة، والفجوة المتزايدة بين الفضاءات المعيشة للمنسحبين والفضاءات التي تُركت في الخلف تمثل، برأي كثيرين، أهم التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية المرتبطة بالانتقال من الحداثة في مرحلة «الصلابة» إلى الحداثة في مرحلة «السيولة».

وفي هذه الصورة المرسومة كثيرٌ من الحقيقة، ولا شيء سوى الحقيقة، ولكن ليس الحقيقة كلها.

فالجزء الأهم من الحقيقة، المفقود أو المهمش، هو أكثر الأجزاء تفسيرية لأهم سمات الحياة الحضرية المعاصرة، (وربما أكثرها تأثيراً على المدى البعيد)، ونعني بذلك التفاعل الوثيق بين الضغوط الدافعة إلى العولمة والطريقة التي تتشكل بها هويات المكان ويعاد تشكيلها.

إنه لخطأٌ فادح أن نحدد موقع الجوانب «العولمية» و«المحلية» للظروف المعيشية المعاصرة وسياسة الحياة المعاصرة في فضائين مختلفين يتواصلان بشكل عَرَضي وهامشي، ويظهر ذلك بوضوح في انسحاب «الطبقة العليا». ففي دراسة حديثة، يعترض ميشل بيتر سميث على الرؤية التي يسوقها كلٌّ من ديفيد هارفي وجون فريدمان[(١١)]، وهي رؤية تقابل بين «منطق دينامي للتدفقات الاقتصادية العولمية السائلة لا يعتد بالمكان» و«صورة ساكنة للمكان والثقافة المحلية»، بعدما صارت الآن إلى «مكان الحياة» الذي يتشكل فيه «الوجود ـ في ـ العالم»[(١٢)]. ويذهب سميث إلى أن «المناطق المحلية لا تعكس أنطولوجيا ساكنة لا لـ «الوجود» ولا لـ «الاجتماع البشري»، بل هي تشكلات حركية (في طور النمو»).

واقع الأمر أن الخط الذي يفصل «الفضاء» المجرد «الواقع في مكان ما في اللامكان» الذي تسكنه القوى العولمية، عن الفضاء الملموس المحسوس

---

(١١) انظر:

John Friedman, "Where We Stand: A Decade of World City Research," in: Paul L. Knox and Peter J. Taylor, eds., *World Cities in a World System* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995), and David Harvey, "From Space to Place and Back Again: Refletions on the Condition of Postmodernity," in: Jon Bird [et al.], eds., *Mapping the Futures* (London: Routlege, 1993).

(١٢) Michael Peter Simth, *Transnational Urbanism: Locating Globalization* (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2001), pp. 54-55.



«هنا والآن» في متناول «المحليين»، لا يمكن رسمه بسهولة إلا في العالم الجميل للنظرية. فواقع حياة المدن يهدم بالتأكيد تلك التقسيمات الدقيقة، فرسم الحدود في فضاء معيش هو صراع مستمر ومغامرة في المعارك التي تُشن على جبهات متقاطعة متعددة، وكل ترسيم للحدود إنما هو ترسيم مؤقت غير نهائي، ترسيم مهدد بإعادة الترسيم أو المحو والطمس، ولهذا السبب فإن الحدود تمثل منفذاً طبيعياً من النطاق الواسع للمخاوف التي تفرزها حياة غير آمنة. والأثر الوحيد الدائم لتلك المحاولات المستمرة غير المجدية الرامية إلى تعزيز وتحقيق استقرار حدود غير مستقرة بتاتاً هو إعادة تدوير المخاوف المتفرقة وتحويلها إلى ضغائن، وعداوات جماعية، ومواجهات عارضة، وعداءات تغلي دوماً تحت السطح. كما أنه ليس هناك في عالمنا الذي يتّبع سيروة العولمة المتسارعة «قوى عولمية» خالصة، وأقصى شيء يمكن لأعضاء النخبة العولمية المؤثرة النافذة أن يحصلوا عليه هو نطاق أوسع لقدرتهم على الحركة والانتقال.

فإذا ساءت الأمور وأزعجت راحتهم، وتبين أن الفضاء المحيط بأماكن إقامتهم في المدينة خطير للغاية وخارج السيطرة، فبإمكانهم الانتقال إلى مكان آخر، فلديهم إمكانية ليست متاحة لبقية جيرانهم القريبين منهم (فيزيائياً)؛ فإمكانية الهروب من المنغصات المحلية تمنحهم استقلالاً لا يمكن لغيرهم من سكان الحضر إلا أن يحلموا به، كما يمنحهم رفاهية اللامبالاة المتعالية التي لا يمتلكها غيرهم، ذلك لأن التزامهم «بتنظيم شؤون المدينة» أقل اكتمالاً وتماماً من التزام من لديهم حرية أقل في فك ارتباطهم بالروابط المحلية من طرف واحد.

لكن ذلك لا يعني أن النخبة العولمية المتصلة في بحثها الحثيث المكثف عن «المعنى والهوية»، يمكنها أن تُسقِط من حساباتها مكان حياتها وعملها، فأفرادها مثل كل الرجال والنساء، إنهم جزء من فضاء المدينة، كما أن أشغال حياتهم، شاؤوا أم أبوا، محفورة على هذا الفضاء، فربما يمكنهم أن ينعموا بحرية التجول في الفضاء الإلكتروني بوصفهم أعضاء النخبة العولمية، ولكنهم أيضاً فاعلون بشريون مقيدون بالفضاء المادي الذي يعملون فيه، وبالبيئة المفترضة التي يعاد تشكيلها على الدوام في أثناء الصراع البشري من أجل المعنى والهوية. فحول الأمكنة تتشكل التجربة البشرية



وتُكتشف، وتُدار مشاركة الحياة، ويتشكل معناها، ويُستوعب، ويُتفق عليه؛ وحول الأمكنة، ومن الأمكنة، تتشكل الدوافع والرغبات البشرية، وتتبلور، وتعيش على أمل التحقق، وتخاطر بالتعرض للإحباط والإخفاق؛ وهي تتعرض في الواقع، وفي الغالب الأعم، للإحباط والإخفاق.

إن المدن المعاصرة هي ساحات المعركة التي تلتقي فيها القوى العولمية، والمعاني، والهويات الممعنة في المحلية، وتتصادم، وتتصارع، وتبحث عن تسوية مقبولة أو يمكن احتمالها. إنه نمط للتعايش المشترك بأمل في سلام دائم، ولكن القاعدة تثبت أنه مجرد هدنة، واستراحة لإصلاح الدفاعات المحطمة، وإعادة نشر الوحدات القتالية؛ فالمواجهة هي التي تحدد حركة المدينة «الحديثة السائلة» وترشدها.

وهذا الكلام، منعاً لأي لبس، ينطبق على أية مدينة، بدرجات متفاوتة بالطبع؛ ففي زيارة لمدينة كوبنهاجن، سجل ميشل بيتر سميث تجربة ميدانية، فسار خلال ساعة واحدة «خلف مجموعات صغيرة من مهاجرين أتراك، وأفارقة، وشرق أوسطيين»، ولاحظ «نساء عربيات كثيرات بالحجاب ومن دونه»، وقرأ «علامات إرشادية بلغات غير أوروبية»، وأجرى «محادثة شائقة مع إيرلندي يعمل نادلاً، في إحدى الحانات الإنكليزية، بجوار حدائق تيفولي بمدينة كوبنهاجن»[١٣]. ويقول سميث إن هذه التجارب الميدانية أثبتت أنها مفيدة في محاضرة ألقاها في نهاية الأسبوع عن الاتصالات المتجاوزة للأقطار، «عندما أكد أحد الحضور أن القومية المتجاوزة للأقطار ظاهرة ربما تنطبق على «مدن عولمية» مثل نيويورك أو لندن، لكنها ليست ذات أهمية لأمكنة أكثر انعزالاً مثل كوبنهاجن».

فأمّا القوى الحقيقية التي تشكل الظروف التي نعمل جميعاً في ظلها هذه الأيام فتتدفق في فضاء عولمي، وأمّا مؤسسات الفعل السياسي فتتقيد بالأرض في الغالب الأعم، إنها محلية كما كانت في الماضي.

ولما كانت القوى السياسية العاملة في الفضاء الحضري محلية بالأساس الآن، وستظل كذلك في المستقبل المنظور، فإنها عادةً ما تعاني بشدة من

---

(١٣) المصدر نفسه، ص١٠٨.



انعدام القدرة على الفعل، لاسيما الفعل الناجع الحر السيادي، على المسرح الذي يشهد دراما السياسة، ولكن الجانب الخلفي لهذا التعجيز النسبي للسياسة المحلية هو غياب السياسة في الفضاء الإلكتروني المتجاوز للمكان، فهو ملعب القوى الحقيقية.

إن إحدى أغرب المفارقات في عالمنا الذي يتبع سيرورة العولمة هي أن السياسة تميل كثيراً لأن تكون محلية بحماسة ووعي ذاتي، فقد طُردت السياسة من الفضاء الإلكتروني، أو منعت عنه، ومن ثم عادت مرة أخرى، وارتدت إلى الأمور التي «في متناولها»، إلى الأمور المحلية وعلاقات الجيرة. فهذه القضايا، كما يرى أغلبنا في أغلب الأحيان، هي القضايا الوحيدة التي يمكن أن «نفعل شيئاً تجاهها»، ونؤثر فيها، ونصلحها، ونحسنها، ونعيد توجيهها. فلا يمكن أن يكون لحركاتنا وسكناتنا «تأثير» إلا في الأمور المحلية، وأما في الأمور الأخرى التي نعترف أنها «تتجاوز البعد المحلي»، «فليس لدينا بديل» (أو هكذا يخبرنا قادتنا السياسيون وجميع «أهل الخبرة»). وما دمنا نفتقر إلى الموارد والسبل الكافية أيما افتقار، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن الأمور لا يمكن تغييرها مهما فعلنا، ومهما تصورنا ما يمكن أن نفعله.

بل إن الأمور التي ترجع إلى أسباب عولمية بعيدة وعميقة تماماً لا تدخل عالم الاهتمامات السياسية إلا من خلال آثارها وعواقبها المحلية؛ فتلوث الهواء في أنحاء الكرة الأرضية أو تلوث مصادر المياه يتحول إلى مسألة سياسية عندما يتحدد موقع التخلص من النفايات السامة بجوارنا، في «الفناء الخلفي»، في منطقة قريبة جداً منا. كما أن الاتجار المتزايد بالمخاوف الصحية يمثل بكل وضوح أحد آثار الجري المسعور وراء الربح من قِبل شركات الأدوية العملاقة المتجاوزة للأقطار، وهو يدخل الأفق السياسي عند انتقاد المستشفى التي تخدم منطقة الجيرة، أو عند الإلغاء التدريجي لبيوت المسنين ودور الرعاية الصحية. فكان على سكان مدينة نيويورك أن يتعاملوا مع الدمار الذي تسبب فيه الإرهاب المتصاعد في جميع أنحاء العالم، وكان على مجالس مدن أخرى وعُمَدِها تحمل مسؤولية حماية الأمن الشخصي الذي صار عرضة للخطر من قِبل قوى محصنة. كما أن تدمير أرزاق الناس في أنحاء الكرة الأرضية واقتلاع السكان من أرض



استقروا فيها زمناً طويلاً يدخلان أفق الفعل السياسي عبر «مهاجرين اقتصاديين» من أصول وألوان مختلفة تزدحم بهم الشوارع التي كانت تبدو متماثلة.

خلاصة القول إن المدن صارت مقالب قمامة لمخلفات العولمة، فعادة ما يواجه سكان المدن ونوابهم المنتخبون مهمة لا يمكن إنجازها مهما أُوتوا من ملكات الخيال، فهي مهمة تتطلب إيجاد حلول محلية لتناقضات عولمية.

ومن ثم، دعوني أكرر، نجد أنفسنا أمام تناقض يتمثل في وجود سياسة محلية متزايدة في عالم تقوم بنيته إلى حد كبير على سيرورات عولمية. وقد لاحظ كاستلز أن السمة البارزة المهيمنة للزمن الذي نعيش فيه هي الإنتاج الكثيف (بل وربما القهري والوسواسي) «للمعنى والهوية: جيرتي، جماعتي، مدينتي، مدرستي، شجرتي، نهري، شاطئي، كنيستي، سلامي، بيئتي»[(١٤)]، «وأما عندما يواجه أناس ضعاف عواصف العولمة، فإنهم يلتفون حول بعضهم»، وكلما زاد التفافهم حول بعضهم كلما زاد ضعفهم «أمام دوامات رياح العولمة»، وعجزوا عن تحديد معانيهم وهوياتهم المحلية، الخاصة بهم، وهذا يبعث على سعادة بالغة لدى أعضاء النخبة العولمية التي لا تخشى الضعفاء.

ويوحي كاستلز في موضع آخر بأن «فضاء التدفقات السائلة» يخلق تراتبية جديدة (عولمية) للهيمنة عبر التهديد بفكّ الارتباط والالتزام، ذلك لأن «فضاء التدفقات السائلة» يمكن أن «يتفادى التحكم»، بينما (ولأن) «فضاء البلدان الثابتة يتسم بحالة من التفكك والمحلية والضعف المتزايد في مقابل طلاقة الحركة التي ينعم بها فضاء التدفقات العولمية السائلة، وقد ترفض البلدان المحلية نزول التدفقات السائلة الساحقة بأرضها، لكنها تفاجأ بنزولها في بلد مجاور، وهكذا يتمكن فضاء التدفقات العولمية السائلة من اجتناب الجماعات المتمردة وتهميشها»[(١٥)].

---

(١٤) Manuel Castells, *The Power of Identity* (Malden, MA: Blackwell, 1997), pp. 25 and 61.

(١٥) Manul Castells, "Grassrooting the Space of Flows," in: James O. Wheeler, Yuko Aoyama, and Barney Warf, eds., *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies* (New York: Routledge, 2000), pp. 20-21.



وهكذا صارت السياسة المحلية، لاسيما السياسة الحَضَرية، محملة بأحمال ثقيلة للغاية، بما يفوق طاقتها الاستيعابية وقدرتها على الأداء، فمن المتوقَّع منها الآن أن تخفف عواقب العولمة الجامحة بموارد ووسائل جعلتها هذه العولمة نفسها غير كافية على نحو يُرثى له، ويترتب على ذلك حالة من اللايقين الدائم التي تضطر كافة القوى السياسية أن تعمل في وجوده، إنها حالة من اللايقين يقرها الساسة أحياناً، لكنهم يحاولون إخفاءها في معظم الأحيان بالاستعراض العام للقوة والعنترية الكلامية، التي عادة ما تكون أكثر قوة وصخباً كلما عجز الساسة.

فمهما حدث للمدن في تاريخها، ومهما تغيرت بنيتها المكانية وهيئتها وطريقتها عبر السنين أو القرون، فإن لها سمة دائمة؛ إنها فضاءات يمكث فيها الغرباء ويتحركون فيها عن قرب شديد.

فالغريب مكون دائم من مكونات حياة المدينة، ويأتي حضوره الدائم الشامل القريب ليزيد إلى حد كبير من اللايقين الدائم لأمور الحياة التي تشغل سكان المدينة جميعهم، فذلك الحضور لا يمكن اجتنابه إلا للحظات خاطفة، وهو مصدر لقلق لا ينتهي، ولنزعة عدوانية خاملة عادةً، لكن الأرجح أنها ستندلع في لحظة ما، ولمرات عدة.

يدفع الخوف من المجهول إلى البحث المستميت عن منافذ معقولة، بوعي أو بغير وعي، وعادة ما تُطرح المخاوف المتراكمة على جماعة «الدخلاء»، فهم يجسدون «الغرابة»، وعدم الألفة، وضبابية البيئة المحيطة، والتباس المخاطرة والتهديد. وعندما يُطرد فريق من «الدخلاء» من بيوتهم ومحالهم، يُطرد شبح اللايقين المخيف فترة من الزمن، وتُحرق دُمية الوحش المخيف الذي يتسبب في عدم الأمان. وأما الحواجز الحدودية التي تُشيّد بإتقان شديد ضد «طالبي اللجوء المزيفين» و«المهاجرين الاقتصاديين» فتحمل أمل تحصين وجودٍ هشٍّ ومتقلب لا يمكن التنبؤ به. بيد أن الحياة الحديثة السائلة ستظل متقلبة ومتبدلة مهما أُلقي باللوم على «الدخلاء غير المرغوب فيهم»، ومن ثم فإن الارتياح مجرد شعور عابر، إذ تتحطم الآمال المنعقدة على «الإجراءات الصارمة والحازمة» بمجرد البدء في تنفيذها.

إن الغريب، وفق تعريفه، فاعل تحركه مقاصد لا يستطيع المرء في



أفضل الأحوال إلا تخمينها، ولكنه لا يعلمها أبداً، فالغريب هو المتغير المجهول في كافة المعادلات المحسوبة عند تأمل القرارات التي تتعلق بالأفعال وكيفيتها. حتى وإن لم يصبح الغرباء موضوعات للعدوان الصريح، ولم يتعرضوا للكراهية الشديدة المعلنة، فإن حضور الغرباء داخل ساحة الفعل يظل مصدر إزعاج، لأنه يمثل عقبة أمام التنبؤ بآثار الفعل وفرص نجاحه أو فشله.

إن العيش مع الغرباء في فضاء واحد، والتجاوز المتطفل غير المرغوب، هما شرط يصعب على سكان المدينة التملص منهما، بل وربما يمتنع التملص منهما، فمجاورة الغريب هي مصيرهم، ولا بد من البحث عن صيغة مشتركة واختبارها وتجريبها وإيجادها حتى يكون الوجود المشترك مستساغاً، والحياة قابلة للعيش. هذه الحاجة «بديهية»، وغير قابلة للنقاش أو الجدل، ولكن الطريقة التي يتّبعها سكان المدن في إشباع تلك الحاجة هي مسألة اختيار، وهذا الاختيار يتشكل كل يوم، بقصد أو بغير قصد، طوعاً أو كرهاً، بقرار واعٍ أو باتباع آلي أعمى للنماذج المعهودة، بنقاش مشترك أو باتباع فردي للوسائل المتاحة الموثوقة (ما دامت صيحة رائجة لم تضعف الثقة بها).

والحق أن التطورات التي وصفها ستيفن فلستي هي مظاهر تقنيّة عالية للخوف من الاختلاط.

والخوف من الاختلاط هو رد فعل متوقَّع ومنتشر للغاية على التنوع المذهل المخيف المزعج لأنماط وأساليب الحياة البشرية المختلطة في شوارع المدن المعاصرة، وفي الأحياء السكنية «العادية» للغاية (أي التي لا تحميها «الفضاءات المحظورة»). وفي ظل تعددية الأصوات والتنوع الثقافي للبيئة الحضرية في عصر العولمة، ومع احتمال زيادة ذلك لا نقصانه بمرور الزمن، فمن المحتمل أن التوترات الناجمة عن عدم ألفة المكان المحيرة/ المربكة/المزعجة ستستمر في تأجيج رغبات الانعزال والتمييز العنصري.

وقد يخفف التعبير عن تلك الرغبات (بصورة مؤقتة، لكن متكررة) من حدة التوترات المتزايدة، إنه يبعث على الأمل، فربما تكون الاختلافات المزعجة المربكة عسيرة وعصية، لكن قد يمكن نزع سمومها، بحيث



يُخصّص لكل شكل من أشكال الحياة فضاءٌ ماديٌّ، محصنٌ تماماً، ومميزٌ للغاية، ومنفصلٌ عن غيره، بحيث يجمع بين أناس ويفصلهم عن آخرين. ولكن هذا الحل الجذري غير متاح، وربما يستطيع المرء على الأقل أن يضمن لنفسه، وأقاربه، وأصدقائه، و«أحبابه»، أرضاً خالية من الاختلاط والفوضى المزمنة التي تفشت في مناطق أخرى من المدينة. ويُظهر الخوف من الاختلاط نفسه في الاندفاع نحو جزر التشابه والتماثل وسط بحر التنوع والاختلاف.

ولا شك أن جذور الخوف من الاختلاط عادية، ولا يصعب أبداً تحديدها، ومن السهل فهمها، حتى وإن لم يكن من السهل بالضرورة تجاهلها. وهنا يؤكد ريتشارد سينيت أن «هذا الإحساس الذي يمثله ضمير المتكلم «نحن،» والذي يعبر عن الرغبة في التماثل، إنما هو طريقة يستخدمها الناس لاجتناب ضرورة النظر العميق في الاختلاف بينهم»(١٦). وربما نقول إن هذا الإحساس يَعد بشيء من الراحة الروحية، أي إمكانية تخفيف الحمل الذي يمثله الاجتماع البشري بقطع الجهد الذي يبذل في الفهم والتفاوض والتسوية، وهو الجهد الذي يتطلبه العيش وسط الاختلاف ومعه. وهكذا فإن «تشكيل صورة متماسكة للجماعة تكمن فيه رغبة في اجتناب المشاركة الفعلية، فالشعور بالروابط المشتركة من دون تجربة مشتركة يحدث في المقام الأول لأن الناس يخشون المشاركة، ويخشون أخطارها وتحدياتها، ويخشون آلامها وأوجاعها».

إن الاندفاع نحو «جماعة التماثل» هو علامة انسحاب، ليس فقط من الغيرية الواقعة بالخارج، ولكن أيضاً من الالتزام بالتفاعل الحي/الثقيل، النشط/المضطرب بالداخل. فجاذبية «جماعة التماثل» تمثل وثيقة تأمين ضد المخاطر المحيطة بالحياة اليومية في عالم متعدد الأصوات، وهذه الجاذبية لا تقل، ولا تصد المخاطر، فهي، مثل كل المسكنات والملطفات، تَعِد بملاذ من بعض أفظع آثارها المباشرة.

واختيار إمكانية الهرب الصادر عن الخوف من الاختلاط ينطوي على

---

(١٦) Richard Sennett, *The Uses of Disorder: Personal Identity and City Life* (London: Faber, 1996), pp. 39 and 42.



عاقبة وخيمة غير مباشرة، فقد تبين أنها استراتيجية تميل كثيراً لأن تستمد بقاءها من داخلها، وتستمد قوتها من داخلها، وذلك كلما تبين عدم فاعليتها؛ ويفسر سينيت ذلك قائلاً: «تطورت المدن في أمريكا خلال العقدين الماضيين وفق هذا النموذج حتى أصبحت المناطق العرقية متماثلة إلى حد ما، فلم تكن مصادفة أن يتنامى الخوف من الغريب حتى انفصلت تلك الجماعات العرقية وانعزلت عن سواها»[١٧]. فكلما مكث الناس في بيئة متماثلة زمناً طويلاً في صحبة آخرين «مثلهم»، وفي «اختلاط اجتماعي» مستقر وواقعي، من دون التعرض لمخاطر سوء التفاهم، ومن دون الصراع مع الحاجة المزعجة للترجمة بين عالمين متمايزين من المعنى، كلما زاد احتمال «نزع قدرتهم على تعلم» فن التفاوض بشأن المعاني المشتركة وطرق العيش المشترك. وما دام هؤلاء الناس قد نسوا أو أهملوا اكتساب المهارات اللازمة للعيش مع الاختلاف، فلا عجب أنهم يشعرون بهلع متزايد من إمكانية التقائهم المباشر بالغرباء، فعادةً ما يبدو الغرباء أكثر إثارة للرعب عندما تزداد غرابتهم، وعدم ألفتهم، وعدم القدرة على التفاهم معهم، وعندما يتلاشى، أو ينعدم، الحوار والتفاعل الذي يمكن أن يستوعب في نهاية الأمر «غيريتهم» في عالم الحياة الخاص. فالاندفاع نحو بيئة متماثلة ومنعزلة عما حولها ربما يثيره الخوف من الاختلاط، ولكن ممارسة الانفصال المكاني هي دواء الخوف من الاختلاط، وداؤه في الوقت نفسه.

ولكن الخوف من الاختلاط ليس المقاتل الوحيد في ساحة المعركة الحضرية.

إن العيش في المدينة تجربة متناقضة أيما تناقض، إنه يجذب ويطرد، كما أن تعقد المأزق الذي يقع فيه سكان المدينة يزداد لأن أسباباً واحدة في حياة المدينة تقوم بعمليتي الجذب والطرد في آن واحد أو في فترات متقطعة. فالتنوع المربك للبيئة الحَضَرية هو مصدر خوف (لاسيما لمن «فقدوا عاداتهم المألوفة»، وألقت بهم سيرورات العولمة النازعة للاستقرار في حالة من اللايقين البالغ). فالوميض والتألق اللذان يكسوان المشهد الحضري بألوانه

(١٧) المصدر نفسه، ص١٩٤.



المختلفة ومفاجآته وإبداعاته غير المألوفة التي لا تنتهي هما نفسهما اللذان يشكلان قوته المغوية وسحره غير القابل للمقاومة.

فليس التعامل مع المنظر الدائم للمدينة في تألقه الدائم آفة ولعنة خالصة، ولا يبدو التحصن منه نعمة خالصة؛ فالمدينة توقظ الخوف من الاختلاط ومحبة الاختلاط في آنٍ معاً، وعليه فإن حياة المدينة متناقضة في جوهرها، ولا أمل في حل تناقضها.

فكلما كانت المدينة كبيرة ومختلفة، كلما زادت جاذبيتها، ويمثل التكاثف الكبير للغرباء قوة طاردة وجاذبة في آنٍ معاً، إنه يجذب إلى المدينة جماعات جديدة سئمت رتابة الحياة في الريف أو في المدن الصغيرة، وضجرت من عاداتها الرتيبة، ويئست من الندرة القاحلة لفرصها؛ ففي التنوع وعد بإمكانيات وفرص، فرص عديدة ومختلفة، فرص مناسبة لكل المهارات والأذواق؛ ولذا فكلما كانت المدينة كبيرة زادت احتمالية جذبها لعدد متزايد ممن يرفضون (أو يُمنعون من) الإقامة ومن فرص الحياة في أماكن صغرى، ومن ثم أقل احتمالاً للخصوصيات، ونادرة الفرص. ويبدو أن محبة الاختلاط، تماماً مثل الخوف من الاختلاط، هي نزعة تستمد قوتها الدافعة من نفسها، وتستمد استمراريتها من نفسها، وتستمد حيويتها من نفسها. فليس من المحتمل أن تنتهي طاقة الخوف من الاختلاط ولا طاقة محبة الاختلاط، ولن يفقد أيٌّ منهما أيّاً من حيويته في أثناء تجدد المدينة وتجديد فضائها.

يتعايش الخوف من الاختلاط ومحبة الاختلاط في كل مدينة، ولكنهما يتعايشان أيضاً داخل كل ساكن من سكان المدينة؛ واقع الأمر أن هذا التعايش غير مريح، ويعج بالصخب والضجيج، وإن كان يعني الكثير للمتضررين من التناقض الحديث السائل.

لا مناص للغرباء من الاستمرار في حياتهم في صحبة واحدة أيّاً كانت تقلبات التاريخ الحضري، ومن ثم فإن فن العيش في سعادة وسلام مع الاختلاف، وفن الإفادة الهادئة من تنوع الحوافز والفرص، يكتسب أهمية كبرى بين المهارات التي يجب أن يتعلمها كل ساكن من سكان المدينة، وأن يظهرها في تعاملاته.



ليس من المتوقَّع الاستئصال الكامل للخوف من الاختلاط، في ضوء الحراك البشري المتزايد الذي يسم العصر الحديث السائل والتغير المتسارع في طاقم التمثيل والحبكات الدرامية ومواقع الأحداث وظروفها. ومع ذلك، فربما يمكن فعل شيء ما للتأثير في النسب التي تمتزج بها محبة الاختلاط والخوف من الاختلاط، ومن ثم الحد من التأثير المربك المقلق المفزع الذي يسببه الخوف من الاختلاط. ويبدو أن المعماريين وأهل التخطيط العمراني بوسعهم أن يفعلوا الكثير من أجل المساعدة في زيادة الخوف من الاختلاط، وأيضاً في الحد من فرص الاستجابات إلى تحديات حياة المدينة بدافع الخوف من الاختلاط، وهكذا يبدو أن لديهم أشياء كثيرة ممكنة، بل واقعة، لتمهيد الطرق أمام الآثار العكسية!

فكما ذكرنا من قبل، يُعدّ انعزال المناطق والفضاءات السكنية السبب الرئيس للخوف من الاختلاط، مهما كانت جاذبة لمطوري العقارات باعتبارها ربحاً تجارياً، ولعملائهم باعتبارها دواءً سريعاً للخوف من الاختلاط. فالحلول المتاحة تخلق، إذا جاز التعبير، المشكلات التي تدّعي أنها تحلها؛ فمهندسو الأحياء السكنية المغلقة والملكيات العقارية المشتركة الحصينة، ومعماريو «الفضاءات المحظورة»، يخلقون الحاجة والطلب اللذين يدّعون أنهم يشبعانهما، كما أنهم يعيدون إنتاجهما وتكثيفهما.

إن جنون الارتياب المرتبط بالخوف من الاختلاط يتغذى على نفسه، وكأنه نبوءة تحقق نفسها بنفسها. فإذا كان الانعزال يتحدد عرضه وطلبه باعتبارهما علاجاً جَذْرياً للخطر الذي يمثله الغرباء، فإن العيش المشترك مع الغرباء تزداد صعوبته يوماً بعد يوم. ففرض التماثل على الأحياء السكنية، ثم خفض كل التعاملات بينها إلى أدنى مستوى، هو وصفة سهلة ومضمونة تدفع إلى الإمعان في الإقصاء والعزل. وربما يساعد مثل هذا الإجراء على تخفيف الآلام التي يعاني منها المصابون بالخوف من الاختلاط، ولكن العلاج نفسه يسبب المرض، ويزيد من معاناة المرضى، ويقتضي جرعات أكثر جِدّة وقوة حتى يمكن تثبيت الألم عند مستوى يمكن احتماله. فالتماثل الاجتماعي للفضاء، وما يعززه من انعزال مكاني ويؤكده، يقلل من احتمال سكانه للاختلاف، ومن ثم يضاعف إمكانات ردود الأفعال الصادرة عن الخوف من



الاختلاط، فتصبح حياة المدينة أكثر «عُرضة للمخاطر»، وأشد قلقاً وكَرْباً، لا أكثر أمناً ولا أماناً ولا إمتاعاً.

والأفضل من ترسيخ المشاعر المرتبطة بالخوف من الاختلاط وغرسها هو الاستراتيجية العكسية التي يقوم بها المعماريون وأهل التخطيط العمراني، وهي تتمثل في إقامة الفضاءات العامة المفتوحة الملائمة الجذّابة التي تغري جميع فئات السكان في الحضر بزيارتها بانتظام وتشاركها بوعي ورغبة. وقد أوضح هانز جادامر في كتابه **الحقيقة والمنهج** أن الفهم المتبادل يتحقق من خلال «امتزاج آفاق المعاني»: الآفاق المعرفية، أي الآفاق التي تتشكل وتتسع في أثناء تراكم الخبرة الحياتية؛ وذلك «الامتزاج» الذي يتطلبه الفهم المتبادل لا يمكن إلا أن يكون نتيجة الخبرة المشتركة، وتشارك الخبرة لا يمكن تصوره من دون فضاء مشترك.

تتولد أفظع المخاوف المعاصرة من القلق الوجودي، وتتجاوز جذور هذه المخاوف ظروف الحياة الحضرية، كما أن كل ما يمكن فعله داخل المدينة وعلى نطاق فضاء المدينة وموارد المدينة المتاحة لقطع تلك الجذور سيخفق في تحقيق ما تتطلبه تلك المهمة. فالخوف من الاختلاط الذي يستحوذ على العيش المشترك لأهل المدينة ليس مصدر قلقهم، بل هو نتاج لتفسير مضلل وغير معقول لمصادره، وهو كذلك انعكاس لمحاولات يائسة، غير حاسمة، لتخفيف وطأة الألم الذي يتسبب فيه القلق، وذلك بإزالة الطفح الجلدي، وكأن ذلك علاج المرض. إن محبة الاختلاط المترسخ في حياة المدينة مثل نقيضها، هي التي تحمل بذور الأمل، ليس فقط الأمل في تخفيف حدة القلق في العيش الحضري وتسهيل ممارسته، في حياة تدعو إلى العيش المشترك والتفاعل مع جماعات متنوعة متعددة، وربما لانهائية، من الغرباء، بل والأمل في تخفيف الاضطرابات التي تصدر عن أسباب مشابهة على نطاق الكوكب.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المدينة هي مقلب قمامة للمشكلات العولمية، لكنها أيضاً معمل يمكن فيه استحداث طرائق ووسائل العيش مع الاختلاف، واختبارها، واستذكارها، واستيعابها، حتى يتعلمها أهل كوكب يزداد ازدحاماً فوق طاقته يوماً بعد يوم. وهنا ربما تظهر على المسرح الحضري



فكرة جادامر عن «امتزاج الآفاق» باعتبارها الشرط الضروري لفكرة كانط عن «الاتحاد العام للبشرية». وعلى ذلك المسرح، يمكن أيضاً ترجمة رؤية نهاية العالم لدى هانتنجتون عن الصراع المزمن الحتمي لـ «صدام الحضارات»[١٨] إلى لقاءات يومية لطيفة تحقق المتعة والإشباع العميق الغالب مع الإنسانية المتوارية وراء الأقنعة المسرحية غير المألوفة تماماً لأعراق وأقوام وآلهة وشعائر مختلفة وغريبة. ولن نجد مكاناً أفضل من شوارع المدينة المشتركة يمكن أن نكتشف فيه ونتعلم الحقيقة التي قالها مارك يورجنسمير[١٩]: فمع أن «التجليات الأيديولوجية العلمانية للتمرد» عادة ما «يحل محلها ديباجات أيديولوجية دينية» في هذا الزمن، فإن «الأوجاع واحدة في الغالب: الشعور بالاغتراب، والتهميش، والإحباط الاجتماعي»، عبر كافة الحدود الطائفية المثيرة للعداوة والانفصال.

(١٨) انظر:

Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(١٩) انظر:

Mark Juergensmeyer, "Is Religion the Problem?," *Hedeghog Review*, vol. 6, no. 1 (Spring 2004), pp. 21-33.



الفصل الخامس

اليوتوبيا في عصر اللايقين

إن حياة أسعد الناس بيننا (أو الأحسن حظاً من منظور شائع حاسد إلى حد ما بين التعساء) ليست خالية من المشكلات، وقليل منا يمكنهم أن يقولوا إن كل شيء في حياتهم يسير على ما يرام، بل إن تلك الفئة القليلة نفسها تتعرض للحظات من الشك في حسن سير حياتها.

نعهد جميعنا أوقاتاً غير سارة وغير مريحة عندما تسبب لنا أشياء وأناسٌ قلقاً لا متوقعاً، ولا مرغوباً فيه؛ ويرجع الإزعاج الكبير لتلك المصائب («ضربات القَدَر» كما نسميها أحياناً) إلى ظهورها من دون إنذار، فلا نتوقع وقوعها، وغالباً لا نؤمن بأنها قد تكون وشيكة، إنها تضربنا، كما نقول، «مثل الصاعقة»، فلا نستطيع اتخاذ تدابير وقائية، ولا أن نمنع الكارثة، فلا أحد يتوقع صاعقة من سماء صافية.

إن الطبيعة المفاجئة للضربات، وعدم انتظامها، وقدرتها الخطيرة على الظهور من أي اتجاه، كل ذلك يجعلها عصية على التنبؤ، ويجعلنا عاجزين عن المقاومة. وما دامت الأخطار غامضة وغريبة وطائشة، فنحن أهدافها المستقرة، فليس بوسعنا أن نفعل شيئاً يُذكر لمنعها، وقد لا يكون لنا قدرة على فعل أي شيء. وهذا اليأس مخيف، فاللايقين يعني الخوف، ولا عجب أننا نحلم، مراراً وتكراراً، بعالم خالٍ من الحوادث، بعالم منتظم، بعالم مستقر يمكن التنبؤ به، وليس عالماً تخفي وجهه الهادئ ضربات مفاجئة. ولو افترضنا أن بعض الفلاسفة كانوا على صواب، مثل ليبنيتس، عندما قالوا إن «العالم المثالي» نفسه لن يكون مثالياً ما لم يوجد فيه شيء من الشر، فلا بد، على الأقل، حصر ذلك الشر في أماكن مغلقة مُسيّجة بشدة، ومرسومة بدقة، ومراقبة بعناية، ومحروسة بيقظة، حتى يستطيع المرء



أن يميز الشر، ويعرف مكانه والزمن المحتمل لوقوعه، وأن يكون مستعداً للتعامل معه عند حدوثه. خلاصة القول، إننا نحلم بعالم موثوق، عالم يمكننا أن نثق به، عالم آمن.

«اليوتوبيا» هي الاسم الذي أُطلق بوجه عام، بفضل سير توماس مور، على تلك الأحلام منذ القرن السادس عشر الميلادي، منذ أن بدأت تتداعى النظم الرتيبة القديمة السرمدية في ظاهرها، ومنذ أن بدأت تشيخ العادات والأعراف، وبدأت تُظهر الشعائر والطقوس فسادها، وساد العنف (أو هكذا كان الناس يميلون إلى تفسير انتشار المطالب والأفعال غير المعهودة، وهي مطالب وأفعال وجدت السلطة القديرة في نظر الناس آنذاك أنها بلغت من الضخامة والجموح ما يحول دون السيطرة عليها، ومن القدرة والمقاومة ما يجعلها عصية على الترويض بالطرق القديمة المعهودة). وما أن رسم سير توماس مور نموذجه التصوري لعالم خالٍ من التهديدات المفاجئة، حتى أخذ الارتجال والتجريب المحفوف بالمخاطر يتحولان بسرعة إلى الشغل الشاغل في ذلك الزمان.

كان سير توماس مور يعلم جيداً أن النموذج الذي وضعه إنما هو تصور لإطار الحياة السعيدة، وأن نموذجه الذي يصور عالماً خالياً من فقدان الأمان والمخاوف الجامحة إنما هو مجرد حلم، ولذا فإنه سمّى نموذجه التصوري «يوتوبيا» (utopia)، في إشارة ضمنية إلى كلمتين يونانيتين في آنٍ معاً: كلمة «eutopia» بمعنى «المكان السعيد»، و«outopia» بمعنى «اللامكان». وأما العدد الغفير الذي اتبع سير توماس مور وقلدوه، فكانوا أكثر عزماً وتصميماً، أو أقل حذراً واحتراساً؛ لقد عاشوا في عالم ينعم بالثقة، عن صواب أو خطأ، لحسن الحظ أو سوئه، وفي عالم يملك الحكمة المطلوبة لتصميم عالم أفضل خالٍ من الخوف، وفي عالم يحظى بالفطنة اللازمة لرفع ما هو «كائن» غير معقول إلى ما «ينبغي» أن يكون كما أراد العقل؛ تلك الثقة منحتهم الشجاعة وروح المبادرة للبحث عن «المكان السعيد» في «اللامكان».

وعلى مدار قرون تلت ذلك، كان على العالم أن يكون عالماً متفائلاً، عالماً يعيش نحو اليوتوبيا، عالماً يؤمن أن المجتمع من دون يوتوبيا إنما هو



مجتمع لا يُطاق العيش فيه، وأن الحياة من دون يوتوبيا ليست جديرة بالعيش؛ وإذا ارتاب المرء في هذا الكلام، فحسبه أن يعتمد على الثقات من ألمع العقول وأبرزها هنا وهناك.

فها هو أوسكار وايلد، على سبيل المثال، يقول:

إذا خلت خريطة للعالم من اليوتوبيا، فهي ليست جديرة بمجرد نظرة سريعة عليها، ذلك لأنها تغفل البلد الوحيد الذي تنزل فيه الإنسانية دوماً، وعندما تنزل الإنسانية في هذا البلد فإنها تنظر من الداخل إلى الخارج، وترى بلداً أفضل، وتبدأ الإبحار، فالتقدم هو تحقيق اليوتوبيات.

ولكن إذا تأملنا الماضي وتدبرناه، لربما نميل إلى تصحيح الجملة الأخيرة، وذلك لسببين؛ **أولاً**، كان التقدم مطاردة لليوتوبيات لا تحقيقها، لقد كانت اليوتوبيات تلعب دور الأرنب الدمية، تطارده الكلاب المتسابقة بضراوة، لكنها لا تمسك به أبداً. **ثانياً**، كانت الحركة المسماة «التقدم» أقرب إلى محاولة للهرب من اليوتوبيات الفاشلة منها إلى محاولة للحاق باليوتوبيات غير المجرَّبة؛ كانت هرباً مما «لم يكن جيداً بالدرجة المتوقعة» أكثر من كونها هرباً من «الجيد» إلى «الأفضل»؛ كانت محاولة تدفعها إحباطات الماضي لا نعيم المستقبل. والواقع الذي قيل إنه «تحقيق» لليوتوبيا كان غالباً يوجد في صور كاريكاتورية قبيحة من الأحلام لا فردوس الأحلام، فالسبب القوي لمعاودة «الإبحار» كان بُغضاً لما تحقق، لا جاذبية ما يمكن أن يتحقق. . .

وعبر القناة الإنكليزية يأتينا رأي من رجل حكيم يتوافق تماماً مع رأي أوسكار وايلد؛ يقول أناتول فرانس:

من دون يوتوبيات أزمنة أخرى، لربما ظل الناس يعيشون في الكهوف، بؤساء وعرايا، لقد كان الحالمون باليوتوبيا هم من تتبعوا خطوط المدينة الأولى. . . فبفضل الأحلام العظيمة جاء الواقع المفيد. اليوتوبيا هي أساس كل تقدم، والسبيل إلى مستقبل أفضل.

من الواضح أن اليوتوبيات في زمن ميلاد أناتول فرانس قد استقرت تماماً في الوعي العام واهتمامات الحياة اليومية، حتى إن الوجود البشري من



دون يوتوبيا بدا للكاتب الفرنسي أمراً دونياً ومعيباً قطعاً، بل وخارج طوق الفكر والخيال تماماً. بدا لأناتول فرانس، كما بدا لكثيرين من معاصريه، أن أهل الكهف أنفسهم كان عليهم أن يحلموا بيوتوبياتهم حتى يمكننا التوقف عن العيش في الكهوف، فأنى لنا لولا ذلك أن نجوب الشوارع الباريسية العريضة التي خططها البارون هاوسمان؟ فلا يمكن تصور «مدينة أولى» ما لم تسبق «يوتوبيا المدينة» بناءها! إننا نميل طوال الوقت إلى إسقاط طريقة حياتنا على غيرها من أنماط الحياة إذا أردنا أن نفهمها، وهكذا فإن الجيل الذي تعلم ونشأ على أن تسحبه اليوتوبيات غير المجرَّبة، وأن تدفعه اليوتوبيات المشوهة، سيجد أن مثل هذا السؤال يبدو سؤالاً بلاغياً تماماً، ولا يعدو أن يكون حشواً زائداً في حقيقته.

ولكن، على النقيض من الرأي الذي عبر عنه أناتول فرانس وترسخ في الحس العام لمعاصريه، وُلدت اليوتوبيا هي والحداثة معاً، ولم تستطع أن تتنفس إلا في جو الحداثة.

فاليوتوبيا في أصلها صورة لعالم آخر، عالم مختلف عن العالم الذي نعرفه أو نسمع عنه، كما أنها تستشرف عالماً تستحدثه بأسره حكمة البشر وتفانيهم. بيد أن الفكرة التي تقول إن البشر قادرون على استبدال العالم الكائن ليحلوا محله عالماً جديداً مختلفاً، عالماً من صنعهم بكل ما فيه، إنما هي فكرة كانت غائبة تماماً تقريباً عن الفكر البشري قبل مجيء الأزمنة الحديثة.

لم يخضع التوالد الذاتي الرتيب الممل لأشكال الحياة ما قبل الحداثية إلا لتغيرات طفيفة للغاية يصعب ملاحظتها، فكان قليل الإلهام، بل أقل تشجيعاً على التأمل العميق في أشكال بديلة للحياة البشرية في الأرض، إلا في صورة نهايات العالم أو يوم القيامة، وكلاهما من أصل إلهي. فحتى يمكن أخذ الخيال البشري إلى اللوحة التي رُسمت عليها تخطيطات اليوتوبيات الباكرة كان لا بد من انهيار متسارع لمقدرة العالم البشري على التوالد الذاتي، وهو انهيار يعود إلى ميلاد العصر الحديث.

لقد استلزم الحلم اليوتوبي شرطين حين يولد؛ **أولاً**، شعور غامر (وإن كان غامضاً وصامتاً) بأن العالم لا يعمل كما ينبغي، ومن غير المحتمل



إصلاحه من دون إصلاح شامل. ثانياً، الثقة في المقدرة البشرية في اضطلاعها بتلك المهمة، والإيمان بمقولة «نحن البشر يمكننا أن نفعل ذلك»، مسلحين بالعقل الذي يمكن أن يستكشف الخلل الذي يعتري العالم، واكتشاف الأشياء التي لا بد من استخدامها في استبدال أجزائه التي أصابها الخلل، ناهيك عن القدرة على تشكيل الأدوات والأسلحة اللازمة لتطبيق تلك الخطط على أرض الواقع. خلاصة القول، كان لا بد من الثقة بأن الإدارة البشرية ستشكل العالم تشكيلاً أكثر ملائمة لإشباع الحاجات البشرية، بغض النظر عما تكون عليه هذه الأشياء الآن، أو ما قد تصير إليه.

فإذا كان الموقف ما قبل الحداثي تجاه العالم أشبه بموقف «حُراس الصيد»، فإن موقف «البستاني» هو الصورة المجازية الأمثل للرؤية الحديثة للعالم وممارستها.

تتمثل المهمة الأساسية لحراس الصيد في الدفاع عن الأرض المطلوب حراستها ضد كافة أشكال التدخل البشري، من أجل الدفاع عن «توازنها الطبيعي» والحفاظ عليه، باعتباره تجسيداً لحكمة الله أو الطبيعة، فعليهم أن يكتشفوا على الفور الفخاخ التي ينصبها السارقون ومنتهكو حرمة الأرض، وتدمير تلك الفخاخ، ومنع الصيادين الغرباء غير الشرعيين من انتهاك الحدود والدخول غير المشروع، خشية أن يُعرِّضوا إدامة «التوازن الطبيعي» للخطر. ويقوم دور حراس الصيد على الاعتقاد بأن الأشياء تكون في أفضل حالها إذا تُركت على حالها، وكان ذلك الدور في الزمن ما قبل الحداثي يقوم على الاعتقاد بأن العالم سلسلة وجود ربانية يجد فيها كل مخلوق مكانه الحق النافع، حتى وإن كانت القدرات الذهنية البشرية محدودة إلى درجة تحول دون فهم الانسجام والتناسق والحكمة التي يتسم بها خلق الله.

وأما البستاني فليس كذلك، فهو يفترض أنه لن يوجد نظام في العالم البتة لولا جهده ورعايته الدائمة، (أو على الأقل في الجزء الصغير من ذلك العالم الذي تحت وصايته). فالبستاني أكثر دراية بنوع النباتات التي ينبغي أن تنمو في الأرض التي يتعهدها ونوع النباتات التي لا ينبغي أن تنمو هناك، والبستاني يخطط التنظيم المرغوب في رأسه أولاً، ثم يتأكد أن الصورة التي رسمها في ذهنه تصير واقعاً في الأرض التي يتعهدها، إنه يفرض هذا التصور



الذهني على الأرض بتشجيع نمو النوع السليم من النباتات واستئصال النباتات الأخرى من شأفتها وتدميرها (بعد أن صار اسمها الآن «حشائش»)، ذلك لأن وجودها غير المرغوب فيه وغير المرحب به لا يتوافق والانسجام الكلي لهذا التصور.

يميل البستاني إلى أن يكون أفضل صانعي اليوتوبيا خبرة وبراعة؛ ففي صورة التناغم المثالي التي وضعها البستاني نموذجاً تصورياً في رأسه «تنزل البساتين دوماً»، باعتبارها نموذجاً أصلياً للطريقة التي تميل إلى أن تحِل بها الإنسانية، كما يقول أوسكار وايلد، في البلد المسمى «يوتوبيا».

فإذا سمع أحد في هذا الزمن عبارات من قبيل «زوال اليوتوبيا»، أو «نهاية اليوتوبيا»، أو «اضمحلال الخيال اليوتوبي» ـ وهي عبارات تنتشر في النقاشات المعاصرة انتشاراً كبيراً حتى إنها صارت تترسخ في الحس العام وتتحول إلى بديهيات ـ فإنما يرجع ذلك إلى أن موقف البستاني يتراجع في هذا الزمن ويفسح الطريق لـ «أهل الصيد».

يختلف «أهل الصيد» عن «حُراس الصيد» و«أهل البستنة» الذين هيمنوا على المشهد قبل أن يتولوا مقاليد الأمور؛ فهم لا يهتمون «بتوازن الأشياء»، سواء أكان توازناً «طبيعياً» أم «مرسوماً»، فالمهمة الوحيدة التي يبتغيها أهل الصيد هي «فرائس جديدة»، وكبيرة بما يكفي لملأ حقائب الصيد عن آخرها؛ فأغلب الظن أنهم لن يروا أن من واجبهم التأكد من أن الصيد في الغابة سيُعوَّض بعد عمليات الصيد التي يقومون بها (أو على الرغم من عمليات الصيد). فإذا ما أُفرِغت الغابات من الصيد بسبب مغامرات طائشة مُربحة، ربما ينتقل أهل الصيد إلى برية بكر نسبياً، مازالت تزخر بتذكار الصيد من جلود ورؤوس؛ وربما يخطر ببالهم أنه في وقت ما، في أجل بعيد غير مسمى، قد ينفد الكوكب من الغابات التي لم تُستنزَف بعد، ولكن إذا حدث ذلك، فإنهم لن يروا فيه تهديداً مباشراً، ولا تهديداً لهم بالتأكيد، فتلك الاحتمالية البعيدة لن تهدد في نهاية المطاف نتائج الصيد الحالي ولا التالي، وما من شيء يضطرني، باعتباري صياداً واحداً بين عدد غفير من الصيادين، ولا يضطرنا، باعتبارنا جماعة واحدة بين جماعات غفيرة من الصيادين، لتدبر الأمر، ناهيك عن فعل شيء بشأنه.



إننا جميعاً صيادون في هذا الزمن، أو يُحكم علينا أن نكون صيادين، أو نُدعى لنفعل مثلما يفعل الصيادون، أو نُرغَم على ذلك، وإلا واجهنا مصير الخروج من سباق الصيد إن لم نتحوّل أنفسنا إلى صيدٍ للصائدين. ومتى نظرنا حولنا وجدنا على الأرجح صائدين فُرادى آخرين مثلنا، أو صائدين في جماعات مثلما كنا نحاول أن نفعل أحياناً، وسنحتاج إلى أن نجتهد حقاً قبل أن نتمكن من العثور على بستاني وهو يتصور تناغماً مرسوماً مسبقاً وراء سور بستانه الخاص، ثم يخرج ليحققه، (وهذه الندرة النسبية لأهل البستنة وهذا الانتشار المتزايد لأهل الصيد هو ما يناقشه علماء الاجتماع وفق مصطلح علمي يسمى «سيرورة النزعة الفردية» «Individualization»). ولن نجد بالتأكيد حُراس صيد كثيرين ولا صيادين يؤمنون بمبادئ رؤية العالم التي يعتنقها حُراس الصيد، وهذا هو السبب الرئيس الذي يفسر انزعاج الناس من أصحاب «الضمير البيئي» وسعيهم الدؤوب لتنبيهنا بالخطر، (فالانقراض البطيء الأكيد لفلسفة حُراس الصيد، وأفول فلسفة أهل البستنة، هو ما يمجده الساسة باسم «تحرير السوق»).

من المنطقي، في عالم يسكنه صيادون في الغالب الأعم، ألا يوجد سوى مجال ضئيل، إن وجد أصلاً، للتأملات اليوتوبية، ولن يوجد على الأرجح أناس كثيرون يتعاملون بجدة مع النماذج اليوتوبية بجدة، إذا ما عُرضت عليهم للنظر فيها. ولو وُجد أحدٌ يعلم كيف يجعل العالم أفضل حالاً، وأخذ على عاتقه مهمة تحسينه للأفضل بإخلاص، فإن السؤال المحير بحق سيكون كالتالي: من له سعة الحيلة والإرادة القوية الكافية ليفعل ما ينبغي فعله؟

كان من المعتاد تخويل سعة الحيلة والإرادة الكافية للسلطة السيادية التي تمثلها الأمم/الدول، ولكن الأمم، كما لاحظ جاك أتالي، فقدت تأثيرها في مجرى الأمور، وتركت لقوى العولمة كافة سبل إرشاد العالم إلى وجهة مستقرة، وكافة وسائل إعداد دفاع ضد كافة ألوان الخوف. لقد أخذت «قوى العولمة» كثيراً من السلطات السابقة للأمة/الدولة، لكنها قلما تشتهر في هذا الزمن بغرائز «حراسة الصيد» أو «البستنة»، ولا فلسفاتها ولا استراتيجياتها، بل تحبذ الصيد والصيادين.



إن «**قاموس ظلال المعاني**» لمؤلفه بيتر مارك روجت هو مرجع جامع لأهل الصيد، ومشهود له بحق لما يتضمن من تسجيل مخلص للتغيرات المتتالية التي طرأت على الاستخدام اللفظي، ويبدو أن له كل الحق في هذا الزمن بأن يضع صفة «يوتوبي» جنباً إلى جنب مع صفات مثل «تَوهُّمي» و«وهمي»، و«خيالي»، و«خادع»، و«مراوغ»، و«غير عملي»، و«غير واقعي»، و«غير معقول»، و«غير عقلاني»؛ فهل نشهد حقاً نهاية اليوتوبيا؟

ولو أن لليوتوبيا لساناً، ولها خفة الدم التي كانت لمارك توين، لقالت إن الأنباء التي تتحدث عن وفاتها مبالغٌ فيها إلى حد ما... ولكان لها أسباب وجيهة لتقول ذلك؛ فذات مرة، كتبتُ كلمة «يوتوبيا» على جهاز الكومبيوتر الخاص بي، وأظهر محرك البحث جوجل أربعة ملايين وأربعمئة ألف موقع (وربما زاد هذا الرقم الآن)، وهو رقم مذهل حتى بمقاييس الإنترنت المفرطة للغاية، ويصعب أن يكون دليلاً على جيفة متعفنة أو جسد مُختضر.

ولكن، دعونا نفحص قائمة المواقع بدقة أكثر؛ إن الموقع الأول في القائمة، وربما الأروع، يخبر متصفحي الإنترنت بأن «اليوتوبيا هي أحد أكبر الألعاب التفاعلية المجانية في العالم عبر الإنترنت»؛ ونجد هنا وهناك إشارات متفرقة إلى تاريخ الأفكار اليوتوبية، وإلى المراكز التي تقدم دورات في ذلك التاريخ، وتعتني في الغالب بعشاق التحف والآثار القديمة، وتعود أكثر الإشارات شيوعاً إلى سير توماس مور نفسه، رائد اليوتوبيا، ولكن مثل تلك المواقع ليست سوى قلة قليلة.

لن أدعي بأنني تصفحت المواد الواردة في الأربعة ملايين وأربعمئة ألف موقعاً، (فهذه غاية ربما تصنف باعتبارها من بين المشروعات اليوتوبية الأكثر يوتوبية)، ولكن الانطباع الذي وجدته بعد قراءة عينة إحصائية عشوائية محترمة هو أن مصطلح «اليوتوبيا» توظفه في الغالب شركات السياحة والديكور ومستحضرات التجميل وبيوت الموضة؛ وثمة نقطة مشتركة بين المواقع، فجميعها تقدم خدمات فردية لأفراد يطلبون إشباعاً فردياً وهروباً فردياً من منغصات فردية.

ثمة انطباع آخر خرجت به، وهو أنه عندما تظهر كلمة «التقدم» في



أحيان نادرة في صفحات تلك المواقع التجارية، لا يشير التقدم فيها إلى التقدم للأمام، وبدلاً من أن يكون مطاردة لهدف يتنقل بسرعة، فإنه يوحي بتهديد يستوجب فراراً سعيداً، إنه يبعث على الرغبة في الهروب من كارثة وشيكة.

اعتادت اليوتوبيا أن تشير إلى هدف بعيد مرغوب فيه للغاية، ينبغي أن يجمع الحالمين، وأن يخدم الحاجات البشرية على نحو أفضل؛ ولكن في الأحلام المعاصرة يبدو أن صورة «التقدم» قد انتقلت من خطاب «التحسين المشترك» إلى خطاب «البقاء الفردي»، فلا يُذكر الآن في سياق رغبة في الاندفاع إلى الأمام، بل في سياق محاولة يائسة للبقاء في السباق، فالوعي بالتقدم يبعث على اليقظة، ويدعو للحذر، فإذا سمعنا عن «تقدم الزمان»، ينتابنا قلق بأن نتخلف عن ركب السائرين، وبأن نسقط من مركبة تجري بسرعة متزايدة، وبألا نجد مكاناً في الجولة التالية من لعبة «الكراسي الموسيقية»؛ فعندما يقرأ المرء على سبيل المثال أن البرازيل هي «وجهة الشمس الشتوية الوحيدة هذا الشتاء»، فهذه إشارة بأن المرء لا بد أن يجتنب في الشتاء التالي الظهور في المكان الذي تحتم على أناس لهم تطلعات مشابهة الظهور فيه الشتاء الماضي؛ أو ربما يقرأ المرء أنه لا بد أن «تترك عباءة البُنْش» التي كانت موضة شهيرة في العام الماضي، لأن الزمن يتقدم، وصار يُقال إن ارتداء هذه العباءة يجعل المرء «يبدو مثل الجمل»؛ أو ربما يقال إن عهد الجاكتات والتيشرتات المقلمة، التي كانت «موضة إلزامية» و«ملابس لا بد أن يرى الناس المرء وهو يرتديها» الموسم الماضي قد انتهى، لأن «أي شخص» صار يستعرض نفسه فيها؛ وهذا غيض من فيض، وهكذا يتدفق الزمن. وتكمن الحيلة في مواكبة سرعة الأمواج وشدتها، فإذا أردت أن تنجو من الغرق، فعليك بالاستمرار في ركوب الأمواج، وهذا يعني تغيير دولابك، وأثاثك، وورق الجدران، ومظهرك، وعاداتك؛ باختصار، تغيير نفسك ما استطعت.

إن هذا التأكيد الجديد على نبذ الأشياء وتركها والتخلص منها بدلاً من التأكيد على الاستفادة منها، يناسب تماماً منطق اقتصادنا الاستهلاكي، فالمتمسكون بموضة قديمة من الملابس، وأجهزة الحاسوب، والهواتف النقالة، ومستحضرات التجميل، هم بمثابة كارثة على اقتصاد يتمثل اهتمامه



الرئيس، وشرط بقائه الضروري، في طرح سريع متسارع للمبيعات والمشتريات في عالم النفايات، وفي هذا الاقتصاد يكون التخلص السريع من النفايات هو الصناعة المتقدمة.

يتحول الهروب في هذا الزمن إلى أشهر لعبة في المدينة، فالهروب من الوجهة الدلالية هو نقيض اليوتوبيا، ولكنه من الوجهة النفسية في هذا الزمن بديلها الوحيد المتاح، وربما يكون شكلها الجديد المحدَّث المتقدم، في هيئة جديدة تتلاءم مع المجتمع الاستهلاكي الذي يخضع لسيرورة النزعة الفردية وتحرير السوق. فلا أمل للمرء بتحويل العالم إلى مكان أفضل للعيش، بل لا أمل له بتأمين ذلك المكان الأفضل في العالم الذي نقشه لنفسه، فلن ينقشع عدم الأمن مهما حدث، بل إن «الحظ السعيد» يعني الإفلات من «الحظ السيئ».

وأما ما تبقى لعناية المرء وسعيه، ويستحق أن يتعهده بكل عنايته وقوته، فهو النضال ضد الخسارة، والسعي، على الأقل، للبقاء في السباق مع الصيادين، ما دام البديل الوحيد هو أن يجد المرء نفسه فريسة. وحتى يكون هذا النضال ضد الخسارة موفقاً ومبشراً بالنجاح، فإنه يتطلب عناية تامة، ويقظة على مدار أربع وعشرين ساعة في اليوم، وعلى مدار سبعة أيام في الأسبوع، والأهم هو الحفاظ على الحركة الدائبة بأعلى سرعة ممكنة.

وها هو الفيلسوف الروسي الأمريكي جوزيف برودسكي يصوّر تصويراً حياً تلك الحياة التي تتحرك وتستمد قوتها الدافعة من الاضطرار إلى الهروب، وهو يرى أن قَدَر الخاسرين خُسراناً مُبيناً، وقَدَر الفقراء الذين استُبعدوا من اللعبة المتمركزة حول الاستهلاك، إنما هو حياة من التمرد المتقطع، وحياة إدمان المخدرات على الأرجح. ففي تموز/يوليو عام ١٩٨٩، قال برودسكي لطلاب دارتماوث كوليدج: «بوجه عام، المرء الذي يتعاطى الهروين يفعل ذلك في الغالب الأعم للسبب نفسه الذي تشترون من أجله الفيديو». ويخاطب برودسكي أثرياء المستقبل الذين يتطلع طلاب دارتماوث كوليدج أن يصبحوا أمثالهم قائلاً:

سنُصابون بالممل من أعمالكم، وأزواجكم، وأحبابكم، والمناظر التي ترونها عبر نافذتكم، والأثاث أو ورق الحائط في غرفكم، وأفكاركم،



وأنفسكم، وستحاولون ابتكار وسائل للهرب؛ وبعيداً عن وسائل الإشباع الذاتي التي ذكرناها للتو، ربما تهتمون بتغيير الوظائف، ومحل الإقامة، والصُّحبة، والبلد، والمناخ، وربما تنشغلون بالعلاقة الجنسية، والكحول، والسفر، ودروس الطهي، والمخدرات، والتحليل النفسي...

واقع الأمر أنكم ربما تجمعون بين كل ذلك، وقد يكون لذلك مفعوله فترة من الزمن، ولكن سيأتي يوم، تستيقظون فيه في غرفة نومكم وسط عائلة جديدة وورق حائط مختلف، وفي بلد ومناخ مختلفين، ووسط كومة من الفواتير من وكيلكم السياحي ومعالجكم النفسي، ولكن يصاحب ذلك كله شعور ممل مستمر من ضوء النهار الذي يتسرب عبر نافذتكم.

وها هو أندريه اشتازيوك ـ وهو روائي بولندي بارز، ومحلل جهبذ للوضع الإنساني المعاصر ـ يذهب إلى أن «إمكانية التحول إلى شخص آخر» هو البديل في هذا الزمن لأفكار الخلاص أو الفداء التي أهملت ونُبذت في الغالب.

ربما يمكننا أن نغير أجسادنا ونعيد تشكيلها وفق نماذج مختلفة بتطبيق أساليب متنوعة؛ فعندما نتصفح المجلات البراقة، نجد انطباعاً بأنها جميعها تتحدث عن شيء واحد تقريباً، عن الطرق التي نستطيع من خلالها إعادة صنع شخصيتنا، بداية من النظم الغذائية، والبيئة المحيطة، والبيوت، ووصولاً إلى إعادة بناء بنيتنا النفسية، التي غالباً ما تأتي في شفرة عرض يقول: «كن على طبيعتك».

وها هو سلافومير مروتسك ـ وهو كاتب بولندي له شهرة عالمية وخبرة مباشرة ببلدان وثقافات عدة ـ يتفق مع الافتراض الذي ساقه أندريه اشتازيوك قائلاً: «في الأزمنة القديمة، عندما كنا نشعر بعدم السعادة، كنا نلوم الله الذي كان آنذاك مدير العالم، كنا نفترض أنه لا يدير العمل إدراة سليمة، فطردناه من العمل، وعيّنا أنفسنا مديرين جُدداً». ولكن، كما يرى سلافومير مروتسك باعتباره مفكراً حراً يشمئز من رجال الكهنوت وكل ما يتعلق بالكهنوت، لم يتحسن الأداء مع تغيير الإدارة، وهو لم يتحسن لأنه عندما يتمركز الحلم والأمل في حياة أفضل تمركزاً كاملاً حول الأنا، ويُختزل إلى اللعب بأجسادنا أو أرواحنا، «لا يوجد حد لطموحنا وانجذابنا إلى تضخيم



تلك الأنا، بل ورفض القبول بأية حدود... لقد قيل لي: استحدث نفسك، استحدث حياتك، وتصرف فيها كما يحلو لك، في كل لحظة، من أولها لآخرها؛ ولكن هل أستطيع القيام بتلك المهمة من دون مساعدة، ولا محاولات، ولا اختبارات، ولا أخطاء، ولا تغييرات طفيفة، ولا شكوك؟».

إن الألم الذي كان الاختيار المحدود للغاية يتسبب فيه عادة قد حل محله ألمٌ ليس أقل شدة، ولكن هذا الألم يصدر هذه المرة عن اضطرار إلى الاختيار من دون ثقة بالاختيارات المتخذة، ومن دون ثقة بأن الاختيارات الإضافية ستقرِّب الهدف. وهنا يشبه مروتسك العالم الذي نسكنه «بدُكّان صغير يزخر بأثواب تنكرية، وتحيط به حشود تبحث عن ذواتها... وبوسع المرء أن يغير الثياب بلا نهاية، فما أروع الحرية التي ينعم بها الباحثون عن ذواتهم... فلنستمر في البحث عن ذواتنا الحقيقية، فيا لها من متعة رائعة، بشرط ألا نعثر على الذات الحقيقية أبداً، فلو عُثر عليها، فستنتهي المتعة».

إن الحلم بتخفيف رهبة اللايقين، واستدامة السعادة بتغيير الأنا، وحلم تغيير الأنا بتغيير أثوابها، هو «يوتوبيا أهل الصيد»، وهي نسخة من الرؤى القديمة للمجتمع الصالح تخضع لكل من تحرير السوق والخصخصة وسيرورة النزعة الفردية، إنه مجتمع مضياف لإنسانية أعضائه. فالصيد مهمة تدوم طوال الوقت، وتستهلك كثيراً من الاهتمام والطاقة، ولا تدع مجالاً لشيء آخر، وتصرف الانتباه عن لانهائية المهمة، وتؤجل لأجل غير مسمى لحظة التدبر التي لا بد في أثنائها من مواجهة امتناع المهمة مواجهة مباشرة. وقد استشرف ذلك بلاز باسكال قبل قرون عندما قال إن ما يريده الناس «هو الانصراف عن التفكير في كينونتهم... فيتبعون هوى يشغلهم طوال الوقت، مثل المقامرة، والصيد، والاستعراض...»، فالناس يريدون الهروب من الحاجة إلى التفكير في «وضعنا التعيس»، ومن ثم «فإننا نفضل فعل الصيد على الفوز بالغنيمة...»، «فالغنيمة نفسها لن تنقذنا من التفكير» في العيوب الفظيعة التي لا تُعَدّ ولا تحصى في وضعنا المشترك، «ولكن فعل الصيد ينقذنا منه».

بيد أن المشكلة تتمثل في أن الصيد ما أن يجربه المرء حتى يتحول إلى إكراه وإدمان وهوس؛ فاصطياد الغنيمة سيُعتبر نهاية مخيبة للآمال، إنه سيزيد



من جاذبية جولة أخرى من الصيد ما دامت الآمال المصاحبة لفعل الصيد هي أمتع ما في الأمر، (وهل هي الشيء الوحيد الممتع؟) وهكذا، فإن اصطياد الغنيمة ينذر بنهاية لتلك الآمال، إلا إذا جرى التخطيط للصيد في الغد، وبدأ في صباح الغد.

فهل هذه هي نهاية اليوتوبيا؟ نعم إنها نهاية اليوتوبيا إذا كنّا نتحدث عن اليوتوبيات الحديثة الباكرة التي كانت تتصور نقطة تعطل الزمن، بل ونهاية للزمن بمعنى نهاية التاريخ. ولكن لا وجود لتلك النقطة في حياة أهل الصيد، وما من لحظة يستطيع فيها المرء أن يقول إن المهمة قد اكتملت، وانتهى الأمر، وتحققت الرسالة، ومن ثم القدرة على النظر لكل ما هو آتٍ في الحياة على أنه «عيشٌ في سعادة غير مسبوقة، من الآن وإلى الأبد».

أضف إلى ذلك أن احتمالية نهاية الصيد ليست جذابة، بل مخيفة في مجتمع أهل الصيد، فتلك النهاية قد لا تتحقق إلا في صورة هزيمة شخصية واستبعاد شخصي، وستواصل الأبواق إعلان النفير للبدء في مغامرة جديدة، وسيظل نباح كلاب الصيد إحياءً للذكرى الحلوة التي شهدتها الصدامات الماضية، وسيظل أناس آخرون يذهبون للصيد، ولن توجد نهاية للإثارة الكونية... وسأكون أنا الوحيد الذي يجري استبعاده، وإقصاؤه، ونبذه، وحرمانه من الابتهاج الذي ينعم به غيري؛ سأكون متفرّجاً سلبياً على الجانب الآخر من السور، يشاهد الحفل، لكنه ممنوع من الانضمام إلى المحتفلين، أو عاجز عن الانضمام إليهم، ولا يستمتع بالمناظر ولا بالأصوات في أفضل الأحول إلا عن بُعْد وبالإنابة.

فإذا كانت الحياة التي تتسم بالصيد المستمر الدائم هي يوتوبيا أخرى فإنها على العكس من يوتوبيات الماضي، يوتوبيا من دون نهاية؛ إنها يوتوبيا عجيبة حقاً بالمقاييس المعهودة، فقد استمدت اليوتوبيات الأصلية قواها الجاذبة من وعدها بنهاية للكدح، وأما يوتوبيا أهل الصيد فهي حلم بكدح لا ينتهي أبداً.

إنها يوتوبيا غريبة وغير معهودة، لكنها يوتوبيا مع ذلك كله تَعِد بالجائزة البعيدة المنال نفسها التي تُلوّح بها اليوتوبيات جميعها، إنها تَعِد بحل نهائي جَذْري للمشكلات البشرية في الماضي والحاضر والمستقبل، وبعلاج نهائي



وجَذري لأحزان الوضع الإنساني وأوجاعه؛ إنها يوتوبيا غير معهودة بالأساس، لأنها قد نقلت أرض الحلول والعلاجات من «بعيد» إلى «هنا والآن». فأهل الصيد لا يعيشون من أجل يوتوبيا، بل يُتاح لهم فرصة العيش داخل يوتوبيا.

كانت اليوتوبيا من منظور أهل البستنة هي نهاية الطريق، وأمّا أهل الصيد فوجدوا أنها الطريق نفسه، وتصور أهل البستنة نهاية الطريق على أنه تحقق اليوتوبيا وانتصارها النهائي، وأما أهل الصيد فوجدوا أن نهاية الطريق لا يمكن أن تكون إلا هزيمة نهائية مخزية لليوتوبيا المعيشة، والأدهى أنها ستكون هزيمة شخصية ودليلاً دامغاً على الفشل الشخصي. فإمكانية توقف أهل الصيد عن صيدهم ضئيلة إنْ لم تكن منعدمة، ومن ثم فإن عدم المشاركة في الصيد المتواصل سيكون بمثابة عار الإقصاء الشخصي، وربما عار عدم الكفاية الشخصية.

إنها يوتوبيا يُؤتى بها من «بعيدٍ» ضبابيٍّ إلى «الهُنا والآن» الملموس، إنها يوتوبيا معيشة لا يُعاش من أجلها، ومن ثم فهي محصنة ضد كافة الاختبارات، وهي في واقع الأمر خالدة، ولكن هذا الخلود قد تحقق على حساب ضعف كل من يخضع لسحرها وإغوائها.

إن يوتوبيا أهل الصيد، على العكس من يوتوبيات الماضي، لا تقدم معنى للحياة، سواء أكان أصيلاً أم زائفاً؛ إنها تساعد فقط على استخلاص الأسئلة عن معنى الحياة من آراء الأحياء، لقد أعادت تشكيل مسار الحياة في سلسلة لانهائية من الهموم المتمركزة حول الذات، بحيث يُعاش كل حدث منفصل على أنه استهلال لما يليه، فلا تدع مجالاً لتأمل الاتجاه وتدبره، وعندما يحدث ذلك (وإذا حدث) في نهاية المطاف، في لحظة السقوط من الحياة الصائدة، أو الحرمان منها، عادة ما يكون الوقت متأخراً للغاية حتى يتمكن التدبر من إحداث أثر في الطريقة التي تتشكل بها الحياة، حياة المرء الخاصة وحياة الآخرين، ويكون الوقت متأخراً للغاية لمعارضة شكلها الراهن، والنقاش الحقيقي لمدى ملاءمته.

من الصعب، بل ومن المحال، تلخيص هذه المسرحية غير المنتهية وغير المكتوبة، لاسيما أن عُقدة الحبكة الدرامية مازالت تحتاج إلى حل،



إنها مسرحية نلعب فيها جميعنا على خشبة المسرح، في آنٍ معاً، أو على فترات متقطعة، دورَ القطع الإضافية، وأدوات التمثيل، والممثلين الاحتياطيين. ولكن ما من كاتب يمكنه الادعاء بأنه يسجل الصراعات التي تواجه اللاعبين بما يفوق ما سجلته الكلمات التي جاء بها الكتاب العظيم إيتالو كالفينو في **المدن الخفية** على لسان ماركو بولو:

جحيم الأحياء ليس شيئاً سيكون، وإذا كان من جحيم فهو الجحيم الواقع هنا، الجحيم هو الذي نعيشه كل يوم، الجحيم الذي نشكله معاً. وثمة طريقان للهروب من عذاب الجحيم، فأمّا الأول فسهل لكثيرين: اقبلِ الجحيم، وتحوّلْ إلى جزء منه بحيث لا يمكنك رؤيته؛ وأما الثاني فمحفوف بالمخاطر، ويتطلب يقظةً وحذراً دائمين: اسعَ وتعلم أن تدرك في وسط الجحيم ما ليس بجحيم، ومن ليسوا بجحيم، ودعهم يدومون، وافسح لهم الطريق.

وسواء أكان العيش في مجتمع أهل الصيد يبدو مثل العيش في الجحيم أو لا يبدو، فهذه مسألة خلافية، ومعظم أهل الصيد الحاذقين سيخبرونك بأن كون المرء صياداً بين الصيادين له لحظات هانئة... ولكن ما لا خلاف عليه هو أن «كثيرين» سيُقبلون على الاستراتيجية «السهلة للكثيرين»، ومن ثم «يصبحون جزءاً من الجحيم»، فلا يُدهشهم منطقها العجيب، ولا تزعجهم شروطها العامة، والحتمية، والخيالية في أغلب الأحيان. وما من شك بأن من يصارعون من أجل إيجاد «ما ليس بجحيم، ومن ليسوا بجحيم» لا بد أن يتعاملوا مع كافة الضغوط الدافعة لقبول ما يصرون على تسميته «جحيماً».



المراجع

١ ـ العربية

كتب

أيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.

زكي، رمزي. **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧. (سلسلة مكتبة الأسرة. سلسلة الفكر)

سردار، ضياء الدين. **ماذا نعني بالمستقبليات الإسلامية؟**. ترجمة محمد العربي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٤. (سلسلة أوراق؛ ١٣)

٢ ـ الأجنبية

Books

Agamben, Georgio. *State of Exception*. Translated by Kevin Attell. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2005.

Agier, Michael. *Aux bords du monde, les réfugiés*. Paris: Flammarion, 2002.

Andreas, Peter and Timothy Snyder. *The Wall around the West: State Borders and Immigration Controls in North America and Europe*. Lanham, MD: Rowman and Littefield, 2000.

Appadurai, Arjun. *An Essay on the Geography of Anger*. London: Duke University Press, 2006.

Attali, Jacques. *La Voie humaine*. Paris: Fayard, 2004.



Bauman, Zygmunt. *Individualized Society*. Cambridge, UK: Polity, 2002.

Benjamin, Walter. *The Work of Art in the Age of Mechanical Reproduction*. Translated by J.A. Underwood. London: Penguin, 2008. (Penguin Great Ideas)

Bird, Jon [et al.] (eds.). *Mapping the Futures*. London: Routlege, 1993.

Calhoun, Crage J. (ed.). *Social Theory and the Politics of Identity*. Oxford: Blackwell, 1994.

Castel, Robert. *L'Insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?*. Paris: Seuil, 2003.

Castells, Manuel. *The Informational City: Economic Restructuring and Urban Development*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 1989.

______. *The Power of Identity*. Malden, MA: Blackwell, 1997.

Davidson, Mark and Deborah Martin (eds.). *Urban Politics: Critical Approaches*. London: Sage, 2013.

Ellin, Nan (ed.). *Architecture of Fear*. New York: Princeton Architectural Press, 1997.

Freud, Sigmund. *Civilization and its Discontents*. London: Penguin Freud Library, 1991.

Fukuyama, Francis. *The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order*. New York; London: Touchstone, 2000.

______. *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press, 1996.

Garland, David. *The Culture of Control: Crime and Social Order in Contemporary Society*. New York; Oxford: Oxford University Press, 2001.

Geertz, Clifford. *Available Light: Anthropological Reflections on Philosphical Topics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Graham, Stephen and Simon Marvin. *Splintering Urbanism: Networked Infrastructures, Technological Mobilities and the Urban Condition*. London: Routledge, 2001.

Grotowicz, Victor. *Terrorism in Western Europe: In the Name of the Nation and the Good Cause*. Warsaw: PWN, 2000.

Hedetoft, Ulf. *The Global Turn: National Encounters with the World*. Aalborg, Denmark: Aalborg University Press, 2003.

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster, 1996.

Knox, Paul L. and Peter J. Taylor (eds.). *World Cities in a World System*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1995.



Kundera, Milan. *L'Art du roman*. Paris: Gallimard, 1986.

Lagrange, Hugues. *Demandes de sécurité: France, Europe, Etats-Unis*. Paris: Seuil, 2003.

Levine, Robert V. *A Geography of Time: On Tempo, Culture, and the Pace of Life*. New York: Basic Books, 1997.

Luxemburg, Rosa. *The Accumulation of Capital*. Translated by Agnes Schwarzschild. London: Routledge, 1961.

Macpherson, C. B. *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1962.

Marshall, T. H. *Citizenship and Social Class, and Other Essays*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950.

________ and Tom Bottomore. *Citizenship and Social Class*. London: Pluto Press, 1992.

Morrill, Calvin, David A. Snow and Cindy White (eds.). *Together Alone: Personal Relations in Public Places*. Berkeley, CA: University of California Press, 2005.

Riesman, David, Nathan Glazer and Reuel Denney. *The Lonely Crowd: A Study of the Changing American Character*. 2nd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 2001.

Rossiter, Clinton (ed.). *The Federalist Papers*. Introduction and notes by Charles R. Kesler. New York: New American Library, 2003.

Seabrook, Jeremy. *Consuming Cultures: Globalization and Local Lives*. Oxford: New Internationalist, 2006.

Sennett, Richard. *The Uses of Disorder: Personal Identity and City Life*. London: Faber, 1996.

Simth, Michael Peter. *Transnational Urbanism: Locating Globalization*. Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2001.

Surette, Ray. *Media' Crime and Criminal Justice: Images, Realities, and Policies*. Pacific Grove, CA: Brooks/Cole Publishing Co., 1992.

Venuti, Lawrence (ed.). *The Translation Studies Reader*. 3rd ed. Oxford: Routledge, 2012.

Vilirio, Paul. *Speed and Politics*. 2nd ed. Los Angeles: Semiotexts Publishers, 2006.

Waller, James. *Becoming Evil: How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Wheeler, James O., Yuko Aoyama, and Barney Warf (eds.). *Cities in the Telecommunications Age: The Fracturing of Geographies*. New York: Routledge, 2000.



Wilson, Richard Ashby and Jon P. Mitchell (eds.). *Human Rights in Global Perspective: Anthropological Studies of Rights, Claims and Entitlements*. London: Routledge, 2003. (ASA Monographs; 40)

Periodicals

Agier, Michel. "Enter guerre et ville." *Ethnography*: vol. 2, 2004.

Altheide, David L. "Mass Media, Crime, and the Discourse of Fear." *Hedgehog Review*: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Barber, Benjamin R. in Conversation with Artur Domoslawski, *Gazeta Wyborcza*: 24-26 December 2004.

Bauman, Zygmunt. "Urban Space Wars: On Destructive Order and Creative Chaos." *Citizenship Studies*: vol. 3, no. 2, 1999.

Beckett, Andy. "The Making of the Terror Myth." *Guardian' G2: 15/10/2004*.

Bowcott, Owen and Richard Norton-Taylor. "War on Terror Fuels Small Arms Trade." *Guardian*: 10/10/2003.

Bright, Martin. "Refugees Find No Welcome in City of Hate." *Guardian*: 29/6/2003.

Caldeira, Teresa. "Fortified Enclaves: The New Urban Segregation." *Public Culture*: vol. 8, no. 2, 1996.

Campell, Duncan. "The Ricin Ring That Never Was." *Guardian*: 14/4/2005.

Diken, Bülent and Carsten Bagge Laustsen. "Security, Terror and Bare Life." *Space and Culture*: vol. 5, no. 3, August 2002.

Druon, Maurice. "Les Stratégies aveugles." *Le Figaro*: 18/11/2004.

"Elias in the Dark Ghetto." *Amsterdams Sociolgisch Tidjschrift*: December 1997.

Ellin, Nan. "Fear and City Building." *Hedgehog Review*: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Foucault, Michel. "Of Other Spaces." *Diacritics*: vol. 1, 1986.

Gearty, Conor. "Cry Freedom." *Guardian*: G2: 3/12/2004.

Graham, Stephen. "Postmodern City: Towards an Urban Geopolitics." *City*: vol. 8, no. 2, 2004.

Gumpert, Gary and Susan J. Drucker. "The Mediated Home in a Global Village." *Communication Research*: vol. 25, no. 4, 1996.

Hall, Stewart. "Out of a Clear Blue Sky." *Soundings*: Winter 2001-2002.

Hedgehog Review: vol. 5, no. 3, Fall 2003.

Le Houerou, Fabienne Rose èmilie. "Camps de la soif au Soudan." *Le Monde diplomatique*: May 2003.



Juergensmeyer, Mark. "Is Religion the Problem?." *Hedeghog Review*: vol. 6, no. 1, Spring 2004.

Klein, Naomi. "Fortress Continents." *Guardian*: 16/1/2003.

Meacher, Michael. "Playing Bin Laden's Game." *Guardian*: 11/5/2004.

Morgan, Matthew J. "The Garrison State Revisited: Civil-military Implications of Terrorism and Security." *Contemporary Politics*: vol. 10, no. 1, March 2004.

O'Kane, Maggie. "The Most Pitiful Sights I Have Ever Seen." *Guardian*: 14/2/2003.

Orr, Deborah. "A Relentless Diet of False Alarms and Terror Hype." *Independent*: 3/2/2004.

Roy, Arundhati. "L'Empire n'est pas invulnerable." *Manière de Voir*: no. 75, June-July 2004.

Sardar, Ziauddin. "Postnormal Times Revisited." Futures: vol. 67, March 2015.

________. "Welcome to Postnormal Times." *Futures*: vol. 42, no. 5, June 2010.

Schwarzer, Mark. "The Ghost Wards: The Flight of Capital from History." *Thresholds*: vol. 16, 1998.

Seabrook, Jeremy. "Powder Keg in the Slums." *Guardian*: 1/9/2004.

Searle, John R. "Social Ontology and Free Speech." *Hedgehog Review*: vol. 6, no. 3, Fall 2004.

Travis, Alan. "Blunkett to Fight Asylum Ruling." *Guardian*: 20/2/2003.

________. "Tough Asylum Policy "Hits Genuine Refugees"." *Guardian*: 29/8/2003.

________. "Treatment of Asylum Seekers "is Inhumane"." *Guardian*: 11/2/2003.

________. "UK Plan for Asylum Crackdown." *Guardian*:13/6/2002.

Wacquant, Loïc. "Comment la "tolérance zéro" vint à l' Europe." *Manière de voir*: no. 56, March-April 2001.

________. "Symbole fatale: Quand ghetto et Prison se ressemblent et s'assemblent." *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*: vol. 139, no. 1, September 2001.

Younge, Gary. "Villagers and the Damned." *Guardian*: 24/6/2002.

________. "A World Full of Strangers." *Soundings*: Winter 2001-2002.

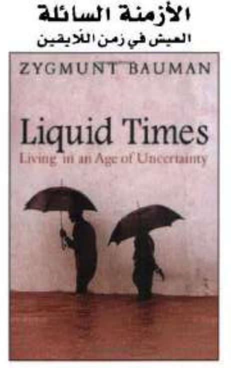
Conference

The Longue Durée and World-Systems Analysis: The Colloquium to Commemorate the 50th Anniversary of Fernand Braudel's "Histoire et sciences sociales: La longue durée," (Annales E.S.C., XIII, 4, 1958), Fernand Barudel Center, Binghamton University, New York, 24-25 October 2008.



هذا الكتاب

الأزمنة السائلة
العيش في زمن اللايقين



الأزمنة السائلة هو نصّ يملك من القدرة التفسيريّة ما يجعله مناسباً لفهم تحوّلات كثيرة يمرّ بها عالمنا الراهن الذي لم تعد تقسيماته الجغرافيّة دالّة، بمثلما باتت التقسيمات الثقافيّة والاقتصاديّة، على محكّات الغنى والفقر والاستكبار والاستضعاف، هي الأكثر مركزيّة. يواصل زيجمونت باومان في هذا الكتاب ما بدأه في الكتب الثلاثة من سلسلة السيولة، التي صدرت عن الشبكة العربيّة للأبحاث والنشر، من بيان وتفصيل ملامح عصر «الحداثة السائلة» التي نعايشها من خلال عدّة قضايا، تجمع بينها مستجدّات مهمّة في انتقالنا من الحداثة الصلبة إلى الحداثة السائلة الذي بشّر بعالم أفضل وأصبح هو العادة الأكثر استقراراً في حياتنا الفرديّة والجماعيّة، وهو العامل الذي يشكّل ثقافتنا اليوميّة والمعيشيّة، وبه نواجه الصدمات والتحدّيات وننجح أو نفشل في مواجهة الإخفاقات.

وبحسب باومان إن «انهيار التفكير والتخطيط والفعل طويل الأجل، واختفاء أو إضعاف الأبنية الاجتماعيّة التي يمكن أن تترسّخ فيها عمليات التفكير والتخطيط والفعل يفضي إلى تحوّل التاريخ السياسي وأنماط الحياة الفرديّة إلى سلسلة من مشروعات وحلقات قصيرة الأجل لا تشكّل سلسلة يمكن وصفها بدقة في إطار مفاهيم من قبيل «التطوّر»، و«النّضج»، و«التدرّج الوظيفي»، و«التقدّم»... وأن الحياة التي بلغت قدراً من التفكّك تتطلّب أن تكون كل خطوة في استجابة لمجموعة مختلفة من الفر... وتتطلّب مجموعة مختلفة من المهارات وتدبيراً مختلفاً لمصادر ال...

الثمن: ٥ دولارات
أو ما يعادلها



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
المكتب الرئيسي ـ بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ _ ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com